

جامعة ابن خلدون - تيارت -  
كلية العلوم التجارية والاقتصادية و علوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر

تخصص اقتصاد و التنمية

أهمية الادخار العائلي في تفعيل

تمويل التنمية الاقتصادية

حالة الجزائر 2010-2015

الأستاذ المشرف :

د. شريط عابد

من إعداد الطالبين :

لعريشي أسماء ✓

بلعورة سعيدة ✓

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:.....

السنة الجامعية: 2015 - 2016

# إهداء

نشكر الله على إتمام هذا العمل راجين من المولى جل

شأنه تحسين عاقبتنا في الأمور كلها.

ونهدي ثمرة جهدنا وتعبنا إلى:

من ربانا

من غرسا بقلبيننا روح النضال والعمل الدؤوب

من زادانا ثقة بنفسينا بفضل تشجيعهما لنا

من نعتبرهم رمز العطاء والتضحية

والدينا العزيزين



# شكر و عرفان



الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

أحمد الله على إتمام هذه الدراسة ولا يسعني بعد أن وفقني الله سبحانه  
وتعالى إلا أن أرفع إلى الله آيات الشكر والثناء الذي لولا ما كان هذا العمل

أن يخرج إلى النور قال تعالى: لئن شكرتم لأزيدنكم (إبراهيم، 07)

وامثالاً لقول المصطفى (ص) "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

فإنني أتوجه بخالص الشكر والامتنان إلى أستاذي

" شريط عابد " المشرف على هذه المذكرة

وعلى كل ما منحنا إياه من وقت وجهد واهتمام

وأدعو الله أن يوفقه في كل أموراه وأن يسدد خطاه

كما أتقدم بعظيم الشكر والتقدير للأساتذة

الذين ساهموا في مسيرتنا العلمية.



مقدمة

يعتبر التمويل أحد العوامل الضرورية للتنمية الاقتصادية وهو قاطرة تطور الإنتاج وتحقيق الثروة في كل البلدان وعلى مدى تاريخها الاقتصادي.

تعتبر الجزائر إحدى الدول النامية التي تعرض اقتصادها بعد الاستقلال إلى أزمات اقتصادية خاصة في سنوات الثمانينات جراء انخفاض أسعار البترول سنة 1986 وذلك مما ألزمها إلى إتباع سياسة الاستدانة أو المديونية الخارجية بغية تمويل استثمارات ومشاريع ضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

ويمكن القول أن الأزمة الاقتصادية الجزائرية تتصف بالحدة والتعقيد لارتباطها بالتمويل الربحي الذي غالبا ما يحدث اختلالات في النظام الاقتصادي

كان من الواجب البحث من مصادر أخرى للتمويل ومن بينها الادخار العائلي حيث يعتبر أحد أهم مصادر التمويل الداخلي للمشاريع الاقتصادية يجب أن يركز عليها الاقتصاد الجزائري كركيزة من ركائز في تحقيق التنمية الاقتصادية.

قد اعتمدت الجزائر على سياسة اقتصادية مرتبطة بمدخيل غير مستقرة خاضعة للسوق الدولية لتحقيق التنمية المبنية على التنوع الإنتاجي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفع مما أنتج عنه انخفاض عرض رأس المال انخفاض معدل النمو الاقتصادي وانخفاض في المدخيل زيادة على ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض في مستوى الأجور مما أدى إلى تقليص معدلات الادخار العائلي.

وهذا راجع إلى اعتماد الحكومة عن قطاع واحد ووحيد في تمويل مشاريعها الاقتصادية وذلك باعتمادها على الربح "المحروقات" مما أدى إلى تعريض الاقتصاد الوطني إلى عدة أزمات من بينها الأزمة الحالية المرتبطة باختيار أسعار البترول.

يجب على الدولة أن تعتمد على عدة قطاعات في تمويل الاستثمارات وفي الحقيقة يمكن أن يصبح الادخار الوطني الذي يتضمن ادخار العوائل هو الحل الذي يتوفر لدى الجزائر ويعتبر مصدرا من مصادر التمويل وأداة التنمية وتحسين وتوجيهه نحو الاستثمارات المنتجة، عن طريق تحويل الادخار العائلي إلى مشروعات استثمارية حيث يشكل حلا للأزمة التي تمر بها الجزائر.

بناء على ما سبق ذكره يمكن طرح الإشكالية:

**1 إشكالية البحث :** يمكن أن تبرز الإشكالية من خلال التساؤل الجوهرى التالى: **ما مدى أهمية الادخار العائلى فى تفعيل تمويل التنمية الاقتصادية بالجزائر؟**

الأسئلة الفرعية: يمكن أن نقوم بتجزئة الإشكالية إلى أسئلة فرعية لإثراء موضوعها والتى تكون كالتالى:

1. ماذا نقصد بالادخار العائلى ؟ وما هى أهمية و أساليب تشجيعه ومحدداته؟

2. ما هو دور الادخار كمصدر لتمويل التنمية الاقتصادية؟

**2- فرضيات البحث:** يوجد عدة معطيات يجب صياغتها ودراسة مدى صحتها هى:

1. يعتبر الادخار أداة للتنمية الاقتصادية.

2. ارتفاع فى الادخار أو المدخرات يدفع إلى زيادة الاستثمارات.

3. الادخار عامل يتأثر بعوامل الاقتصادية وأخرى غير الاقتصادية.

4. لعل السبب فى ضعف الادخار فى الجزائر راجع إلى ارتفاع معدلات التضخم والبطالة.

**3-أسباب اختيار الموضوع:** ادخار يعتبر موضوع ذو أهمية فى التنمية الاقتصادية، الذى يكون من خلال التعرف على مختلف التطورات ولتحولات التى يعرفها الادخار ويرجع ذلك لعدة أسباب نذكر منها.

1. اعتبار دراسة موضوع الادخار من مواضيع الساعة الهامة بالنسبة للدراسات والبحوث فى ميدان الاقتصاد.

2. الميول الشخصى للموضوع.

3. اعتبار الادخار من أحد مصادر لدفع عجلة الاستثمار.

4. ضرورة توعية وإرشاد الأجيال القادمة بثقافة الادخار والتى تسمح بإعطاء أهمية القصوى ومساهمتها فى الدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

**4- أهمية البحث:** تكمن أهمية هذا الموضوع فيما يلى:

1. تقديم دراسة عامة ومبسطة بمدى أهمية الادخار فى تمويل التنمية الاقتصادية ودفع عجلة النمو.

2. إلقاء الضوء على وضعية الادخار العائلى فى الجزائر.

3. محاولة توضيح أهمية تفعيل الادخار فى تمويل التنمية الاقتصادية.

**5-أهداف البحث:**

1. تكمن أهداف هذا البحث إلى وصول تحديد طبيعة الدور الذى يلعبه الادخار.

2. الإجابة على التساؤلات المطروحة المتعلقة بدور الادخار العائلي.
3. مدى أهمية ومساهمة الادخار في التنمية الاقتصادية ودفع عجلة الاستثمار المحلي.
4. البحث ومحاولة معرفة العلاقة الموجودة بين الادخار والتنمية الاقتصادية.
5. معرفة المشاكل والمعوقات باعتبار الادخار ركن في رفاهية الفرد مستقبلا

#### 6 - حدود الدراسة:

يتم معالجة الإشكالية المطروحة المتعلقة بالادخار العائلي وأثره على التنمية الاقتصادية بالجزائر للفترة 2010-2015.

#### 7 - المنهج المستخدم:

لمعالجته موضوع البحث والإجابة على تساؤل الإشكالية او كذا الإحاطة بجوانب الموضوع، اعتمدنا على المنهج الوصفي في الفصلين الأول والثاني لإعطاء وتوضيح النظريات المثقلة الموضوع.

أما الفصل الثالث وباعتباره دراسة حالة فقد حاولنا تبيان العلاقات المتشابكة التي تربط الموضوع ومعرفة المتغيرات التي تحكمه وتوضيح العلاقات التي تؤثر فيه لذلك اعتمدنا في هذا الفصل على المنهج التحليلي.

#### 8- الدراسات السابقة:

1. دراسة للطالبة طالي خيرة مذكرة ماجستير بعنوان نمذجة قياسية اقتصادية لسلوك إدخار العوائل الجزائرية في ظروف التضخم جامعة الجزائر لسنة 1999. 2000 وقد تناولت موضوع الإدخار العائلي باعتباره حلا لتجاوز الأزمة الاقتصادية الجزائرية 1986 نتيجة انهيار أسعار البترول حيث تطرقنا إلى العوامل المحددة للادخار خلصت إلى نتيجة انخفاض في ادخار العوائل من سنة إلى أخرى في نهاية التسعينات وهذا راجع أساسا إلى مشكلة التضخم مما أدى بالأفراد إلى الامتناع عن الادخار وتخزين أموالهم للمحافظة على قدرتهم الشرائية في المستقبل.

2. خلادي إيمان مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية بعنوان دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة الجزائر جامعة الجزائر 3 سنة 2011-2012 أهمية الادخار العائلي في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية.

وخلصت إلى: إن التنمية الاقتصادية تعتبر تقدما يهدف إلى الرفاهية والارتقاء بالمجتمع من خلال تطوير الإنسان لموارده ومؤسساته وكافة مستوياته المادية والثقافية فهي تطوير لكافة بني المجتمع فهي بذلك تركز على الإنسان فهو وسيلتها وغايتها.

## 9- صعوبات البحث:

- 1 نقص المراجع المتعلقة بالإدخار العائلي في الجزائر، مما صعب علينا الأمر أكثر.
- 2 -صعوبة الحصول على المعطيات المتعلقة بالادخار العائلي من بنك الفلاحة والتنمية الريفية بحجة سرية العملية.
- 3 تضارب الإحصائيات المتعلقة بالموضوع.

## 10- عرض خطة البحث:

من خلال دراسة ومعالجة الموضوع وعلى هذا قمت بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول وهي كالآتي:

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول الادخار

الفصل الثاني: مفاهيم حول التنمية الاقتصادية

الفصل الثالث: أهمية تفعيل الادخار في تمويل التنمية الاقتصادية (دراسة حالة بنك التنمية والفلاحة الريفية تيارت).



# الفصل الأول

## المبحث الأول: ماهية الادخار ومعانيه

إن طبيعة الاقتصاد النقدي الحديث تستلزم أن يحتفظ الأفراد بجزء من مواردهم المالية في صورة نقد وعملية الاحتفاظ بجزء من الموارد المالية نسميها الادخار.

### المطلب الأول: تعريف الادخار العائلي

تعددت مفاهيم الادخار من بينها:

#### مفهوم مدخرات القطاع العائلي:

تمثل مدخرات القطاع العائلي الفرق بين الدخل الكلي المتاح للإنفاق العائلي وبين حجم الاستهلاك العائلي،

وبالطبع فإن الدخل الكلي المتاح هو عبارة عن الفرق بين حجم الدخل الكلي والضرائب المباشرة.

ويعتبر الادخار الذي يقوم به الأفراد في القطاع العائلي ادخارا اختياريا، ذلك أنه يتم بمحض رغبتهم واختيارهم ومن تلقاء أنفسهم، ويتم ذلك بالامتناع عن إنفاق جزء من دخولهم على أغراض الاستهلاك دون ضغط أو إلزام في تكوين هذه المدخرات<sup>1</sup>.

وإن السبب الرئيسي خلف دوافع الادخار لدى الفرد، تكمن في معرفته بأنه يولد مستهلكا ويموت مستهلكا، بينما سنوات الإنتاج والحصول على مقابل تكون دائما أقل من سنوات الاستهلاك والإنفاق . وتقوم عملية الادخار على دعامتين أساسيتين هما : القدرة الادخارية والرغبة الادخارية ؛ فالقدرة الادخارية هي قدرة الفرد على تخصيص جزء من دخله من أجل المستقبل، وهي تحدد بالفرق بين حجم الدخل وحجم الإنفاق، ويتوقف هذا الأخير على نظام معيشة الفرد وسلوكه وتصرفاته، ومن ثم، فإن القدرة الادخارية ليست متوقفة على حجم الدخل المطلق، بل هي مسألة نسبية تختلف من فرد إلى آخر، وتتغير بتغير الظروف. أما الرغبة الادخارية فهي مسألة نفسية تربوية، تقوى وتضعف تبعا للدوافع التي تدعو للادخار، ومقدار تأثير الفرد والطبقات الاجتماعية بهذه الدوافع.

1) يعرف الادخار بأنه الفرق بين الدخل والاستهلاك أي هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على

<sup>1</sup> أحمد سلامي، مدخرات القطاع العائلي في الجزائر بين الواقع والطموح، دراسة تحليلية (1970-2013)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد الثاني، الجزائر، جوان 2015، ص ص44، 45.

### 2) الاستهلاك<sup>1</sup>.

مع العلم أن الادخار في بعض الأحيان لا يستخدم كله في عملية الاستثمار ذلك لن جزءا منه ربما يكتنز عما هو الحال في الدول النامية.

3) يعرف الادخار بأنه ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك<sup>2</sup>.

4) الادخار هو الحد من الاستهلاك لأن الغرض الأساسي منه هو امتناع عن استهلاك جزء مما كان يستهلك ثم توجيه هذا الجزء ناحية الاستثمار لاستغلاله في إنتاج سلع أخرى تأخذ طريقها بدورها للإنتاج<sup>3</sup>.

5) وقد عرفه شومبيتر بأنه تجنب جزء من الدخل بقصد الاستهلاك أو الاستثمار في المستقبل<sup>4</sup>.

6) ويعرفه ماريو مريني بأنه ناتج النشاط الاقتصادي الذي لا يستهلك بل يوجه بطريقة تجعل له في مستقبل قدرة أكبر على إشباع الحاجات<sup>5</sup>.

منذ خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الادخار هو جزء من الدخل الذي لا يوجه للاستهلاك وقد يحدث ببعض الحالات أن هذا الجزء الذي من المفروض يوجه للادخار قد يكتنز خاصة في الدول النامية.

### المطلب الثاني: الادخار والاكتناز

يمكن تعريف الاكتناز بأنه امتلاك لقيم مالية غير منتجة من طرف الأفراد ومن مميزاته الأساسية هي: - حدوث عقم في رؤوس الأموال المجمعة. وهذا على عكس الادخار الذي يوجه الى الدائرة الاقتصادية وخاصة الاستثمارات.

- تنزع رؤوس الأموال من الدائرة الاقتصادية لتوجهها إلى دائرة الجمود ، عكس الادخار الذي يفتقر عنصرا حيويًا ونشطًا في الدائرة الاقتصادية.

<sup>1</sup> إسماعيل عبد الرحمان وحريري عرفات: مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر والتوزيع الطبعة الأولى: 2004 الأردن، ص 139.

<sup>2</sup> عمر صخري: التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية، بين عكنون، الجزائر، الطبعة الخامسة، 2005، ص 61.

<sup>3</sup> رياض إسماعيل: الادخار في المجتمع الاستدراكي، القاهرة، دار جامعات المصرية، 1982، ص 27.

<sup>4</sup> حلادي إيمان نور اليقين: دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة الجزائر مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر السنة 2011-2012، (غير منشورة)، ص 57.

<sup>5</sup> حلادي إيمان نور اليقين، دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 57.

إن الاكتناز يمكن أن يكون غير مهم بالنسبة لبعض الناس ولا يؤدي إلى استثمار حقيقي كما أنه ليس له معنى اقتصادي بينما يعتبره البعض الآخر أمثال ألبرت شكل من أشكال الادخار الحقيقي لأنه يمكن الحصول عليه ولكنه غير منتج لأن ماله مكتنز<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: أنواع الادخار العائلي وأهميته

هناك عدة أنواع للادخار العائلي:

#### 1- أنواع الادخار: ينقسم الادخار حسب طبيعة المدخرات حسب نوعين:

##### أ - الادخار الاختياري:

ويتمثل في ذلك النوع من الادخار الذي يصدر عن الأفراد عن طواعية وبمحض إرادتهم واختيارهم و بحرية تامة ويقدم فيه عنصر الإكراه وتتولى الدولة القيام بالإجراءات الكفيلة بتحفيزهم إلى القيام بالادخار وتوجيه المدخرات إلى القطاع الإنتاجي مثل مدخرات القطاع العائلي ومدخرات قطاع الأعمال الخاص.

##### ب - ادخار إجباري:

ويقصد به ذلك الادخار الذي تنعدم فيه حرية أطراف النشاط الاقتصادي ويتمثل في احتجاز جزء من الدخل عن الإنفاق ويفرض على الأفراد أو المشاريع بمقتضى قوانين ولوائح لا يستطيعون مخالفتها وله أربعة أنواع: فائض الميزانية- فائض قطاع الأعمال- التأمينات الاجتماعية- التضخم النقدي.

#### 2- أهمية الإدخار العائلي:

تعد قضية الادخار من أهم القضايا التي ركز عليها الفكر الاقتصادي كركيزة من ركائز التنمية الاقتصادية، فقد ارجع الاقتصادي نيركسه الفقر الذي تعاني منه البلدان النامية إلى عدم قدرة الأفراد على الادخار، مما يعني انخفاض عرض رأس المال وانخفاض معدل النمو الاقتصادي وتكتسي المدخرات الفردية أهمية بالغة من حيث مساهمتها في تحقيق إضافات لرأس المال، الذي يستثمر في خطة التنمية ورفع المستوى المعيشي العام .

<sup>1</sup> طالي خيرة: نمذجة قياسية اقتصادية لسلوك ادخار العوائل الجزائرية في ظروف التضخم، العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مذكرة ماجستير، الجزائر 1999-2000، ص45.

وتعتبر هذه المدخرات أهم مصادر الادخار في الدول النامية، وذلك بالمقارنة مع الدول المتقدمة، لذا لمست معظم هذه الدول أهمية المدخرات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية واستمرارها، ومن ثم استمرار التقدم والنشاط الاقتصادي وضمان الاستقرار، إذ تعد المدخرات الدعامة الأساسية للاستثمار. لذا عملت هذه الدول بمختلف مذاهبها السياسية على تنمية الوعي الادخاري بين أفرادها بشتى الطرق، وجذب هذه المدخرات وتجميعها، لاستخدامها في تمويل التنمية الاقتصادية، بما يتفق وأهداف الدولة، وبما يعود على المجتمع بالنفع العام. وإذا كانت أهمية الادخار سواء للفرد أو للدولة أوضح ما تكون في الأحوال العادية، فإنها أشد وضوحاً وأكثر إلحاحاً في مراحل التنمية والتطور، إذ تؤدي المدخرات خدمات جليلة للفرد وللدولة.

### 1. 2.1 أهمية المدخرات بالنسبة للفرد :

مع تعدد العوامل التي تدفع الفرد إلى الادخار، تأتي أهمية الادخار لتزيد من الاتجاه إليه والترغيب فيه، وهناك

العديد من المؤشرات التي تؤكد على أهمية المدخرات كمصدر تمويل هام، وخاصة الادخار العائلي بالنسبة للأفراد،

فهذا % والذي تتراوح نسبته في الدول المتقدمة بين % 10 و % 15 من دخولهم، علماً أن المتوسط العالمي هو % 13 الشكل من المدخرات يعتبر الأكثر استقراراً، لأن التقلبات التي يشهدها هذا الأخير تُعتبر أقل بكثير من تلك التي يعرفها ادخار قطاع الأعمال والادخار الحكومي. وذلك يعود إلى أن فقرة الرواتب والأجور داخل الاقتصاد هي أصعب في التخفيض من فقرات الدخل الأخرى، خاصة بالنسبة للعاملين في القطاع الحكومي. وإن الضرورة الحيوية للادخار إنما تنبع من كون الادخار ذا فائدة مزدوجة لكل من الفرد والدولة في آن واحد ويمكن تحديد أهمية الادخار على نحو واقعي وعملي ملموس، إذ أنه يمكن للفرد الذي يمارس الادخار على نحو متواصل ومنتظم استخدام مدخراته فيما يلي<sup>1</sup>:

1. لتأمين المستقبل ؛ فالادخار له تأثيراً كبيراً في حياة الفرد، وهو يشكل صمام الأمان بالنسبة للمستقبل الغامض المبهم الذي يتسم بعدم اليقين. فالفرد المتيقظ للمستقبل، يدفعه تفكيره في السنين القادمة والاحتياط لها إلى تخصيص جزء من دخله بعيداً عن حاجة الاستهلاك، ليخصص لتكوين رصيد نقدي مدخر يستطيع أن يجابه به أحداث المستقبل.

<sup>1</sup> أحمد سلامي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 45، 46.

فيستطيع عن طريق ما يدخره أن يواجه الظروف السيئة التي قد تأتي بها السنين المقبلة، كالمرض أو العجز أو

الشيخوخة إذ قد يعجز الفرد لأي سبب من الأسباب عن مواصلة العمل بوظيفته أو مهنته المعتادة أو حدوث

أي ظروف طارئة أو غير متوقعة تستدعي نقودا حاضرة. وهو الأمر الذي يحتاج بطبيعة الحال إلى نفقات استثنائية

يعجز الدخل المنتظم عن تديرها أو تحملها، مما يستدعي بالفرد إلى الإنفاق من هذه المدخرات. فمن الضروري إذن الاحتياط للمستقبل الغامض والاهتمام به، فلا يجب أن ينصب اهتمامنا على الحاضر فحسب، بل يجب التفكير في الأيام والسنين المقبلة، والاستعداد لها أحسن استعداد عن طريق الادخار.

2. لتحسين مستوى معيشة الفرد في المستقبل ؛ حيث يستطيع الفرد عن طريق استثمار المدخرات في مشروع معين

يدر دخلا، إضافة إلى الدخل الذي يحصل عليه الفرد من وظيفته أو مهنته الاعتيادية، أن يرفع من مستوى معيشته ومعيشة أسرته، وأن يقابل زيادة مطالب الحياة في المستقبل. فمن المعروف أن مطالب الحياة تزداد على مر السنين،

وتقتضي بالتالي وجود أرصدة نقدية كافية لمواجهتها. إذ يتمخض عن تقدم الحياة الاجتماعية تزايدا في الحاجات

الإنسانية التي يرغب الفرد دائما في إشباعها. وهذا أمر بديهي، فلو أننا ألقينا نظرة سريعة على تطور الحياة الاجتماعية، لوجدنا أن الحاجات التي كان الفرد يرغب في إشباعها في الماضي تعتبر ضئيلة بالنسبة للحاجات

المتعددة الكثيرة التي يزخر بها عصرنا الراهن، ويأمل الفرد إشباعها. غير أنه لما كان دخل الفرد محدودا، ولا يستطيع أن يشبع به كل حاجاته المتعددة، فإن تحقيق ما يصبو إليه يقتضي منه أن يقتطع جزءا من دخله المحدود

طالما أن هذا الدخل يزيد عن حد الكفاف ليكون به رصيذا يمكنه في المستقبل القريب من تحقيق رغباته فيستطيع بذلك أن يتمتع في المستقبل باستهلاك حقيقي أكبر من الاستهلاك القليل في الحاضر.

3. لتحقيق السعادة للفرد ولعائلته ؛ فيستطيع الفرد عن طريق الادخار أن يحقق السعادة، فالفرد المتيقظ لمطالب الحياة المستمرة، والذي يمكنه أن ينظر إلى الأمور نظرة بعيدة المدى، غالبا ما يدفعه تفكيره في أولاده وعائلته إلى

الإدخار، ليتمكن عن طريقه من مواجهة ما تتطلبه تربية وتعليم أبنائه، وضمان حياة مستقرة لائقة لهم . كما أن الفرد قد يقوم بالإدخار من أجل توريث قدر من الثروة لأبنائه بعد مماته . فقد يدفعه تفكيره في مستقبل أبنائه وعائلته أن يقوم بتكوين رصيد من الإدخار يعينهم في الحياة بعد مماته . ولعل هذا هو السبب الذي يدفع الكثير من الأفراد إلى عمل بوالص للتأمين لمواجهة مثل هذه الظروف . وهذه البوالص في الحقيقة تؤدي وظيفة اجتماعية هامة، بإيجادها ضمانات للأسر التي تفقد عائلها في بعض الظروف السيئة، ومن هنا قيل بحق أن الإدخار فضيلة اجتماعية .

4. لتنفيذ مشروع استثماري ؛ فيستطيع الفرد عن طريق الإدخار أن يقوم بتنفيذ مشروع ما يراود خاطره، ويتوقف

إدخار الفرد هنا على معدل الكفاية الحدية لرأس المال . بمعنى أن الفرد إذا وجد أمامه فرصة سانحة ليصبح مالكا

لمشروع تجاري أو لمصنع يدر عليه ربحا مجزيا، أو أن يصبح مالكا لمنزل أو عقار يدر عليه دخلا لا بأس به، أو

لقطعة أرض تأتي له بدخل معقول، فإن ذلك يشجعه على الإدخار ويدفعه إلى العمل بكل وسيلة لأجل تحقيق أمنيته .

فالإدخار في الحقيقة يعتبر قوة اقتصادية يستعين بها الفرد على قضاء بعض حاجاته المستقبلية عند اللزوم، وينمي بها ثروته وثروة مجتمعه، فمن خلال توفر رؤوس الأموال ونمائها تشكيل القوة التي تقوم عليها الصناعات والمشاريع

التي تعود بريعتها على الأفراد والدولة، فلولا توفر الأموال وإدخارها واستثمارها لما تشكلت رؤوس الأموال، ولم

قامت التجارات، ولا الزراعات ولا الصناعات وغيرها بالمستوى الذي يحقق ازدهار الدولة وتقدمه الاقتصادي .

فالإدخار أمر تفرضه الضرورة وتحتمه المصلحة، وهو وسيلة للنماء والتمكين من الإنفاق وخير معين عند النوائب .

5. لتنمية قدرة الفرد على تحمل المسؤولية وتدريبه على عمليات التخطيط الجيد، والإنفاق وفق احتياجاته الحقيقية .

فالإدخار بذاته يحد سببا للحيلولة دون الإسراف والتبذير، وكلما زادت قدرة الناس على الإدخار فسوف يتعدون عن طبيعة الاستهلاك المفرط إلى حد كبير . أضف إلى ذلك، لاطمئنان الفرد على أمواله تجاه أية

خطورة قد تطولها مثل السرقة أو غيرها، باعتبار أن هذه المدخرات هي في حالة أمن أكيد عادة وهي مودعة لدى البنك.

### 2.1. 2. أهمية المدخرات بالنسبة للاقتصاد الوطني :

يكتسب الادخار أهمية كبيرة لأي دولة، باعتباره أحد أهم العوامل اللازمة لإحداث التنمية الاقتصادية، وهذه

الأخيرة تنطوي في حقيقة الأمر على معدل مرتفع للنمو الاقتصادي. ويرى الكثير من الاقتصاديين أن التنمية الاقتصادية. بالدول النامية يجب أن تتسم بالطفرة والضخامة حتى تكون فعالة وللتدليل على ضرورة استثمار حد أدنى من الموارد الاقتصادية لإنجاح أي برنامج أو خطة تنمية، يشبه الاقتصاديون الاقتصاد القومي بالطائرة التي تحتاج إلى دفعة قوية كي تبدأ سيرها، وتتخلص من الجاذبية الأرضية، وبالقياس لابد من حد أدنى من الجهد الإنمائي الذي يجب بذله، قبل أن يتسنى التغلب على المقاومة الذاتية لعوامل التخلف . وحتى تتمكن الدولة من ذلك، يتطلب الأمر ضرورة تعبئة قدر كاف من الادخار، تستطيع بموجبه أن ترفع من مستويات المعيشة المنخفضة إلى مستويات عالية من الرفاهية الاقتصادية في فترة وجيزة من الزمن. فالادخار يتيح للبنوك التجارية توفير المزيد من القروض لأصحاب المشاريع الإنتاجية والتجارية والخدمية داخل الدولة، وهذا له فوائد كبيرة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في آن واحد، وهي بصورة رئيسية تتمثل فيما يلي<sup>1</sup>:

### 1) حفز النمو الاقتصادي وتمويل برامج التنمية:

بالرغم مما لقي موضوع الادخار من اهتمام في الفكر الاقتصادي، وفي كافة مراحل التطور الاقتصادي، إلا أنه لا يزال من أهم المواضيع التي تلقى العناية والاهتمام في مجال البحث العلمي، باعتباره يمثل أحد أهم مصادر تمويل

عمليات التنمية الاقتصادية، إن لم يكن أهمها على الإطلاق، كما يمثل أحد وسائلها لتحقيق النمو الاقتصادي في معظم الدول بمختلف مستوياتها، لاسيما النامية منها، والتي هي في أمس الحاجة لهذا الادخار من أجل تمويلها للاستثمار. فمن المعلوم أن تسريع معدلات النمو الاقتصادي ضرورة حياتية

<sup>1</sup> احمد سلامي، مدخرات القطاع العائلي في الجزائر بين الواقع والطموح، دراسة تحليلية (1970-2013)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد الثاني، الجزائر، جوان 2015، ص 47.



للدول النامية مهما كان مستوى تطوره<sup>1</sup>. إذ أن الزيادة الكبيرة في معدلات النمو هي وحدها التي يمكن هذه الدول من تحقيق تنميتها، وإلغاء الفجوة الضخمة التي تفصل اقتصادياتها عن اقتصاديات البلدان المتقدمة. لذلك، فإن قضية تنمية الادخار تعد من أهم قضايا النمو والتنمية. وإن الحديث في إمكانية تحقيق التنمية من دون وجود الأموال اللازمة لها، يعد كلاما بعيدا عن المنطق والواقع، ذلك أن الانطلاق في عملية التنمية الاقتصادية يتطلب رصد الأموال الضرورية والكافية لمتطلبات النشاط الاقتصادي، ومن هنا تبرز أهمية الادخار في إمداد الاقتصاد بالتمويل اللازم لتنفيذ برامج التنمية. كما أن إحداث دفعة قوية في النمو الاقتصادي هو ليس بالأمر السهل أو اليسير، إذ أن ذلك يقتضي القيام بإنشاء وتنفيذ كثير من المشاريع الإنتاجية الجديدة، وتوسيع الطاقة الإنتاجية للمشاريع القديمة. وكل هذا يحتاج إلى قدر كبير من رؤوس الأموال لتمويل هذه المشاريع، أي يحتاج إلى معدل كاف للادخار؛ فهذا الأخير يعتبر مصدرا هاما للتمويل الذاتي في عمليات التوسع الاستثماري. وهذه الاستثمارات التي تكون في صورة كيانات أو مشاريع اقتصادية فعالة، ستزيد من نطاق القاعدة الإنتاجية المحلية، وتحد من أثر التراجع في العائدات النفطية على بنية الاقتصاد الوطني، فالادخار له أهمية كبيرة في الإسراع بعملية التنمية وحفز الاستثمار؛ إنه السبيل الوحيد لرفع معدلات النمو الاقتصادي، وخير وسيلة لتمويل برامج الاستثمار.

### (2) التقليل من معدلات البطالة:

إن الادخار يعمل على التقليل من معدلات البطالة، وهذا من خلال إيجاد وظائف جديدة، نتيجة لشرع مشاريع

استثمارية جديدة بفضل هذه المدخرات، وأرباح هذه المشاريع الجديدة نفسها إنما تساعد على توسيعها، باتجاه استيعاب المزيد من قوى العمل في أكثر من مجال. كذلك خلق موارد نقدية جديدة للدولة، وذلك بواسطة الضرائب المفروضة على هذه المشاريع، بالإضافة إلى تحضير الاستهلاك، وهو الأمر الذي يفضي بدوره إلى توسيع نشاطات الإنتاج والخدمات، وذلك من خلال حصول العاملين الذين كانوا عاطلين سابقا على دخول ينفقونها على ما يحتاجونه من سلع وخدمات، وهو ما يؤدي إلى زيادة أصحاب المشاريع لنشاطهم في مجالي الإنتاج والخدمات، بحكم زيادة معدل الطلب الكلي على السلع والخدمات<sup>1</sup>.

### (3) التخفيف من حجم المديونية الخارجية:

إن الخلل بين الناتج الإجمالي المحلي والاستهلاك النهائي يؤدي إلى تزايد الاعتماد على العالم الخارجي في

<sup>1</sup> أحمد سلامي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 47.

تمويل الاستثمارات، مما يترتب عليه تزايد حجم المديونية الخارجية إلى درجة قد تتعدى حدود الأمان. وهذه الأخيرة ليست حلا؛ حيث تعتبر مسكنا يتيح نقودا، ويكبل الدولة لسنوات كثيرة قادمة ويعوق النمو الاقتصادي. وعليه، فالعلاج لا يكمن في مجرد مزيد من تدفق الموارد الأجنبية، وإنما في زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج من جهة، وتعبئة المدخرات من جهة أخرى والتركيز عليها كشرط ضروري لنجاح التنمية والتحرر من المديونية كما يجب أن يوجه الادخار نحو الاستثمارات التي تساعد البنية الاقتصادية على التوسع أفقيا أو عموديا. ومن هنا سيعمل الادخار على التقليل من اعتماد الدولة على القروض الخارجية، وما يترتب عليها من آثار ضارة، وبالتالي تخفيف العبء الواقع على كاهل الدولة جراء تسديد الديون الخارجية وفوائدها<sup>1</sup>.

### 4) التخفيف من حدة التضخم:

تبرز أهمية الادخار في التخفيف من حدة مصادر الضغط التضخمي الذي غالبا ما يصاحب عملية التنمية. فالبلاد المتخلفة تتسم اقتصادياتها بضالة مرونة دوال العرض في الأجل القصير. ولما كانت التنمية يصاحبها زيادة ملموسة في حجم الطلب الفعال، فإن هذا الوضع الذي ينطوي على اختلاف التناسب بين التغير في تيار الإنفاق النقدي والتغير في الحجم الحقيقي للسلع والخدمات، يؤدي إلى إحداث نزعات تضخمية تصيب النشاط الاقتصادي في مرحلة التنمية، ويصعب التحكم فيها. ويبدو هذا الاختلاف بشكل واضح في اختلاف التناسب بين الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية الغذائية وبين عرض هذه السلع. فمن المعلوم أن زيادة الإنفاق على التنمية يأتي مصحوبا بزيادة واضحة في الإنفاق على السلع الاستهلاكية وتفشي ظاهرة تضخم الأسعار، وخاصة من جانب الطبقات الفقيرة التي يرتفع ميلها الحدي للاستهلاك بدرجات عالية. غير أنه من العسير إحداث زيادة كبيرة في إنتاج السلع الغذائية والاستهلاكية، نظرا لجمود دوال العرض في الأجل القصير، نتيجة لتأخر الجهاز الإنتاجي في الدولة، مما يجعل الضغط على هذه السلع ضغطا كبيرا. ولا يمكن مواجهة هذا الضغط في الأجل القصير، إلا بالاتجاه نحو الاستيراد بمعدلات كبيرة لهذه المواد، ولم يولد ضغطا على أرصدة الدولة من العملات الأجنبية. ومن ثم يجب على الدولة عند تخطيط اقتصادياتها أن تقوم بوضع موازين سلعية دقيقة للمواد الغذائية، تكفل تحقيق التوازن بين الموارد والاستخدامات من هذا النوع من السلع.

إضافة إلى إعطاء الأولوية في الواردات المستقبلية للتجهيزات اللازمة لمشاريع التنمية بالدرجة الأولى، ولتأمين

<sup>1</sup> أحمد سلامي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 48.

مستلزمات الإنتاج بالدرجة الثانية، ثم لتأمين حاجات الاستهلاك النهائي بالدرجة الثالثة. وإن أثر الادخار في التخفيف من هذه الضغوط التضخمية، أمر يجب أن نلفت النظر إليه، ذلك أنه طالما أن الحد من زيادة الاستهلاك زيادة كبيرة شرط ضروري لتحقيق الاستقرار النقدي، والتخفيف من حدة التضخم الناشئ عن زيادة الطلب الفعال، فإن سياسة رفع الادخار الذي يمثل خيارا مناسباً لتمويل التنمية، بحيث لا يحمل معه أي آثاراً تضخمية تهدد الاقتصاد، سيؤدي إلى التخفيف من حدة التضخم الموجود مسبقاً. وهذه الوظيفة التي يلعبها الادخار في هذا المجال، وظيفة هامة إذا ما علمنا أن ترك مكافحة التضخم، بحيث أن الأسعار تواصل الإمعان في الارتفاع إلى آفاق بعيدة بصفة مستمرة، أمر قد يؤدي إلى فشل وانحيار سياسة التنمية نفسها، وذلك نظراً للأضرار العديدة التي تتولد عن التضخم. لذلك أصبح وجود المدخرات والمقدرة على تعبئتها، الأمر الحاسم الذي تعتمد عليه الاقتصاديات في نموها، بحيث تتجاوز دورها كمورد أساسي لتمويل التنمية، بل وتعد وسيلة اقتصادية مهمة كفيلاً بتقييد الاستهلاك بقصد الحد من الضغوط التضخمية، وضماناً للاستقرار الاقتصادي. لذلك أصبحت غالبية الاقتصاديات مهتمة بالبحث في طرق زيادتها، وتأمين توجيهها نحو الاستثمارات المطلوبة<sup>1</sup>.

### 5) معالجة عجز ميزان المدفوعات:

تقوم المدخرات بوظيفة هامة أيضاً، وهي معالجة ميزان المدفوعات من الثغرات التي يواجهها. فالدولة في العادة، تقوم بتكوين قدر معين من المدخرات المكونة من الذهب والعملات الأجنبية، لتواجه بها التقلبات الدورية أو العارضة في ميزان المدفوعات. فمن المعروف أن ميزان المدفوعات وخاصة في الجزائر التي تعتمد على تصدير المحروقات، والتي تكون عرضة للتقلب الشديد في أسعارها يتعرض لوجود عجز، وتقتضي من الدولة أن تكون على استعداد تام لسده. وتلجأ الدولة في هذه الحالة إلى رصيدها المدخر، المكون من الذهب والعملات الأجنبية، لتسحب منه لمواجهة هذه التقلبات على النحو الذي يمكنها من تلافي المشاكل الخطيرة التي تترتب على وجود العجز في ميزان المدفوعات، وهي وظيفة هامة تتكامل مع وظائف الادخار التي سبق الإشارة إليها. وطالما أن الادخار الداخلي السالب يمثل خطورة على متطلبات النمو المتزايد، ويعقد من المسألة الاستهلاكية ذاتها في المستقبل، نظراً لما يترتب عليه من ضعف أو تلاشي للادخار، بل إلى التآكل التدريجي لرأس المال الوطني، وهو ما يؤدي إلى عجز في العمليات الجارية، وهذا العجز يضع أعباء جديدة وضخمة على ميزان المدفوعات، الأمر الذي يهدد الاقتصاد الوطني، ويلتهم احتياطياته ويعطل عملية التنمية الاقتصادية. فإنه في المقابل، سيجنبنا الادخار الداخلي الموجب كل هذه

<sup>1</sup> احمد سلامي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 48.

التبعات غير المرغوبة، وسيعمل على حل مشكلة العجز في الحساب الجاري، ونخص بالذكر هنا الادخار الخاص والذي يعتبر ادخار القطاع العائلي أهم مكوناته. لإبراز دور الادخار الخاص في حل مشكلة عجز الحساب الجاري، سنبدأ أولاً بمعادلة الدخل والإنفاق في اقتصاد مفتوح:<sup>1</sup>

$$Y = C + I + G + (X - M) + NT$$

حيث  $Y$  ، الدخل القومي الإجمالي ؛  $C$  ؛ الاستهلاك ؛  $I$  ؛ الاستثمار ؛  $G$  الإنفاق الحكومي.  $(X - M)$  صافي الصادرات،  $NT$  : صافي التحويلات الخارجية. وبإعادة ترتيب الحدود أعلاه نحصل على :

الصيغة التالية :

$$Y - C - G = NS = I + (X - M) + NT$$

حيث  $NS$  : الادخار القومي الذي يمكن أن يتحقق بتمويل الاستثمار المحلي أو فائض الحساب الجاري أو بزيادة

صافي الاستثمارات الخارجية، ولكن الادخار الوطني يتكون من الادخار الحكومي  $S^G$  وهو فائض الميزانية العامة للدولة  $(T - G)$ ، والادخار الوطني الخاص  $S^P$  الذي يشمل كل من ادخار القطاع العائلي وادخار قطاع الأعمال، أي أن:

$$NS = S^P + S^G$$

$$S^P = NS - S^G$$

من المعادلات أعلاه، وباعتبار أن الحساب الجاري ( $CA$  : *Current Account*) و هو يضم صافي الصادرات وصافي التحويلات الخارجية  $[CA = (X - M) + NT]$  ، يمكن صياغة الادخار الوطني الخاص على النحو التالي:

$$S^P = I + CA - (T - G)$$

$$S^P = I + CA - (G - T)$$

ولإلقاء الضوء على أهمية الادخار الخاص بالنسبة لعجز الحساب الجاري، يمكن إعادة صياغة المعادلة أعلاه على النحو التالي:  $CA = S^P - I - (G - T)$  . من المعادلة الأخيرة، نجد أن زيادة عجز الميزانية العامة يؤدي إلى تقليص فائض الحساب الجاري إن كان هناك فائضا، أو يؤدي إلى تفاقم عجز الحساب الجاري في حالة وجود عجز . كذلك نجد أن لزيادة الاستثمار المحلي أثرا سلبيا مباشرا على الحساب الجاري،

<sup>1</sup> احمد سلامي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره ، ص ص 49 ، 50.

أي تؤدي إلى زيادة العجز في الحساب الجاري، وهذا هو الأثر في المدى القصير أو الأثر من جانب الطلب. وبالرغم من ذلك، فليس من المعقول أن يخفض الاستثمار لمعالجة عجز الميزانية، نظرا للآثار الإيجابية الهامة للاستثمار في المدى الطويل ومن جانب العرض على زيادة الناتج القومي والفائض التصديري والإدخار الخاص، ومن ثم على خفض عجز الحساب الجاري. ومن المعادلة أعلاه، يتضح كذلك أن الإدخار الخاص هو صمام الأمان الذي يمكن أن يجد من عجز الحساب الجاري، حيث أن العلاقة موجبة بين الإدخار الخاص  $S^P$  وفائض الحساب الجاري  $CA$  وهذا بالطبع له بالغ الأثر الإيجابي على ميزان المدفوعات.



- أ - **معدل التضخم**: ويعرف على أنه الارتفاع العام في مستوى الأسعار المصاحبة للزيادة كمية النفوذ المتداولة في السوق وهو يعني أن يتضخم يوافق ويتلاءم تماما مع الزيادة الكمية النفوذ ويعمل التضخم على إضعاف ثقة الأفراد بالعملة وبالتالي حافز للإدخار في بعض الحالات.
- ب - **العوامل الديموغرافية**: لقد احتلت العلاقة بين النمو السكاني والإدخار مكانا بارزا في العديد من نماذج النمو والتنفيذ حيث توصلت الدراسات الحديثة إلى أن العوامل السكانية يمكن أن تؤثر على الإدخار إذا كلما ارتفع معدل النمو السكاني تباطؤ معدل نمو رصيد رأس المال العامل في المجتمع ويمكن هذا التأثير في أثر معدل الإعالة على كل من الإدخار الخاص والحكومي بالإضافة إلى التراكيب العمرية.
- ج **حصيلة الصادرات**: تعتبر الصادرات من مكونات الدخل إذ تعتبر من الإنفاق الأجنبي في خلق دخل للبلد المصدر مما يؤدي إلى خلق أصول رأسمالية لذا تعتبر حصيلة الصادرات مصدر دخول مرتفعة العوامل المؤثرة على الدخل القومي والذي بدوره يؤثر على الإدخار المحلي الذي يعتمد على الدخل.
- د **حصيلة الضرائب**: تعتبر الضريبة أداة فعالة في التحفيز على الإدخار و توجيهه نحو الاستثمارات المنتجة وتستخدمها الدولة للتأثير في الطلب الكلي ومستوى الناتج المحلي وفي توزيعه بين الفئات الاجتماعية والأقاليم المختلفة داخل الدولة، كما أن للضريبة أثر على الدخل كل من الإدخار الحكومي والخاص.
- هـ **التمويل الخارجي**: التمويل الخارجي هو ذلك التدفقات المالية التي تعترفها من الخارج لسد فجوة الموارد المحلية الناتجة عن قصور المدخرات المحلية عن الوفاء بحجم الاستثمارات المطلوبة وقصور الصادرات على تلبية تغطية الواردات ومن ثمة لا بد من تغطية هذه الفجوة عن طريق الموارد المالية الأجنبية الإضافية وهذه الموارد أنواع منها: المعونات الأجنبية والقروض الأجنبية الخاصة والتمويل الخارجي آثار سلبية إذ أنه يؤدي إلى تباطؤ جهد الدولة لتنمية وتعبئة الإدخار المحلي كما يمكن أن يكون له آثار إيجابية على الإدخار الإجمالي من خلال التأثيرات القروض والاستثمارات الأجنبية على الدخل المحلي.
- و **العوامل الاجتماعية والسياسية**: إن عملية الإدخار نظرة مختلفة عند مستوى كل من الفرد والمجتمع وهذا راجع إلى عدة اعتبارات وعوامل من بينها اختلاف الحالات الاجتماعية والسياسية والثقافية للأفراد ومدى تمسكهم بالمعتقدات الدينية والعادات والتقاليد واختلاف وعيهم الإدخاري فالبعض يعتبر أن الإدخار فيه بنسبة عالية بمعنى أن هناك علاقة طردية بين الإدخار والدخل أي أن الزيادة تؤدي بالضرورة إلى زيادة الإدخار والبعض الآخر ينظرون عكس ذلك.

### المطلب الثالث: دوافع و أساليب تشجيع الادخار العائلي وفوائده

توجد العديد من الدوافع التي تؤدي بالأفراد إلى الامتناع عن استهلاك كل مداخليهم وتخصيص جزء منها للادخار وهناك أساليب وطرق تشجيع أفراد الادخار.

#### 1- دوافع الادخار العائلي

لقد أشار المفكر الاقتصادي ألفريد مارشال إلى مجموعة من العوامل الشخصية التي تدفع بالفرد للادخار ومن بين هذه العوامل نذكر ما يلي:

- القدرة على إشباع الحالات في المستقبل.
- الحصول على عائد مضمون للفرد أو لأسرته بعد وفاته بدل التعرض لمخاطر الاستثمار.
- إشباع رغبة التملك لدى بعض الأفراد الذي يشعرون بمتعة تراكم الثروة وزيادتها لديهم يوم بعد اليوم.
- تحقيق الأمان للأسرة من مخاطر المستقبل.

كما أشار كورني Kornai إلى الدوافع التي تحث العائلات على الادخار في ستة دوافع وهي كالتالي:

1. **دوافع المعاملة:** ويتمثل في المحافظة هي النقود لسد النفقات في الوقت الفاصل بين استلام الدخل وإنفاقه خلال فترة معينة وهذا ما يزيد في كمية النقود المدخرة.
2. **الادخار المسبق الإداري:** مع ارتفاع مستوى المعيشة تبدأ العائلات إلى شراء سلع مميزة ونظراً لانخفاض في القروض البنكية لأجل الاستهلاك فإن العائلات تشرع في ادخار جزء كبير من دخلها.
3. **الادخار المسبق الإجباري:** في غالبية الدول التي تتبع اقتصاد التقشف يجبر المستوى على دفع نسبة معينة من ثمن السلعة أو كل الثمن محل الطلب حتى يسمح له بالتسجيل في قائمة الانتظار لهذا فهو يجبر على ادخار كمية من النقود لسد هذا الطلب.
4. **المشتري في حالة استنفار:** في اقتصاد التقشف لا تحصل المشتري على السلعة عندما يرغب في شراءها وعندما نجدها في السوق فهو دائماً في حالة تهب واستنفار.
5. **دوافع الاحتياط:** رغم وجود الضمان الاجتماعي مهمة التكفل بالعجزة وتعويضات المرض والحوادث إلا أنه عادة لا يصل للمستوى الذي تطمح إليه العائلات فتضطر للاحتفاظ بالمخزون من النقود لإنفاقه في وقت الحاجة.



6. دوافع المضاربة: يلعب معدل الفائدة دوراً هاماً في تحديد كمية النقود المدخرة و الموظفة لدى صناديق الاحتياط إلا أنه بالنظر إلى معدلات التضخم فغن معدل الفائدة لا تحرص إطلاقاً على الادخار ولهذا توجد صيغ ادخار السلع العينية هي الأكثر انتشاراً.

### 2-أساليب تشجيع الادخار العائلي:

يمكن تشجيع الادخار في الدول النامية بالوسائل التالية:

- إقامة المنشآت الادخارية وتبسيط الإجراءات التعامل م عها وخلق جو من الطمأنينة والاستقرار لكافة وجوه الاستثمار وتشجيعها على مواصلة نشاطها من طرف الدولة.
- حث الأفراد على الادخار بالقيام بالدعاية اللازمة وتقديم العديد من المحفزات.
- إنقاص إستهلاك الأفراد والاستهلاك الجماعي على الحد الأدنى.

### أما الفوائد:

- استثمار الأموال المدخرة يؤدي إلى خدمة الاقتصاد المحلي وزيادة إنتاج وذلك عن طريق تمويل المشروعات الإنتاجية الضخمة كالمصانع ومد الطرق وشبكة المواصلات.
- تستقبل المدخرات وزيادة الاستثمارات يحقق فائض في الدخل المحلي ومن ثم تمنع الدولة الاقتراض من الدول أو البنوك الأجنبية.
- توفير فرص العمل لكثير من أفراد المجتمع الذين يستعان بهم في المشروعات الإنتاجية.

### المبحث الثالث: الادخار من وجهة نظر المدارس الاقتصادية

تولت الدراسات المدارس الاقتصادية للسلوك إستهلاكي وادخاري أهمية للعوامل الاجتماعية والنفسية ومنها المدرسة الكلاسيكية وركزت تحليلها على المتغيرات الخارجية على ذات الفرد واعتبرتها المفسر المنطقي لهذا السلوك وذلك مع انتشار الفكر الكيندي بدا الاهتمام بالجوانب الاجتماعية والنفسية وكشف تأثيرها على استهلاك وادخار الفرد ومن هذا المبحث يسعى إلى التطرق وجهة النظر الاقتصادية في دالة الادخار

#### المطلب الأول: النموذج الكلاسيكي "توازن السلع والخدمات"

يقوم الأفراد في رأي الكلاسيك، بالادخار من أجل الاستثمار يعني ذلك؟ يعني أن عدم استهلاك جزء من الدخل حالياً، أي ادخاره ليس من أجل الاحتفاظ به في شكل نقدي، بل من أجل توظيفه والحصول على مردود وبالتالي زيادة الدخل وزيادة الاستهلاك بالتبعية<sup>1</sup>.

في الواقع يقوم هذا السلوك على العقلانية التالية: إن الأفراد يفضلون دائماً الحاضر على المستقبل أي أنهم يفضلون الاستهلاك في الحاضر عن الاستهلاك في المستقبل، ولكن إذا كان التنازل عن استهلاك اليوم من شأنه أن يزيد من استهلاك الغد، فالموقف السابق يتغير، فعلاً، إذا كان ادخار جزء من الدخل الحالي (أي الامتناع عن مقدار من الاستهلاك في الحاضر) قد حول إلى أصول ذات مردود Earning assepts وكان هذا المردود يعادل على الأقل التنازل عن الاستهلاك في الحاضر فإنه من الطبيعي أن يقبل الأفراد ذلك الاستعمال للدخل.

هذا هو المبدأ الذي تقوم عليه عملية التحويل إلى القيمة الحالية أما العنصر الذي يشكل المردود، فإنه يتمثل في معدل الفائدة الحقيقي الموجب، أي هو المتغير المفسر لسلوك المدخرين.

يقودنا هذا الاستدلال إلى الاعتراف بأن الادخار دالة لمعدل الفائدة  $S = s(i)$  ولكن في أية علاقة؟

لنفرض أن الأفراد قد قاموا بادخار جزء هام من دخلهم، مما يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك الحاضر وإلى ارتفاعه في المستقبل، ولكن الاستهلاك يخضع بطبيعة الحال إلى قانون تناقض المنفعة الحدية.

هذا يعني أن المنفعة الحدية لكل وحدة استهلاك (الدينار مثلاً) تم التنازل عنها في الحاضر ترتفع في نفس الوقت، الوقت الذي تنخفض فيه المنفعة الحدية لكل وحدة استهلاك إضافية في المستقبل.

<sup>1</sup> محمد الشريف إلمان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، نفس المرجع. ص 116.

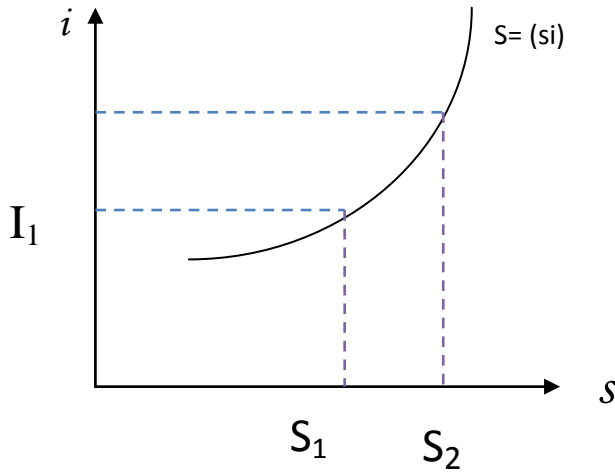
في هذه الشروط، لا يمكن للمدخرين أن يزيدوا من حجم الادخار في إطار الدخل الجاري إلا إذا ارتفع معدل الفائدة الحقيقي، لأن تلك هي الطريقة الوحيدة لتعويضهم الخسارة المتزايدة في كل وحدة استهلاك دالة ثم التنازل عنها.

نستنتج من هذا أن العلاقة بين عرض الادخار ومعدل الفائدة علاقة طردية: فدالة الادخار متزايدة لمعدل

$$S_i = \frac{ds}{di} > 0$$

الفائدة، وإذا قبلنا بأنها مستمرة وقابلة للإشتقاق فإنه يكون لدينا:

الشكل رقم: 01 يوضح علاقة دالة الادخار بمعدل الفائدة.



مصدر: محمد شريف إلمان محاضرات محمد الشريف إلمان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، ص 119.

نلاحظ أخيراً التأكيد ما سبق أن عرض الادخار ما هو إلا طلب على الأصول ذات المردود أي أن المدخرين يفضلون هذه الأصول التي تدر عليهم دخلاً إضافياً عن الاحتفاظ بالنقد السائل الذي لا يدر أي شيء.

وعلى العكس من ذلك فالاحتفاظ بالنقد السائل له تكلفة، تكلفة الفرصة الضائعة والتي تتمثل في الفائدة التي يمكن الحصول إذا ما وُظف المبلغ المعنى في أصول غير نقدية أصول ذات مردود، نفهم مما سبق أنه كلما ارتفع معدل الفائدة كلما ارتفعت تكلفة الاحتفاظ بالنقد، وبالتالي كلما لجأ المدخرون إلى توظيف أموالهم النقدية غير المستهلكة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> محمد الشريف إلمان "محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي" نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن، مرجع سبق ذكره، ص ص 116-120.

المطلب الثاني: النموذج الكينزي الادخار العائلي عند المدرسة الكينزية

ترى المدرسة الكينزية أن الادخار دالة في الدخل ( $y$ ) فإذا أخذنا المعادلة  $s = y - c$  وبدلنا فيها الاستهلاك  $c$  بقيمته من العلاقة  $c = c(y)$  نجد أن دالة الادخار تأخذ الصيغة الآتية<sup>1</sup>:

$$s = y - c(y)$$

وإذا يمثل  $s$ : الادخار

$Y$ : الدخل

$C$ : الاستهلاك

$$\frac{ds}{dy} = 1 - \frac{dc}{dy}$$

نطلق على هذا المشتق اسم الميل الحدي إلى الادخار  $MPS$

لكن مشتق دالة الاستهلاك  $\frac{dc}{dy}$  هو ميل الحدي للاستهلاك  $MPC$ . لهذا نجد:  $MPS = 1 - MPC$

لما كان الميل الحدي إلى الاستهلاك  $MPS$  محصوراً بين الصفر الواحد فإن الميل الحدي إلى الادخار

$MPS$  يكون بدوره الحيد من الصفر وأقل من الواحد:  $0 \leq MPS \leq 1$

أي أن دالة الادخار هي دالة متزايدة في الدخل، فإذا ازداد الدخل  $Y$  فإن الادخار يزداد.

إذا كانت دالة الاستهلاك خطية عما في العلاقة  $c = a + by$  فإن دالة الادخار

$$s = y - c(y)$$

$$s = y - (a + by)$$

$$s = -a + (1 - b)y$$

من الواضح في هذه الحالة أن المعامل  $1 - b$  ليس إلا الميل الحدي إلى الادخار  $MPS = 1 - b$

<sup>1</sup> أحمد الأشقر: الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى 2002، دار العلمية الأدبية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص ص 100-99.

إذا قسمنا الادخار على الدخل نحصل على ما نسميه الميل المتوسط إلى الادخار  $APS$

$$APS = \frac{s}{y}$$

إذا كانت دالة الاستهلاك خطية تكون دالة الادخار كما في العلاقة  $S = -a + (1 - b)y$  ويكون  $APS$  كما يلي:

$$\begin{aligned} APS &= 1 - b - \frac{a}{y} \\ &= MPS - \frac{a}{y} \end{aligned}$$

ويكون دوماً  $APS < MPS$

دالة الادخار في النظرية الكينزية:

قلنا بأن الادخار قد عولج في إطار النظرية الكينزية كمتغير متبقي أي أنه الجزء المتبقي من الدخل بعد أن

يستهلك الأفراد ما يرغبون فيه، بناءً على هذا يمكن تعريف الادخار عملياً كما يلي:  $S = y - c$

وباستخدام العلاقة:  $C = c(y)$

التي تعرف الاستهلاك (c) يكون لدينا  $C = y - c(y)$

نستنتج بأن الادخار دالة كذلك للدخل:  $s = s(y)$

وهذا يعكس الكلاسيك الذين يعتبرون، كما رأينا، بأن الادخار دالة لمعدل الفائدة.

لندرس بشيء من التفصيل علاقة الادخار بالدخل، لنوضح ذلك هندسياً أولاً ثم جبرياً

إذا اعتبرنا دالة الاستهلاك الخطية السابقة:  $c = cy + c_0$

فإنه يمكن تحديد دالة الادخار كما يلي:  $s = (1 - c)y - c_0$

يمكن رسم هذه الدالة هندسياً كما يلي<sup>1</sup>:

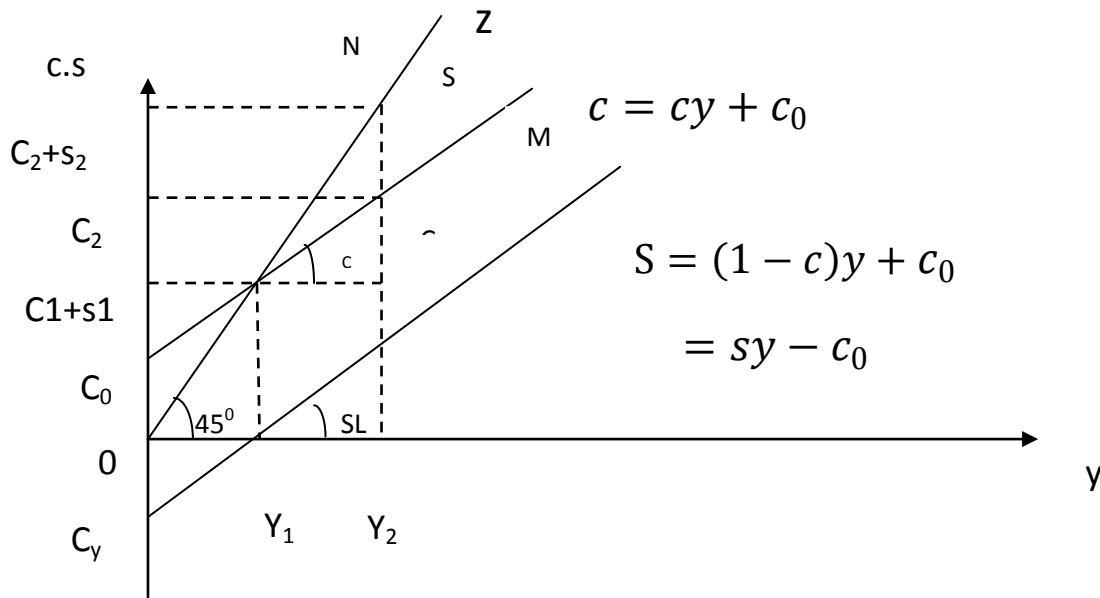
<sup>1</sup> محمد الشريف إلمان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 165 - 166.

نضع الدخل (  $y$  ) على محور الفواصل واستعمالاته (  $c + s$  ) على محور الترتيب في معلم متعامد ومتجانس، لنرسم أولا المستقيم الذي يمثل العلاقة ( علاقة التساوي ) بين الدخل واستعمالاته:

$$y = c + s$$

وفقا لهذه التعاريف، يكون هذا المستقيم (  $OZ$  ) منصفا للزاوية القائمة، وستكلم فيما بعد عن المعلم ذي الخمس والأربعين درجة (  $Diagramme 45^\circ$  ) المستخدم كثيرا في التحليل الكينيزي المبسط، ثم بعد ذلك نرسم منحنى دالة الاستهلاك وهو مستقيم نظرا لكون الدالة خطية افتراضا.

الشكل رقم 02: يبين منحنى دالة الاستهلاك بدلالة الدخل



المصدر: محمد الشريف إلمان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، ص 167.

يبين منحنى دالة الاستهلاك المقدار الذي يرغب الأفراد استهلاكه عند مختلف مستويات الدخل، نلاحظ

$$y_2 = ol \text{ مثلا أنه من مستوى دخل قدره:}$$

يكون حجم الاستهلاك المرغوب فيه من قبل العائلات مساويا إلى  $c_2 = LM$

أما الادخار المترتب عن هذا القرار الأول في استعمال الدخل المحصل عليه من طرف العائلات، فإنه يكون

<sup>1</sup> محمد الشريف إلمان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 167-168.

$$S_2 = Y_2 - C_2 \quad S_2 = LN - LN = MN \quad \text{أي}$$

وبشكل عام: يمكن تعريف قيمة الادخار هندسيا بأنها المسافة بين المستقيم المنصف للزاوية القائمة (OZ) والمنحنى (المستقيم) الذي يمثل دالة الاستهلاك ويمكن، أخيرا رسم المنحنى (المستقيم) الممثل لدالة الادخار بدلالة الدخل على أساس العلاقة  $s = (1 - c)y - c_0$

كما هو في الشكل أعلاه

نلاحظ أنه عندما يكون الدخل أقل من مستوى معين،  $(y_1)$  مثلا يكون الادخار سالبا، أي أن الدخل لا يكفي لتغطية الاستهلاك المرغوب فيه من طرف العائلات، الأمر الذي يؤدي بها إلى السحب من الادخار المحصل عليه في الفترات السابقة (أو إلى الاستدانة)، رأينا فيما سبق بأنه إذا ما انعدم الدخل فإن الاستهلاك لا يمكن أن يكون أقل من حد الكفاف  $(c_0)$ .

وتمويل هذا الاستهلاك يتم بواسطة السحب من الادخار السابق أي أن:  $s = -c_0$

مع هذه الملاحظة وهي أن الادخار السالب يمكن أن يكون في شكل دين، إذا لم يكن هناك ادخار مسبق يمكن السحب منه، كذلك، يكون الادخار معدوما عند مستوى الدخل  $(y_1)$  وموجبا بعد ذلك، ويرتفع بارتفاع الدخل هكذا يمر منحنى الادخار بالنقطتين  $(-c_0)$  و  $(y_1)$

لندرس الآن جبريا العلاقة بين الادخار والدخل من جهة، وبينه والاستهلاك من جهة أخرى، وانطلاقا من العلاقة التي استخرجناها سابقا  $s = (1 - c)y - c_0$

يمكن حساب الميل المتوسط والميل الحدي إلى الادخار.

الميل المتوسط إلى الادخار: يساوي إلى مقدار  $\frac{ds}{dy}$ ،  $\frac{ds}{dy} = (1 - c)$

$$\frac{ds}{dy} = \frac{(1 - c)y - c_0}{y} = (1 - c) - \frac{c_0}{y}$$

نلاحظ أن الميل المتوسط إلى الادخار يرتفع عندما يرتفع مستوى الدخل: لأن المقدار  $(1 - c)$  موجب وثابت (لأن  $0 < c < 1$ )، المقدار  $(\frac{-c_0}{y})$  سالب لأن  $(c_0 \cdot y > 0)$  ويتناقض عندما يرتفع  $(y)$  نظر الكون  $(c_0)$  ثابتا، وهذا الأمر منطقي إذا ما تذكرنا بأن الادخار مكمل للاستهلاك وبالتالي

فالميل المتوسط إلى الادخار مكمل (للوحد) للميل المتوسط إلى الاستهلاك، الذي رأينا بأنه يتناقض عندا يرتفع الدخل<sup>1</sup>.

$$\frac{c}{y} + \frac{s}{y} = c + \frac{co}{y} + (1 - c) - \frac{co}{y} = 1$$

الميل الحدي إلى الادخار: يعرف الميل الحدي إلى الادخار بأنه العلاقة بين تغير الادخار ( $\Delta S$ ) الناتج

$$s = \frac{\Delta s}{\Delta y}$$

عن تغيير الدخل ( $\Delta Y$ ) فإذا ما رمزنا إليه بالرمز (S) يكون لديـن

أما العلاقة بين الميلين الحديين إلى الادخار وإلى الاستهلاك فواضحة وهي التالية: من دالة الادخار السابقة

$$\frac{\Delta s}{\Delta y} = 1 - c$$

نعرف بأن:

$$s = 1 - c$$

أي

$$s + c = 1$$

وتكون قيمة (s) كذلك موجبة وأقل من الواحد  $0 < s < 1$

ويكون الميل الحدي إلى الادخار ثابتا إذا كان الميل الحدي إلى الاستهلاك ثابتا وهو ما افترضناه هنا. أما إذا اعتبرناه الحالة العامة التي تتميز بكون الميل الحدي إلى الاستهلاك متناقصا عندما يرتفع الدخل، فإن الميل الحدي إلى الادخار يكون متزايدا.

نلاحظ، أخيرا، أنه كما تمكنا من الحصول على دالة الادخار عندما أعطينا دالة الاستهلاك، يمكننا أن نحصل على هذه الأخيرة إذا ما أعطينا الأولى أي أن إحداها معرفة ضمينا إذا ما عرفت الأخرى<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> محمد الشريف إلمان "محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 169-170.

<sup>2</sup> محمد الشريف إلمان "محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي" نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن، مرجع سبق ذكره، ص ص 170-171.



### المطلب الثالث: عوائق ووسائل تعبئة المدخرات

إن زيادة معدل الادخار العائلي من شأنها أن تزيد من معدل الادخارات التي تساعد على التنمية، ونظرا لصعوبة تجميع وتعبئة الادخار العوائل فإننا سنتطرق إلى أهم العوائق التي تواجهه وكذا سبل التعبئة المختلفة:

#### 1) عوائق الادخار العائلي: تواجه المدخرات العائلية عدة مشاكل نذكر منها<sup>1</sup>:

- انخفاض متوسط الدخل الحقيقي للفرد، بحيث يسد الحاجات الضرورية فقط. إذ لا يتبقى فائض يمكن ادخاره.

- الارتفاع المستمر في معدل زيادة السكان يضغط باستمرار على متوسط على متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ويؤدي إلى انخفاض، وكذلك كبر حجم الأسرة الذي يقلل بدوره من حجم الادخار. أثر التقليد والمحاكاة الذي ينتشر بين الطبقات الغنية، ويؤدي إلى حفز أفراد تلك الطبقة على زيادة الاستهلاك الترفي، ونقصد به الإنفاق على السلع كمالية وفي مناسبات غير ضرورية مع الإسراف والتبذير وحب الظهور، وأنه بذلك يعد استنزافا للموارد والدخول، إذ هو إنفاق بدون عائد، ويعتبر من جهة ثانية استهلاك غير ضروري ويدخل في إطار إهدار الثروة.

- كذلك تنامي أسلوب البيع بالتقسيط للسلع المعمرة والمستوردة بشكل خاص مثل السيارات وغيرها، والذي له تأثير سلبي كبير على مستوى الادخار.

- ضعف الوعي المصرفي الادخاري لدى الأفراد ونظرة المجتمع للبنوك على أساس أنها بنوك ذات إرث ربوي، وعدم وجود الخدمات المصرفية المتميزة والسريعة.

- فقدان الثقة في الجهاز المصرفي، بسبب تزايد عمليات الاختلاس والتزوير والتلاعب بالحسابات، وكذا إفلاس بعض البنوك والمؤسسات المالية وعدم صرف مستحقات عملائها، مثل بنك الخليفة في الجزائر الذي خلق خسائر مالية فادحة بلغت أكثر من 20 ألف مليار سنتيم.

- ضعف كثافة شبكة المؤسسات المالية في المناطق الريفية، فبعد السكان عن البنوك يزيد من تكاليف المدخرين الراغبين في إيداع أموالهم لدى هذه البنوك، وبالتالي فإن ذلك يشجعهم على استثمارها في أصول

<sup>1</sup> حلاوي إيمان نور اليقين، دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 90.

مادية وفي هذا الصدد تشير إحصائيات 2003 إلى وجود 1250 وكالة مصرفية في الجزائر لنحو 30 مليون

نسمة وهو ما يعني وكالة واحدة لكل 24000 شخص، وهذا يتجاوز المقياس العالمي بنحو 5 مرات.

- طباعة الفئات الكبيرة من النقود يساعد الأفراد في الاحتفاظ بها خارج الجهاز المصرفي.

- انعدام أبسط قواعد النظم الداخلية والخاصة بالتعامل مع العملاء.

2) وسائل تعبئة الادخار العائلي : لا بد من تعزيز الجهود للرفع من مستوى الادخار، ومن أهم الوسائل

في هذا المجال ما يلي<sup>1</sup>:

- وضع برامج لتوعية الأسر بأهمية ترشيد الاستهلاك وتنمية قيم الادخار كضرورة تنموية.

-التوسع في صور الادخار التعاقدية، بتشجيع التأمين على الحياة، وتطبيق نظم المعاشات والتأمينات

الاجتماعية وتوسيع نطاقها لتشمل جميع المواطنين.

-زيادة عدد فروع البنوك خارج المدى لتشمل المناطق الريفية، قصد الاقتراب أكثر من المدخر.

-تقديم خدمات مصرفية متطورة وسريعة، مواكبة العولمة بالدخول في الشبكة، ادخارية الإنترنت، ربط

فروع البنوك لتقديم خدمات أفضل تلي طموحات الزبائن، وترسيخ مفهوم الأمان و الإطمئنان عند الأفراد.

+استقبال العملاء بطريقة لائقة وحضارية، وذلك للقضاء على ما يعرف بظاهرة فقد العملاء نتيجة

للتصرفات السلبية لموظفي الاستقبال والصرافين، وكذا تسهيل إجراءات فتح الحسابات.

-ربط حجم الإصدار النقدي بتطورات الناتج المحلي الإجمالي والتنسيق بين السياسات المالية والنقدية

بهدف كبح جماح التضخم واستقرار سعر الصرف.

-العمل على ترشيد الواردات، ونقصده به تغيير تركيبة الواردات لصالح السلع الوسيطة والرأسمالية التي تخدم

الأغراض الإنتاجية على حساب السلع الاستهلاكية وعلى الأخص الكمالية.

-تنويع المؤسسات الادخارية لتجميع المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار مثل صناديق التوفير وبنوك

الادخار والبنوك الإسلامية التي تلتزم في نظمها وطريقة عملها بأصول التشريع الإسلامي، واستحداث

أقسام خاصة لدى كل البنوك التجارية للتعامل وفق الأصول المصرفية الإسلامية.

<sup>1</sup> حلاوي إيمان نور اليقين، دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص91.

التسويق المصرفي عن طريق الترويج والدعاية والإعلان والتعويق بالبنك وأنواع الحسابات والمكاسب التي يمكن أن يجنيها الأفراد من فتح الحسابات المختلفة (جارية، ادخار، استثمار...) <sup>1</sup>.

### المبحث الرابع: علاقة دالة الادخار بالدخل والاستهلاك والاستثمار

يتأثر الادخار لدى الأفراد بمجموعة من المتغيرات و التي تتمثل أساسا في مستوى الدخل سلوك الفرد الاستهلاكي الاستثمار ومعدلات الفائدة

#### المطلب الأول: علاقة الادخار العائلي بالدخل

لتوضيح العلاقة بين الادخار و الدخل نستعمل المؤشرين التاليين:

أ - الميل المتوسط للادخار: هو أداة لقياس توجه الفرد نحو الادخار من خلال معرفة نسبة الادخار من الدخل وبحسب بالعلاقة التالية:

الميل المتوسط للادخار: الادخار/ الدخل

ب - الميل الحدي للادخار: هو يقيس درجة استجابة ادخار الأفراد عند التغير الحاصل في الدخل

بمعنى يقيس التغير في الدخل وبحسب بالصيغة الرياضية التالية:

الميل الحدي للادخار: التغير في الادخار/ التغير في الدخل.

ملاحظة: الميل المتوسط للادخار + الميل المتوسط للاستهلاك = 1.

الميل الحدي للادخار + الميل الحدي للاستهلاك = 1.

#### المطلب الثاني: علاقة الادخار العائلي بالاستهلاك

1- الادخار هو الامتناع عن الاستهلاك لذا نجد أن العوامل التي تحدد الكمية التي تستهلك من الدخل

تحدد في نفس الوقت الكمية التي لا تستهلك ومنه يلاحظ أن الحديث عن دالة الاستهلاك أو عن دالة

<sup>1</sup> حلادي إيمان نور اليقين: دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، مرجع بق ذكره، ص ص 90-91.

الادخار يكاد يكون الحديث عن شيء واحد وتعتبر دالة الاستهلاك من أهم الأفكار التي أتى بها كينز في نظريته العامة مما ركز على أهمية الدخل كمتغير أساسي من بين المتغيرات الأخرى الكثيرة التي تؤثر على الاستهلاك وبالتالي على الادخار أي جعل الدخل من أهم العوامل التي تحدد الاستهلاك والادخار.

ومما سبق نجد أن دالة الاستهلاك تابعة للدخل وتمثل بمعادلة خط مستقيم كما يلي:  $C = C(Y)$

$$y = a + b + c \text{ حيث } c = a + by \text{ و } a > 0 , 1 > b > 0$$

$$s = -a + y(1 - b) \text{ فإن } s$$

أي أن دالة المدخرات مشتقة من دالة الاستهلاك حيث:

a: تمثل الاستهلاك التلقائي أي تمثل قيمة الاستهلاك عندما يكون الدخل مساويا للصفر.

b: الميل الحدي للادخار

b1: الميل الحدي للادخار

c: الاستهلاك

S: الادخار

Y: الدخل

2- إن تصرف الأفراد في الدخل المتاح يأخذ شكلين إما القيام بانفاق هذا الدخل على الاستهلاك أو أن يقوم بادخاره، وبعد التعرف على العلاقة بين الدخل والاستهلاك، فغنه من الضروري التعرف أيضا على العلاقة بين الادخار والدخل والاستهلاك والذي يمكن توضيحه من المعادلة التالية:

$$s = y - c \text{ حيث أن } S \text{ يمثل الادخار، و } c \text{ الاستهلاك و } y \text{ لدخل، وعليه فإن الادخار يساوي } s = y - c$$

ونلاحظ أنه كلما زاد الدخل فإن الادخار سيزداد وهذا يعني أن هناك علاقة طردية بينهما، وبالتالي فإن الميل المتوسط للادخار يمثل متوسط ما يدخر من الدخل وهو بشكل عام يساوي نسبة الادخار إلى الدخل

$$APS = \frac{s}{y} \text{ أي أن}$$

كما أن الميل الحدي للادخار يمثل نسبة التغير في الادخار إلى التغير في الدخل، بمعنى إيجاد قيمة التغير في

$$mps = \frac{\Delta s}{\Delta y} \text{ وفقا للصيغة التالية:}$$

كما هو الحال في الاستهلاك، فإن الادخار يقسم إلى جزئين: الادخار الذاتي "التلقائي أو المستقبل" وهو يمثل ذلك الجزء من الادخار الذي لا يعتمد على الدخل، أما الجزء الثاني فهو الادخار المستحث أو التابع،

وهو يمثل ذلك الجزء من الادخار الذي يعتمد على الدخل وعليه يمكن كتابة دالة الادخار على النحو

$$s = a + (1 - b)yd \text{ التالي:}$$

حيث أن:

$$S = \text{الادخار}$$

$$D = \text{مستوى الادخار عند ما يكون الدخل يساوي صفر (عادة يكون بالسالب)}$$

$$(1-b) = \text{الميل الحدي للادخار}$$

$$Yd = \text{الدخل المتاح}^1$$

<sup>1</sup> سامر عبد الهادي وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، 2013، الطبعة الأولى، ص ص 126 - 127.

### المطلب الثالث: علاقة الادخار العائلي بالاستثمار

سبق وأن رأينا الأفراد ينفقون جزءاً من دخلهم على الاستهلاك والجزء الباقي يكون الادخار الذي يعتبر عملية سلبية ما لم تعقبها عملية الاستثمار ولكن السؤال المطروح هو: هل ما إذا قامت بعض الوحدات الاقتصادية بادخار نسبة من مدخولاتها الجارية بدلا من إنفاقها بسبب عجز الطب الكلي.

يجيب الكلاسيكيون على هذا السؤال بأن الادخار صورة من صور الإنفاق على المشتريات من السلع الاستثمارية أي أن الدخل الذي ينفق على شراء أموال الاستهلاك ينفق بالضرورة على شراء موال الاستثمار بمعنى أن كل ادخار يتحول تلقائياً إلى استثمار عند مستوى التشغيل الكامل وهذا التحول يكون برد فعل حركات سعر الفائدة التي تعتبر العامل الأساسي في تحديد الادخار.

ومن هذا المنظور يرى Walvass أن لكل سعر فائدة ما يقابله من مدخرات الأفراد وكذلك ما يقبل الأفراد على استثماره في أصول جديدة وسعر الفائدة المتغير الذي يعادل بين الادخار والاستثمار.

ونستنتج من هذا أنه مادام الاستثمار يمثل طلب على الموارد التي يمكن تمثيل عرضها بالادخار فإن الفائدة هي ثمن الادخار والاستثمار.

ويتحقق التوازن في السوق عندما يتساوى الادخار والاستثمار

$$S: (\text{الادخار}) = I: \text{الاستثمار}$$

$$I(i) : \text{حيث } i \text{ سعر الفائدة بشرط أن يكون } I(i) < 0$$

أي الاستثمار دالة متناقصة في سعر الفائدة إذ يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى زيادة حجم الادخار استثمار  
ويتحدد سعر الفائدة بتقاطع منحنى العرض والادخار والطلب والاستثمار.

### خلاصة الفصل:

لقي الادخار باعتباره أحد أهم الظواهر الاقتصادية الاهتمام من طرف الباحثين منذ القديم، وذلك لارتباطه بدخل الأفراد واستهلاكهم، باعتباره كذلك من أحد أهم مصادر التمويل الداخلي للمشاريع الاقتصادية، ولذلك فقد تعددت المفاهيم حول الادخار، لم يكن هناك اتفاق حول مفهوم واحد له.

كما اختلفت التحليل حول العوامل المؤدية إلى الادخار ولم يكن هناك إجماع حولها إضافة إلى أنه لم يكن هناك تفسير شامل للسلوك الادخاري وذلك بارتباطه بالعديد من المحددات سواء الداخلية أو الخارجية.

لقد شمل هذا الفصل على تشخيص عام لمفهوم الادخار ونظرياته وذلك حتى تتضح الرؤية أكثر العوامل المحددة له.

# الفصل الثاني



### تمهيد:

تعتبر التنمية الاقتصادية مفهوما شاملا له جوانب عديدة اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية ولم يعد مقبولا بأن التنمية تتمثل في مجرد زيادة الدخل الفرد، فزيادة الدخل لا تضمن بالضرورة تحسن مستوى المعيشي للأفراد وحتى تتمكن الدول المتخلفة الوصول بعملية التنمية للأهداف المسطرة وجب عليها اختيار إستراتيجية سليمة لتلك التنمية من أجل الانتقال بالمجتمع من حالة الركود الاجتماعي إلى مرحلة النمو الاقتصادي الذاتي ومن أجل ذلك تضمن الفصل الثاني تساؤل يدور حول ماهية التنمية؟

لذلك قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث كالآتي:

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية.

### المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

احتل موضوع التنمية الاقتصادية منذ الحرب العالمية II مكانا مرموقا بين الدراسات الاقتصادية وبدأ يستحوذ على اهتمامات الاقتصاديين والسياسيين في البلدان المتقدمة والنامية وفي منظمات الدولية والإقليمية، وكان من الطبيعي أن تظهر اختلافات فيما بين الاقتصاديين والكتاب في تحديد مفهوم التنمية ولقد تطور مفهوم التنمية عبر الزمن وتوسعت مضامينه وتعددت أبعاده .

#### المطلب الأول: تطور مفهوم التنمية

إن مصطلحي النمو والتنمية استخدموا كمرادفين لبعضهما وخاصة في الأدبيات الاقتصادية الأولى، فكلاهما يشير إلى معدل زيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة لكنه هناك فروقات أساسية فيما بينهما.

**أولاً: النمو الاقتصادي:** يشير إلى الزيادة المضطردة في الناتج القومي الإجمالي لفترة طويلة من الزمن دون حدوث تغيرات مهمة وملموسة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية... الخ<sup>1</sup>.

**ثانياً: التنمية الاقتصادية:** إضافة إلى النمو الناتج القومي الإجمالي حصول تغيرات هيكلية مهمة وواسعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديموقراطية وفي التشريعات والأنظمة، معدل النمو الاقتصادي الحقيقي: معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي، معدل التضخم<sup>2</sup>.

ويفرق بعض الاقتصاديين بين النمو والتنمية في جوانب عديدة حيث تؤكد السيدة **هيكس Mis**

**Hicks** بأن التنمية تشير إلى البلدان النامية والنمو يشير إلى البلدان متقدمة كما يفرق **Schum**

**Peter** بين الاثنين بالقول بأن التنمية هي تغير غير مستمر وفجائي في الحالة المستقرة، بينما النمو هو تغيير تدريجي ومستقر في الأمد الطويل والذي يحدث من خلال الزيادة العامة في معدل الادخار وفي السكان.

وخلال عقد 60 تغير مفهوم التنمية إذ أن مظاهر التخلف الاقتصادي استمرت حتى بعد نيل البلدان النامية استقلالها وبعد أن حققت معدلات عالية نسبيا في الناتج القومي فقد كشفت التجارب العلمية قصور مفهوم التنمية التقليدي والذي ظهر من البلدان المتقدمة والذي يحصر مفهوم التنمية في مجرد النمو الاقتصادي السريع.

<sup>1</sup>محدث قريشي: التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات) دار وائل للنشر والتوزيع الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص 124-125.

<sup>2</sup>عبد القادر محمد عبد القادر عطية، أستاذ الاقتصاد، "اتجاهات حديثة في التنمية" الناشر دار الجامعية، سنة النشر 2000، ص 12.

وهكذا تحول مفهوم التنمية من النمو الاقتصادي فحسب إلى الحد من التفاوت في الدخل وتحقيق العدالة في توزيع الدخل وإزالة الفقر وتوسيع فرص العمل وإشباع الحاجات الأساسية إلى جانب النمو الاقتصادي<sup>1</sup>.

" التنمية الاقتصادية ترمي إلى توفير المزيد من المنتجات المادية الصالحة لإشباع المزيد من حاجات الاستهلاك"<sup>2</sup>.

" لا يمكن أن تتمثل التنمية الاقتصادية سوى في مؤشر محدد هو ارتفاع الدخل الحقيقي للفرد من السلع والخدمات"<sup>3</sup>.

" بأنها العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم"<sup>4</sup>.

" بأنها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد المحلي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي"<sup>5</sup>.

" عملية متعددة الأبعاد تشمل على تغيرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والعادات بالإضافة إلى التعجيل بالنمو الاقتصادي وتقليل التفاوت في توزيع الدخل وإبادة الفقر والمطلق"<sup>6</sup>.

" على أنها العملية يرتفع بموجبها الدخل المحلي الحقيقي خلال فترة ممتدة من الزمن"<sup>7</sup>.

" على أنها العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسين في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغيير هيكل في الإنتاج"<sup>8</sup>.

هي لزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها"<sup>9</sup>.

التنمية الاقتصادية عملية متعددة الأبعاد لتشمل على تغيرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والعادات بالإضافة إلى التعجيل بالنمو الاقتصادي وتقليل التفاوت في توزيع الدخل وإبادة الفقر المطلق<sup>1</sup>

<sup>1</sup> محدث قريشي: التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات) دار وائل للنشر والتوزيع الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص124-126.

<sup>2</sup> رشيد حيران: مبادئ الاقتصاد، عوامل التنمية في الإسلام دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ص60.

<sup>3</sup> رشيد حيران: مبادئ الاقتصاد، عوامل التنمية في الإسلام دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ص60.

<sup>4</sup> محمد عبد العزيز عجمية ودكتورة إيمان ناصف "التنمية الاقتصادية دراسات نظريات وتطبيقية"، الناشر قسم الاقتصاد، ص76.

<sup>5</sup> محمد عبد العزيز عجمية ودكتورة إيمان ناصف "التنمية الاقتصادية دراسات نظريات وتطبيقية"، الناشر قسم الاقتصاد، ص76.

<sup>6</sup> أحمد رمضان نعمة الله: النظرية الاقتصادية الكلية وآخرون محمد سيد عابد، إيمان عطية ناصف، الدار الجامعية، ص143.

<sup>7</sup> فليح حسن خلف "التنمية والتخطيط الاقتصادي" جدار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع عمان، ص177.

<sup>8</sup> عبد القادر محمد عبد القادر عطية: اتجاهات حديثة في التنمية مرجع سبق ذكره، ص17.

<sup>9</sup> بشار الزيد الوليد "التخطيط والتطوير الاقتصادي" دراسة تطورات الاقتصادية في الدول العربية، دار الراجحة للنشر والتوزيع، ص115.

من خلال التعاريف السابقة تبيان التنمية الاقتصادية هي عملية إحداث تغيير جذري في النسب والعلاقات التي يتميز بها الاقتصاد الوطني وذلك حسب نوع وحجم الموارد الاقتصادية الموجودة و التي توفر الحياة الكريمة وتضمن دخلا مرتفعا وتعلّما أفضل ومستوى عالي من الصحة والتغذية ونوعية حياة أفضل وتوفير حرية اختيار الفرد.

### المطلب الثاني: متطلبات التنمية

إن التنمية الاقتصادية تتطلب العديد من مستلزمات الضرورية لانجاز مهامها والتي تمثل عوامل الإنتاج وهي رأس المال والموارد البشرية والتكنولوجيا والموارد الطبيعية وإضافة إلى ما تقدم فإن عملية التنمية الاقتصادية تتطلب أيضا عوامل عديدة أخرى تندرج ضمن ما يعرف بالإطار العام للتنمية مثل النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأنماط الثقافية والعادات والتقاليد والمفاهيم ونظم التعليم ومشاركة الشعب في عملية التنمية.

### 1. تراكم رأس المال Capital Accumulation:

تتطلب هذه العملية وجود توفير حجم مناسب من الإدخارات الحقيقية حو المجالات الاستهلاك ووجود أجهزة تمويل قادرة على تعبئة المدخرات لدى الأفراد والجهات المختلفة وتوفر أجهزة ومؤسسات تمويلية تتولى المسؤولية<sup>2</sup>.

إن جوهر تراكم رأس المال يكمن في حقيقة أن مثل هذا التراكم يعزز من طاقة البلد على إنتاج السلع ويمكن من أن يحقق معدلا عالي للنمو والسلع الرأس مالية تتوزع بين عدة أنواع فمنها ما هو على شكل مصانع ومكائن والتي لا تعطي منافع مباشرة ولكنها تقوم بإنتاج السلع الاستهلاكية والخدمات التي تقوم بإنتاج السلع الأخرى وهناك استثمارات البنى التحتية مثل خدمات النقل والاتصالات وتوليد الطاقة. والنوع الآخر هو الإنفاق على البحوث والتطوير والذي يساهم في تحسين إنتاجية العمل ورأس المال أو كلاهما وأخير هناك نفقات اجتماعية مثل الاستثمار في الصحة والتعليم والتي توفر منافع مباشرة ولكنها في نفس الوقت تجعل الأفراد والمجتمع ككل أكثر إنتاجية.

ويمكن تعريف رأس المال بأنه ثروة تستخدم في إنتاج المزيد من الثروة ويعتبر رأس المال أحد أهم عناصر الإنتاج والنمو إلى جانب عنصر العمل بطبيعة الحال.

ويمكن التمييز بين نوعين من رأس المال وهما<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> أحمد رمضان ، نعمه الله وآخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الجامعة الإسكندرية، ص381.

<sup>2</sup> مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات) مرجع سبق ذكره، ص ص 134 - 135.

<sup>3</sup> بشار اليزيد الوليد، التخطيط والتطوير الاقتصادي، مرجع بق ذكره، ص115.

أ - رأس المال المالي : والذي يمثل الأموال السائلة التي توجه لشراء الأسهم والسندات أو تقرر إلى البنوك للاستخدام في الأعمال.

ب - رأس المال الحقيقي أو المادي : الذي يتكون من المصانع والمكائن والمعدات وخزين للمواد الخام وينقسم رأس المال الحقيقي بدوره إلى ثلاثة أنواع:

1) رأس المال الثابت: والذي يتمثل في المصانع والمكائن والمعدات والمستودعات والمباني المستخدمة في إنتاج الناعي ووسائل النقل... الخ.

2) رأس المال التداول ويتمثل في المواد الخام والوقود والسلع قيد الإنتاج والسلع النهائية والأصول الجارية.

3) وهناك نوع آخر من رأس المال يدعى رأس الفوقي الاجتماعي ويتمثل في الأصول الثابتة المملوكة للمجتمع ككل وليس لفرد معين مثل المدارس والمستشفيات والطرق والجسور أو ما يعرف بالبنية التحتية.

### 2. الموارد البشرية:

إن الموارد البشرية تعني القدرات والمواهب والمهارات المعرفية لدى الأفراد والتي تدخل كمستلزم في العملية الإنتاجية وتلعب الموارد البشرية دوراً مهماً جداً في عملية التنمية لذلك فإن الهدف النهائي لها هو رفع مستوى معيشة الإنسان وحيث أن الإنسان هو في ذات الوقت وسيلة التنمية فإنه هو الذي يرسم وينفذ عملية التنمية وأن ثمار التنمية ناتجة عن النشاط الإنساني ومن هنا تبين أهمية الموارد البشرية في عملية التنمية.

وتتوزع الموارد البشرية بين مجموعتين:

أ - مجموعة عرض العمل والتي تتضمن أعداد العاملين ويطلق عليها "العمل المادي".

ب - مجموعة أخرى تعمل على تنظيم تشغيل العمل وهؤلاء المدراء والمنظومين ويطلق عليها "القدرات الإدارية".

أ) **العمل المادي:** إن زيادة الأعداد العاملين تساهم في النمو إلا أنه مع تقدم التنمية فإن مساهمة العاملين تنخفض مقابل ارتفاع مساهمة التعليم والمهارات ورأس المال والتكنولوجيا وإن مساهمة العمل المادي في النمو تزداد مع تحسن المستوى الصحي والتغذية كما أن للعمل الماهر أهمية كبيرة في النمو وخاصة في الأزمنة الحديثة وإن أهمية التحسن في رأس المال البشري تؤدي إلى تحقيق منافع ثلاث:

1. تمكن من استخدام كفاء لرأس المال المادي فالعمل الماهر يمكن أن يستوعب أحدث وسائل الإنتاج.

2. يساعد على زياد مستوى إنتاجية العمل، والتي تمثل إضافة للإنتاج وزيادة لدخل العامل.

3. إن رأس المال البشري يمثل مكسبا مهما للتنمية وإن زيادته ويمكن أن تكون عوناً في تغيير العادات التقليدية والمواقف التي تعوق النمو.

ب) القدرات الإدارية: إن القدرات الإدارية والتنظيمية أهمية كبيرة للإدارة تساهم في النمو من خلال الوظائف المختلفة التي يقوم بها المدير مثل إدارة المشتريات والتسويق والخزين وتمويل لردم الفجوة التي قد تحصل بين المشتريات والتسويق<sup>1</sup>.

3. الموارد الطبيعية: تعرف الموارد الطبيعية بأنها العناصر الأصلية التي تمثل هبات الأرض والأمم المتحدة ومن جهتها تعرف الموارد الطبيعية بأنها أي شيء يجده الإنسان في بيئته والتي تتمكن من ان ينتفع بها فالموارد الطبيعية توفر قاعدة للتنمية الصناعية يمكن البلد من أن ينتج مواد خام ويصنعها ويحولها إلى سلع نهائية.

وعلى كل حال يمكن القول بأن الموارد الطبيعية مهمة للتنمية وخصوصاً في المرحلة الأولى للتنمية إذ تم استغلالها بشكل مناسب وكلما زادت الموارد الطبيعية في البلد وتم استغلالها بشكل جيد كلما كان ذلك حافظاً وعاملاً مساعداً على النمو والتطور.

إلا أن الموارد الطبيعية لا يمكن أن تعتبر قيوداً على التنمية والمثال الواضح في هذا المجال هو تقدم البيانات اقتصادياً وكذلك بعض البلدان الأخرى من دون الاعتماد على توفر الموارد الطبيعية.

4. التكنولوجيا والتقدم التكنولوجي: هناك العديد من التعريفات لمفهوم التكنولوجيا ورغم الاختلاف الجزئي أو اللفظي أحياناً فيما بينها فإنها تتفق على أن التكنولوجيا تعني باختصار معرفة كيفية القيام بالإنتاج وبطبيعة الحال فإن هذه المعرفة الفنية تستند على المعرفة العلمية وبعبارة أوسع وأشمل فإن التكنولوجيا تمثل المعرفة العلمية التي تستند على التجارب وعلى النظرية العلمية التي ترفع من قدرة المجتمع على تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية والتوصل إلى أساليب جديدة أفضل بالنسبة للمجتمع.

وبشكل عام فإن التكنولوجيا تتضمن العناصر الآتية<sup>2</sup>:

أ - المعرفة التكنولوجية المتجسدة في أشياء مادية.

ب - المهارات التي لا تنفصل عن أشخاص العاملين.

<sup>1</sup> مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات) مرجع سبق ذكره، ص 137-138.

<sup>2</sup> مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات) مرجع سبق ذكره، ص 137، 138.

ج براءات الاختراع والعلامات التجارية.

د -المعرفة غير المسجلة.

1 التخطيط وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة<sup>1</sup>.

2 الإنتاج بجودة وتوفير التكنولوجيا الملائمة لتوفير الموارد البشرية المتخصصة.

3 وضع السياسات الاقتصادية الملائمة.

4 توفير الأمن والاستقرار اللازمين.

5 نشر الوعي التنموي بين المواطنين.

يعتبر أهم متطلب من متطلبات التنمية الاقتصادية العدالة الاجتماعية حيث أن عدم توافرها يؤدي إلى إخلال في عملية التنمية وأيضا المشاركة المجتمعية في عملية التنمية وذلك بإشراك المجتمع في قرارات التنمية وذلك لزيادة تقبل المجتمع للتغير نحو التنمية الاقتصادي بغية الوقوف على مستويات الإنجاز والتنمية المحرز من قبل بلدان العالم المختلفة لا بد من وجود مقاييس معينة وقد تطورت مقاييس التنمية المستخدمة خلال العقود المستخدمة التي أعقبت الحرب العالمية II.

### المطلب الثالث: مقاييس التنمية

في البداية كان مقياس التنمية هو الناتج القومي الإجمالي ثم أصبح الناتج القومي للفرد تغير إلى مؤشرات الرفاهية الاجتماعية ثم تطور أخيرا إلى مؤشر التنمية البشرية المستدامة وهكذا تغيرت المقاييس مع مرور الزمن ونستعرض في أدناه نبذة مختصرة عن تطور هذه المقاييس.

#### 1) الناتج المحلي الإجمالي (GNP):

في البداية اعتبر بأن التنمية إنما تعني زيادة مضطردة في الناتج القومي الإجمالي خلال فترة زمنية طويلة إن هذه المقاييس يجب أن يستبعد التغيرات الحاصلة في الأسعار (أي أن يكون الـ GNP بالأسعار الثابتة) ويؤخذ على هذا المقياس إنه لا يأخذ نمو السكان بنظر الاعتبار، كما أنه لا يظهر التكلفة التي يتحملها المجتمع من جراء التلوث أو التحضر والتصنيع، ولا يعكس توزيع الدخل بين فئات السكان إضافة إلى صعوبات مفاهيمية في قياس الدخل

#### 2) الناتج المحلي للفرد: GNP per capita:

أصبح مقياس التنمية هو حصول زيادة في ناتج الفرد لفترة زمنية طويلة وهنا تعيين أن يكون معدل نمو الناتج القومي الإجمالي أكبر من معدل زيادة السكان لكي تتحقق أن تحقق زيادة الناتج القومي للفرد، ومن

<sup>1</sup> سهيلة فريد النباتي "التنمية الاقتصادية دراسات ومفهوم شامل" دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، طبعة 2015، ص 63.

جهة أخرى يمكن أن يزداد الفقر رغم زيادة الناتج القومي إذا ما ذهب الجزء الأعظم من الدخل إلى فئة محدودة من الأغنياء وقد بينت الدراسات أن عدم المساواة في الدخل قد ازدادت في البلدان المتخلفة اقتصادياً.

(3) **الحاجات الأساسية:** بعد الانتقادات التي وجهت على مقياس دخل الفرد وبسبب خيبة الأمل مع مقاربات النمو وتوزيع الدخل اتجه المفكرون إلى استخدام مقياس إشباع الحاجات الأساسية فقد تم تبني هذا المقياس في المؤتمر العالمي للتشغيل 1976. وقد تبنت الهند هذا المفهوم للتنمية لأول مرة في خطتها الخماسية في 1974 أي قبل سنتين من تبني هذا المفهوم من قبل منظمة العمل الدولية (ILO) له وتؤكد هذا المفهوم على ضرورة توفير الغذاء والماء والكساء والسكن والخدمات الصحية (أي الحاجات الأساسية للسكان) وبذلك أصبح مقياس الفقر أو التنمية هو مقدار إشباع الحاجات الأساسية للسكان وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية<sup>1</sup>.

#### (4) مؤشرات اجتماعية:

تم تبني هذا المقياس ليعكس الخدمات الصحية ومستوى التغذية والتعليم والمياه الصالحة للشرب والسكن والتي تمثل مؤشرات اجتماعية عن حياة الأفراد ومستوى الرفاهية لهم، لكن المشكلة التي يواجهها هذا المؤشر لكن المشكلة التي يواجهها هذا المؤشر تكمن في تركيب الرقم القياسي للرفاهية ومكوناته والأوزان لكل من هذه المؤشرات الاجتماعية وقد تبلور مقياس التنمية البشرية (Human Development Index) أو ما يعرف اختصاراً بـ HDI والذي طوره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفيما يأتي شرح مختصر لكل من هذين المؤشرين:

أ - **مؤشر نوعية الحياة:** ومن المحاولات المعروفة في هذا المجال هي محاولة Morris لتطوير مقياس جديد للتنمية وهو مقياس نوعية الحياة المادية ويتكون هذا المقياس من ثلاث مكونات هي وفيات الأطفال، وتوقع الحياة عند السنة الأولى للطفل، والقراءة والكتابة عند العمر 15 سنة، ويقاس هذا المؤشر بمقدار الإنجاز المتحقق لإشباع الحاجات الأساسية ورفع مستوى الرفاهية للسكان ويؤخذ متوسط المكونات الثلاث وكل واحد منها يحل وزناً تساويًا يبلغ 33% وبقي هذا المؤشر لإنجاز البلد في مجال التنمية من واحد إلى مئة، حيث يمثل الواحد المستوى الأدنى وتمثل المئة المستوى الأعلى.

والانتقادات التي وجهت إلى هذا المقياس هي أنه مؤشر محدود وأنه يكمل مؤشر الـ GNP ولا يستبدله، كما أنه لا يقيس الرفاه الكلي ولا يفسر عن الهيكل المتغير للتنظيم الاقتصادي

<sup>1</sup>مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، مرجع سبق ذكره، ص 23-24.



والاجتماعي ولا يقيس الرفاه الكلي أي لا يعبر عنه مدى إشباع الحاجات الأساسية بل يقيس نوعية الحياة والتي تهم الفقراء.

ب - مؤشر التنمية البشرية **HDI**: إن آخر المحاولات الطموحة لتحليل أوضاع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كطل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة بشكل منظم وشامل وقد جاءت من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وذلك من خلال تقارير السنوية المعروفة بتقارير التنمية البشرية وتمثل الجزء المركزي في هذه التقارير والذي بدأ في عام 1990 في بلورة الرقم القياسي للتنمية البشرية وكما هو الحال مع مقياس السابق ذكره فإن الـ **HDI** يحاول أن يرتب جميع البلدان على مقياس يبدأ بالصففر وهي المرتبة الأدنى وينتهي بالواحد وهي المرتبة الأعلى في مقياس التنمية البشرية<sup>1</sup>. من العلوم أن التنمية ليست ظاهرة اقتصادية فحسب بل أن لها أبعاداً مختلفة حيث تتضمن أحداث تغيرات جذرية في الهياكل الاقتصادية والمؤسسية والاجتماعية والإدارية وكذلك في العادات والتقاليد، وأن عملية التنمية عملية شاملة مثل هذه لا يمكن أن تتم بشكل تلقائي بل يجب أن تكون عملية إرادية مخططة تعمل على إزالة جميع العقبات التي تقف بوجه التنمية ولا بد من وجود إطار اقتصادي نظري تستند عليه السياسات الاقتصادية التي ترسمها وتطبقها الدولة.

<sup>1</sup>مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، مرجع سبق ذكره، ص ص 24-25.

## المبحث الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية

نظريات التنمية الاقتصادية تبحث عن ظروف تحقيق التنمية في البلدان المتخلفة اقتصاديا.

### المطلب الأول: نظرية الدفعة القوية

إن صاحب هذه النظرية هو Rosentien Rodan الذي يؤكد على القيود المفروضة على التنمية في البلدان النامية وفي مقدمة هذه القيود ضيق حجم السوق ولهذا فإن التقدم خطوة في نظر Rodan لن يكون له تأثير فاعل في توسيع السوق وكسر الحواجز والقيود وكسر الحلقة المفرغة للفقر التي تعيشها البلدان المتخلفة، بل يتطلب الأمر حد أدنى من الجهد الإنمائي ليتسنى الاقتصاد الانطلاق من مرحلة الركود إلى مرحلة النمو الذاتي وهذا يعني حدا أدنى من الاستثمار والتي يسميها Rodan بالدفعة القوية والتي قدرها بنحو 13,2% من الدخل المحلي خلال السنوات الخمس الأولى من التنمية ثم ترتفع تدريجيا وللدليل عن أثر الدفعة القوية في التغلب على حالة الجمود يشبه بعض الكتاب الاقتصاد المتخلف بالطائرة التي تحتاج على دفعة قوية لكي تبدأ الطيران ويرر Rodan الدفعة القوية بتحقيق الوافرات الخارجية الناجمة عن برنامج الاستثمار الضخم في كل من المشروعات البنية التحتية ومشروعات رأس المال الإنتاجي المباشر إن مثل هذه الوفرات تنتج عن ظاهرة عدم التجزئة والتي تعني أن رأس المال غير قابل للتجزئة وبالتالي فإن إنتاج ذي الحجم الكبير من شأنه أن يستغل ويستثمر رأس المال بشكل أكبر كفاءة من إنتاج ذي الحجم الصغير ويفرق Rodan بين 3 أنواع من عدم التجزئة والتي ينجم عنها وفرات خارجية:

- 1) **عدم التجزئة دالة الإنتاج:** وتمثل عدم تجزئة في المستلزمات والإنتاج أو العمليات التصنيعية والتي تقود إلى زيادة العوائد، وأهم مثال لعدم التجزئة هو رأس المال الاجتماعي والذي يشمل على صناعات أساسية مثل الطاقة والنقل والاتصالات والتي لها فترة نضج طويلة غن تأسيس مثل هذه المشروعات يتطلب قدرا كبيرا من رأس المال<sup>1</sup>.
- 2) **عدم تجزئة في الطلب:** إن ظاهرة عدم التجزئة في الطلب المكمل تتطلب إقامة الصناعات المعتمدة على بعضها البعض في البلدان المتخلفة مما يساعد على تأمين الطلب لكل هذه الصناعات اعتمادا على بعضها البعض.
- 3) **عدم التجزئة في جانب العرض للمدخرات:** إن الحجم الكبير من الاستثمارات يتطلب قدرا كبيرا من المدخرات وهذا ما قد لا يتوفر لدى هذه البلدان ذات الدخل الفردي المنخفض ويمكن التغلب على هذه المشكلة في حالة كون الميل الحدي للادخار أعلى من الميل المتوسط للادخار.

<sup>1</sup>مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، مرجع سبق ذكره، ص 88-89.

نقد نظرية الدفعة القوية: من الطبيعي أن يكون لكل نظرية مؤيدون ومعارضون ومن جملة الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية ما يأتي:

- 1 تتطلب الدفعة القوية رؤوس أموال ضخمة لإقامة قاعدة الصناعية الضرورية وهي مشكلة بالنسبة للبلدان النامية التي لا تتوفر لديها مثل هذه الموارد.
  - 2 كما تحتاج الدفعة القوية إلى كوادرات كثيرة ومتنوعة اقتصادية وإدارية ومحاسبية وهندسية والتي لا تتوفر في مثل هذه البلدان المتخلفة.
  - 3 أكدت هذه النظرية على تنمية الصناعة دون التأكيد عن تنمية الزراعة والتي تعتبر النشاط السائد في مثل هذه البلدان.
  - 4 تؤكد هذه النظرية على مشكلة ضيق السوق لكن تأكيدها على الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية للسوق المحلي لا يمكن أن يحل مشكلة ضيق السوق.
  - 5 إن توزيع الاستثمارات على جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية قد يؤدي إلى صغر حجم الوحدات الإنتاجية دون الحجم الأمثل ولهذا يصعب عليها الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير ووفراته الخارجية.
  - 6 إن تطبيق هذه النظرية يزيد من مستوى الطلب على العديد من السلع والمواد ومستلزمات الإنتاج الأمر الذي يولد ضغوطا تضخيمية في الاقتصاد.
- ولهذه الأسباب فإن المنتقدين يعتقدون بأن الشواهد تعتبر غير كافية فثبت أن الدفعة القوية للاستثمارات هي عامل ضروري ومناسب للتسمية الاقتصادية في البلدان المختلفة اقتصادياً<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: نظرية النمو المتوازن

لقد صاغ Rodan فكرة الدفعة القوية والتي قدمها فيما بعد Nurkse نيركسه في صيغة حديثة أخذت تسمية نظرية أو إستراتيجية النمو المتوازن.

#### أولاً : أسس بناء النظرية:

ويركز نيركسه على مشكلة الحلقة المفرغة للفقر والناجمة عن تدني مستوى الدخل وبالتالي ضيق حجم السوق مؤكداً أن كسر الحلقة المفرغة لا يتحقق إلا بتوسيع حجم السوق الذي يتحقق من خلال جبهة عريضة من الاستثمارات في الصناعات الاستهلاكية وتطوير جميع القطاعات في آن واحد بحيث تنمو جميع القطاعات في آن واحد بحيث تنمو جميع القطاعات في نفس الوقت، مع التأكيد على تحقيق التوازن بين

<sup>1</sup>مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات، مرجع سبق ذكره، ص 90.

القطاع الصناعي والقطاع الزراعي حتى لا يمثل تخلف الزراعة عقبة أمام تقدم الصناعة وعليه فإن هذه النظرية تعتمد برنامجاً ضخماً من الاستثمارات التي توجه نحو إنتاج السلع الاستهلاكية لإشباع حاجات السوق المحلية وليس لغرض التصدير على الأقل في المراحل الأولى وذلك لضعف المنافسة في السوق المحلية. إن نظرية النمو المتوازن تتطلب تحقيق التوازن بين مختلف الصناعات الاستهلاكية وبينها وبين الصناعات الرأسمالية وكذلك التوازن بين القطاع المحلي والقطاع الخارجي وفي النهاية تحقيق التوازن بين جهة العرض وجهة الطلب.

وإلى جانب nurkse فقد أيد هذه النظرية أيضاً كل من «Rodan» و«Arthur Lewis» وغيرهم وكل يفسرها على هواه فعند البعض تعني النظرية الاستثمار في صناعات المراحل الأخيرة أو ما يسميها البعض اللمسات الأخيرة مثل صناعات الخلط والتعبئة وغيرها. وأن المطلوب هنا هو رفعها إلى مستوى الصناعات الأخرى، وبالنسبة للآخرين تعني النظرية أن الاستثمار يتم في وقت واحد في كل القطاعات الصناعية ولآخرين تعني تنمية متوازنة بين الصناعة والزراعة معاً، وبشكل عام يستند مؤيدو هذه النظرية على أهمية رأس المال الاجتماعي وعدم قابليته للتجزئة وتكامل الطلب وأهمية السياسة الادخارية والفتح السكاني وضيق السوق ومشكلات التجارة الخارجية وكل ذلك يدفعهم إلى تبني فكرة الدفعة القوية في إطار النمو المتوازن<sup>1</sup>.

### ثانياً: الانتقادات الموجهة لهاته النظرية:

وهبت العديد من الانتقادات إلى هذه النظرية، ما وجهت إلى نظريات أخرى من قبل البعض وفي مقدمتهم ألبرت هيرشمان A.Hirshman وسنجر Singer و Kurihara وغيرهم من الانتقادات ومن أهم الانتقادات ما يلي:

1. أن إقامة الصناعات جميعها في آن واحد قد يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج مما يجعلها غير مربحة للتشغيل في غياب العدد الكافي من المعدات الرأسمالية إضافة إلى أنه عند قيام الصناعات الجديدة فإن الطلب على منتجات الصناعات القائمة سوف ينخفض مما يجعلها غير مربحة هي الأخرى.
2. تفترض النظرية سيادة ظاهرة زيادة العوائد وأن مثل هذه الفرضية غير صحيحة إذا تم تنفيذ حجم كبير من الاستثمارات في آن واحد وفي مجالات مرتبطة ببعضها البعض حيث أن ظهور الاختناقات في المواد الخام والأسعار وترشح ندرة عوامل الإنتاج تقود إلى ظاهرة تناقض العوائد.

<sup>1</sup>مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، مرجع سبق ذكره، ص ص 91-92-93.

3. يرى الاقتصادي A.Hirshman وهو من مؤيدي نظرية التنمية غير المتوازنة بأن تنفيذ نظرية النمو

المتوازن سوف ينتهي إلى فرض اقتصاد صناعي متكامل وحديث على ذمة اقتضاء تقليدي رائد لا يرتبط احدهما بالآخر وأن التنمية تكون هنا عبارة عن إحياء لظاهرة الازدواجية الاقتصادية.

4. يعتبرها البعض غير واقعية لأنها تفترض توفر مواد ضخمة لتنفيذ برنامجها وهذا غير متوفر في البلدان المتخلفة.

5. انتقدها البعض بأنها تؤدي إلى عزل البلدان النامية عن الاقتصاد العالمي لتركيزها على التنمية من أجل السوق المحلي لكن هذا الانتقاد يبدو ضعيفا لأن Nurkse قد أكد على النظام الدولي وتقسيم العمل.

6. انتقد البعض مسألة تأجيل إنماء صناعات السلع الإنتاجية لحساب الدفعة القوية في إنشاء الصناعات الاستهلاكية الخفيفة بن ذلك ليس بالأسلوب الأمثل في الأجل الطويل لأنه سوف يظهر قصوره في تنمية المدخرات في الأجل الطويل وذلك لزيادة الاستهلاك على حساب الادخار<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: نظرية النمو غير المتوازن

ارتبطت هذه النظرية بالاقتصادي المعروف "ألبرت هيرشمان A. Hirshman" وأن كان قد سبقه إلى هذه الفكرة الاقتصادي الفرنسي فرانسوا بيرو F. perroux في تقديمها تحت اسم نظرية مراكز أو أقطاب النمو، والتي تمثلت في أن البلدان المتخلفة أن تبدأ بتركيز جهودها الإنمائية على مناطق تتمتع بمزايا نسبية من حيث الموارد الطبيعية أو الموقع الجغرافي وأن تنمية هذه المناطق سوف تجذب راءها المناطق الأخرى ومع مرور الزمن تنتشر عملية النمو إلى سائر المناطق الأخرى.

### أولاً: أسس النظرية:

انطلق Hirshman من انتقاد الاقتصادي Singer لنظرية النمو المتوازن من أنها غير واقعية حيث أن البلدان النامية لا تمتلك الموارد اللازمة من كل الأنواع وخاصة رأس المال والتنظيم ومتخذي القرارات... الخ وأكد Hirshman بن الندرة القائمة في البلدان النامية ليس في الموارد في حد ذاتها فحسب بقدر ما هو في العرض من متخذي قرارات الاستثمار.

فالاستثمار في القطاعات الإستراتيجية أو الصناعات الإستراتيجية يقود إلى استثمارات جديدة ويعهد لدفع عملية التنمية ويعتقد Hirshman أن النمو ينتقل من القطاعات الفائزة إلى القطاعات التابعة ويؤكد Hirshman بأن الاختلال في التوازن يمثل القوة الدافعة للنمو ويتم هذا من اختلال على مسارين:

<sup>1</sup>مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، مرجع سبق ذكره، ص 96.

**الأول:** اختلال التوازن في العلاقة بين قطاع رأس المال الاجتماعي وبين القطاعات التي تقوم بالإنتاج المباشر.

**الثاني:** اختلال التوازن داخل القطاعات التي تقوم بإنتاج المباشر ويأخذ الاختلال بين القطاعين المذكورين مظهرين

أ. اختلال التوازن لصالح قطاعات الإنتاج المباشر ويتخلف وراءها قطاع رأس المال الاجتماعي في النمو مما يولد اختناقاً في عرض خدمات رأس المال الاجتماعي وفائضاً في قطاع الإنتاج المباشر و يؤيد هيرشمان هذا الاتجاه.

ب. اختلال لصالح رأس المال الاجتماعي ويتخلف وراءه قطاع الإنتاج المباشر وبخصوص الاختلال في التوازن داخل نشاطات الإنتاج المباشر<sup>1</sup>.

وفقاً لهيرشمان فإن إقامة مشروعات جديدة يعتمد على ما حققته مشروعات أخرى من وفرات خارجية إلا أنها تخلق بدورها وفرات خارجية جديدة لا يمكن أ تستفيد منها وتقوم عليها مشروعات أخرى تالية يجب أن تستهدف السياسات الإنمائية ما يلي<sup>2</sup>:

1. تشجيع الاستثمارات التي تخلق المزيد من الوفرات الخارجية.
2. الحد من المشروعات التي تستخدم الوفرات الخارجية أكثر ما تخلق منها<sup>3</sup>.

### ثانياً: الانتقادات الموجهة لهاته النظرية

يرى بعض الاقتصاديين أن أهم الانتقادات إلى نظرية النمو غير المتوازن يتمثل في افتراض أن هذه الإستراتيجية تجري بصفة أساسية عن طريق المبادرات الفردية.

ويتضح هذا من كونها تتخذ من اختلال التوازن محركاً للنمو عن طريق ما يترتب على الاختلال في التوازن من حظ المنظمين الأفراد على إنجاز قرارات الاستثمار.

ومؤدى هذا أن التنمية الاقتصادية لا تتم في ظل التخطيط الشامل الذي يتضمن حصر وتعبئة الموارد الاستثمارية الكلية وتوجيهها إلى مختلف وجوه النشاط الاقتصادي طبقاً لما تقرره الخطة المحلية على أساس تعظيم العائد للاستثمارات وهناك اتفاق على أهمية التخطيط الشامل للتنمية الاقتصادية في ظل محدودية الموارد الاقتصادية التي يتعين تعبئة أكبر قدر منها وتوجيهها على أفضل الاستخدامات من جهة نظر الاقتصاد المحلي ككل.

<sup>1</sup> مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، مرجع سبق ذكره، ص 96-97-98.

<sup>2</sup> سهيلة فريد الباتي، "التنمية الاقتصادية دراسات ومفهوم شامل" مرجع سبق ذكره، ص 26.

وهذا لا ينفي الصعوبات التي تواجه عمليات التخطيط وتنفيذ أهدافه كما لا يعني بالضرورة إهمال الاستثمارات التي تقوم على أساس المبادأة الفردية وبدافع تحقيق الربح الخاص طالما تكون في نطاق أولويات الخطة الاقتصادية الشاملة<sup>1</sup>.

يعتبر التمويل العامل الأساسي في عملية التنمية الاقتصادية والتي يشكل الاستثمار جوهرها ذلك لأن مفتاح التنمية في البلدان النامية اقتصاديا هو الاستثمار وإن ذلك يحتاج إلى وجود إدخارات حقيقية، أي عمال ومواد لأغراض الإنتاج والتمويل يعتمد أساسا على المدخرات الوطنية وتساندها في ذلك المدخرات الأجنبية (القروض والمساعدات والاستثمارات الأجنبية).

<sup>1</sup> محمد عبد العزيز عجمية ود إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية نظريات تطبيقية، مرجع سبق ذكره، ص 127.

### المبحث الثالث: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية ومعوقاتها

يمكن النظر إلى مصادر التمويل التنمية من جانبين: الوجه الحقيقي (الموارد الحقيقية التي تتمثل في السلع الاستهلاكية و سلع الاستثمار) أما الوجه الثاني فهو الوجه النقدي (يعني الموارد النقدية التي يتم بواسطتها توفير الموارد الحقيقية للتنمية)

#### المطلب الأول: مصادر التمويل الداخلية

تتكون مصادر التمويل الداخلية من عدة أنواع أهمها ما يلي<sup>1</sup>:

1. **الادخارات:** إن السياسة الرشيدة للادخار لا بد أن تنطلق من مفهوم الفائض الاقتصادي وضرورة توجيه هذا الفائض لأغراض التنمية، ومن الضروري هنا توزيع الفائض الاقتصادي بين الاستهلاك وبين الاستثمارات ذلك لأن عرض السلع والخدمات يعتمد على مقدار الموارد المخصصة للاستثمار وهذا يتطلب تقليل الاستهلاك الحالي لكي تزداد الاستثمارات التي تساعد على تعجيل معدلات النمو في الإنتاج.

وتجدر الإشارة إلى أن العبرة ليست في الادخار فحسب ولكن العبرة في توجيه هذه المدخرات نحو الاستثمارات المنتجة لغرض زيادة رأس المال الاجتماعي واستصلاح الأراضي وإنشاء الصناعات. إن مصادر الادخار ثلاثة وهي 1- الادخار العائلي.

1 ادخار قطاع الأعمال (الشركات).

2 الادخار الحكومي.

1. **الادخار العائلي:** ويتخذ هذا النوع من الادخار صورا عديدة منها الاستثمار المباشر. والذي يشكل جانبا مهما من الادخار في الريف وذلك عند ما يقوم المزارعون بإصلاح مزارعهم واقتناء التجهيزات الزراعية وبناء المساكن.

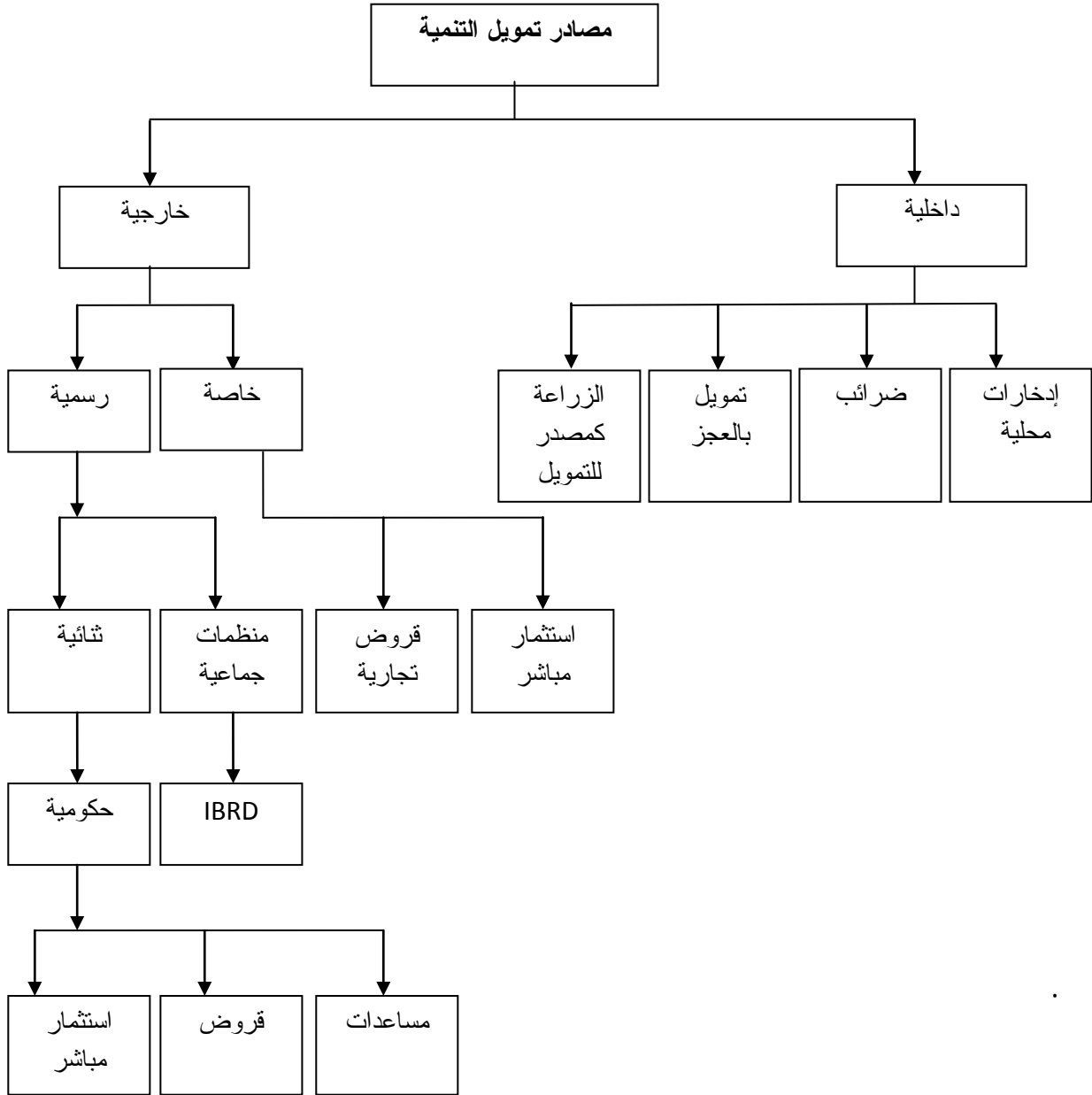
2. **ادخار قطاع الأعمال:** ويتمثل هذا النوع من الادخار بالأرباح المحتجزة لدى الشركات والتي تمثل مصدرا لتمويل الاستثمارات.

3. **الادخار الحكومي:** الادخار الحكومي يمثل الفرق بين إيرادات الحكومة من الضرائب والاتفاق الجاري الحكومي.

<sup>1</sup>مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، مرجع سبق ذكره، ص 190 - 191.



الشكل (رقم:03) : يبين مصادر تمويل التنمية



المصدر : مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، ص 189.

2. الضرائب Taxes: تعتبر الضرائب الوسيلة التي يتم بموجبها تحويل جزء من الدخل لدى الأفراد والشركات إلى الحكومة إن هذه الضرائب تستخدمها الحكومة لأغراض الإنفاق الجاري وكذلك لأغراض الاستثمار وإن النوع الثاني من الإنفاق هو الذي يساعد على تحقيق التنمية ويرفع من معدل نمو الناتج ونمو تراكم رأس المال. والسياسة الضريبية الناجحة والتي تساعد على دفع عملية التنمية الاقتصادية يجب أن تهدف إلى حملة أمور أهمها<sup>1</sup>:

- أ) يجب أن تستهدف تعبئة الفائض الاقتصادي وتوجيهه لأغراض التنمية.
- ب) يجب أن تستهدف الحد من الاستهلاك وخاصة غير الضروري.
- ج) يجب أن يكون الهيكل الضريبي مرنا بحيث يستجيب للتغيرات الاقتصادية الجارية.
- د) يجب أن يستهدف أيضا تغيير نمط الاستثمار وكذلك الحد من تفاوت مستويات الدخل ومستويات الاستهلاك المختلفة.

### 3. التمويل بالعجز (التمويل التضميني):

إن مصطلح التمويل بالعجز و ما يسمى أحيانا التمويل التضخمي يشير إلى قيام الحكومة بتوفير التمويل لأغراض الاستثمار وذلك من خلال طبع النقود من قبل الحكومة أو توسيع الائتمان من قبل البنوك بدون الحاجة إلى وجود الادخار مسبق، وتلجأ الحكومة إلى التمويل بالعجز عن ما تريد تغطية العجز الحاصل في الموازنة العامة (أي عندما تكون نفقاتها تتجاوز إيراداتها) وذلك من أجل دفع النمو الاقتصادي من خلال الإنفاق الحكومي والذي تغطيه من خلال طبع النقود أو بيع الأوراق المالية التي تصدرها إلى البنوك التجارية وتحصل على الائتمان مقابلها إن هذا النوع من التمويل يجعل الاستثمار يتجاوز حجم الادخار المتاح وبالتالي يولد نوعا من التضخم.

إن أسلوب التمويل التضخمي هذا يستند على حجة مفادها إن زيادة عرض النقد يؤدي إلى زيادة الاستثمار وذلك استنادا إلى:

- 1 إن ارتفاع الأسعار يؤدي، في قطاعات معينة إلى ارتفاع مستوى الأرباح.
- 2 إن التوسع السريع في الائتمان المصرفي، مع ثبات أسعار الفائدة الاسمية، يجعل بعض المستثمرين يحصلون على قروض ذات فوائد حقيقية مالية.

<sup>1</sup> مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، مرجع سبق ذكره، ص 193-194.

3 إن التضخم يعتبر آلية لتحرير الأموال لعرض الاستثمار تحدث العملية التضخمية عن طريق إحداث زيادة في الطلب النقدي الكلي عن العرض الحقيقي للسلع والخدمات عند مستوى الأسعار السائد وبالطبع فإن مصدر زيادة المعروض النقدي ناجم عن لجوء الحكومة إلى تمويل الاستثمارات عن طريق الاقتراض من البنك المركزي أو لجوء النظام المصرفي إلى خلق الائتمان<sup>1</sup>.

أ) **الادخار العائلي**: ويتخذ هذا النوع من الادخار صوراً عديدة، منها الاستثمار المباشر والذي يشكل جانباً مهماً من الادخار في الريف وذلك عند ما يقوم المزارعون بإصلاح مزارعهم واقتناء التجهيزات الزراعية وبناء المساكن ويتميز هذا النوع بعدم وجود وسيط بين المدخر والمستثمر<sup>2</sup>.  
تتمثل مصادر الادخار في القطاع العائلي في:<sup>3</sup>

أ. المدخرات التقاعدية كأقساط التأمين والمعاشات وحصيلة الصندوق المختلفة التي تنشئها الهيئات والمؤسسات وتتصف بقدر من الاستقرار.

ب. الزيادة في الأصول النقدية الخاصة بالأفراد والذين يحتفظون بها في نقود أو أصول أخرى كالحل والمجوهرات أو تأخذ في شكل الودائع في صناديق التوفير و المصارف سواء الجارية أو الآجلة أو تستخدم في شراء الأوراق المالية من الشركات و الأسواق المالية المختلفة.

ج. الاستثمار المباشر في اقتناء الأراضي والمزارع والمتاجر والمساكن والتي تنتشر أكثر ما تنتشر في البيئات الريفية حيث يصاحب الاستثمار الادخار، فالمدخر هو نفسه المستثمر.

د. سداد الديون ومقابلة التزامات سابقة.

ب) **ادخار قطاع الأعمال**: ويتمثل هذا النوع من الادخار بالأرباح المحتجزة لدى الشركات والتي تمثل مصدراً لتمويل الاستثمار إن حجم مدخرات قطاع الأعمال في البلدان النامية يتناسب بطبيعة الحال مع حجم هذا القطاع، فكلما كان القطاع كبيراً ازداد المدخرات والعكس صحيح ويقسم قطاع الأعمال في البلدان النامية إلى قطاع منظم وقطاع غير ويتكون قطاع المنظم المحلات التجارية الصغيرة والوحدات الخدمية الصغيرة.

ويتكون قطاع المنظم من قطاع الأعمال الخاص وقطاع الأعمال الحكومي ويعتمد حجم الادخار لديه على حجم الفائض المتولد (الأرباح)<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، مرجع سبق ذكره، ص ص 193-194.

<sup>2</sup> مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، مرجع سبق ذكره، ص ص 190...192.

<sup>3</sup> محمد عبد العزيز العجمية و د إيمان ناصف عطية، دراسات نظريات تطبيقية، مرجع سبق ذكره، ص 154.

<sup>4</sup> مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، مرجع سبق ذكره، ص ص 190...192.

ج) الادخار الحكومي: الادخار الحكومي يمثل الفرق بين إيرادات الحكومة من الضرائب والإنفاق الجاري الحكومي ومن المعتاد أن تكون النفقات الحكومية أكبر من إيراداتها مما يضطرها إلى الالتجاء لمدخرات قطاع الأعمال لسد العجز إن ارتفع حصيللة الضرائب يساعد على زيادة حجم الادخار الحكومي فقط في حالة كون الميل الحدي للاستهلاك MPC لدى الحكومة (من الضرائب المتزايدة) هو أدنى من الميل الحدي للاستهلاك لدى القطاع الخاص (من الدخل الحدي الذي منه الضرائب) وقد لعب الادخار الحكومي المتحقق من خلال فائض الميزانية دوراً كبيراً في التنمية الاقتصادية في البيان وخصوصاً في المراحل الأولى للتنمية<sup>1</sup>.

4. استخدام القطاع الزراعي كوسيلة لتمويل : استخدم القطاع الزراعي في عدد من البلدان التي أصبحت صناعية اليوم كوسيلة لتمويل الصناعة، سيما وأن الزراعة في العديد من الحالات تمثل القطاع الرئيسي لتوليد الدخل والاستخدام وخاصة في بداية مرحلة التنمية فيها لذلك تم تحميل القطاع الزراعي النصيب الأكبر من تكلفة التصنيع كما هو الحال في فرنسا أو الاتحاد السوفياتي واليابان... الخ في البلدان النامية فإن القطاع الزراعي يتصف بوجود بطالة مقنعة والذي يعني وجود ادخار كامن يمكن أن يساهم في زيادة معدل الاستثمار والنتائج الكلية إذا ما تم سحب فائض العمل من الزراعة وتشغيله في مشروعات أخرى وخاصة في الصناعة وإضافة إلى هذا الجانب فإن الزراعة تعرضت إلى فرض الضرائب المرتفعة لغرض تمويل التصنيع وكذلك إبقاء أسعار السلع الزراعية منخفضة بشكل معتمد لتحويل نسب التبادل التجاري الداخلي فيما بين الزراعة والصناعة لصالح الأخيرة وقد مثلت هذه الأساليب أدوات أخرى لتحويل المدخرات من الزراعة على الصناعة، لكن نجاح أساليب معينة في تجارب الماضي قد لا يبرر بحد ذاته تطبيقها في ظروف مختلفة إلا أنها تبقى مع ذلك قادرة على المساهمة بدور معين في تمويل التنمية من خلال الاستثمارات الصغيرة والانتقال فائض العمل<sup>2</sup>.

### المطلب الثاني: مصادر التمويل الخارجية

إن البلدان التي لا تستطيع تدبير الإدخارات المحلية الكافية لدفع عملية التنمية الاقتصادية إلى الأمام تلجأ عادة إلى تدبير التمويل اللازم من الخارج، وتنقسم مصادر التمويل الخارجية إلى قسمين هما: مصادر التمويل الخاصة ومصادر التمويل الرسمية.

<sup>1</sup> مدحت القرشي: التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، مرجع سبق ذكره، ص 190...192.

<sup>2</sup> مدحت القرشي: التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، مرجع سبق ذكره، ص 198...199.

### I. مصادر التمويل الخاصة:

وتنقسم مصادر التمويل الخاصة بدورها إلى قسمين وهما:

- الاستثمار الأجنبي المباشر.
- القروض التجارية.

**الاستثمار الأجنبي المباشر:** وهو استثمار من قبل جهات غير مقيمة بالبلد في منشآت اقتصادية تقع داخل البلد المضيف للاستثمار وإن كلمة المباشر تعني سيطرة (كاملة أو جزئية) على المنشآت التي توجد داخل البلد المضيف وبعبارة أخرى هي الاستثمار في مشروعات يملكها ويديرها الأجانب سواء بملكية كاملة أو بحصة تكفل سيطرة على إدارة المشروع وغالبا ما تكون في صورة مشروعات تمارس في البلدان النامية أو فروع الشركات الأجنبية في الخارج ويقسم هذا النوع من الاستثمار إلى 3 أقسام:

- الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة يقصد بهذا النوع تملك أصحاب رأس المال الأجنبي للمشروعات المقامة ملكية تامة وقد تزايد هذا النوع منذ البداية 70.
- الاستثمارات الأجنبية المباشرة الثنائية وهي تأخذ شكل الثنائي في النشاط وتأخذوا واحد أو أكثر من الأشكال التالية:

– شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي ورأس المال الوطني العام (الحكومي).

– شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي ورأس المال الوطني الخاص.

– شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي من جهة رأس المال الحكومي ورأس المال الوطني من جهة أخرى.

- الشركات متعددة الجنسية ويعرفها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بأنها شركات يمتد نشاطها الاقتصادي ليغطي كافة المشروعات التي تشرف على أو تدير مصنعا أو منجما في دولتين أو أكثر.

### القروض التجارية:

تعتبر القروض التجارية من أكبر أنواع المدخر الأجنبية المتدفقة للبلدان النامية والتي نمت بشكل سريع وتتكون هذه القروض من ثلاثة أنواع هي: قروض السندات، القروض المصرفية التجارية، إئتمانات التصدير<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، مرجع سبق ذكره، ص 206-207.

### أ) القروض المالية:

وهي أحد أشكال استثمارات المحفظة وللشكل الآخر هو شراء الأسهم في منشآت البلدان النامية ففي السوق الدولية للسندات تقوم الحكومات بالافتراض طويل الأمد (5- 25 سنة) وذلك من خلال إصدار السندات والتي يقوم المستثمرون في البلدان المتقدمة بشراء هذه السندات من خلال الوسطاء، وتمثل هذه الاستثمارات في شراء الأجانب للأسهم والسندات وشهادات الإيداع والأوراق التجارية من البلدان النامية.

### ب) القروض المصرفية التجارية:

والقناة الأخرى والأحداث لتحويلات رأس المال (أي التمويل) هي القروض المصرفية التجارية وخاصة من سوق العملات الأوروبي ويعود تاريخ سوق العملات الأوروبي إلى الستينات. وتمنع القروض من العملات الأوروبية عادة لفترات أقصر من قروض السندات وإن سعر الفائدة التقليدي لهذا الغرض هو سعر الإقراض في بنوك لندن والمسماة LIBOR والمفترضون يدفعون علاوة على LIBOR وذلك استنادا إلى تقديرات السوق بالنسبة للمخاطر وإن العلاوة المدفوعة من قبل البلدان النامية هي عادة أعلى نظرا لارتفاع المخاطر فيها.

ج) **إئتمانات التصدير:** إن الشركات المصدرة ومصارفها التجارية تعرض إئتمانات التصدير إلى البلدان المستوردة كوسيلة لتشجيع المبيعات من خلال السماح لتأخير الدفع عن الإستيرادات وغالبا ما تكون هذه الإئتمان بأسعار فائدة تجارية، وبعبارة أخرى فإن إئتمانات التصدير تمثل نوعا من التأمين يمنح للمصدرين ضد احتمالات حدوث الخسائر للمصدرين من جراء عدم دفع المستوردين عن البضاعة المستوردة<sup>1</sup>.

### II. مصادر التمويل الرسمية:

إن مصادر التمويل الرسمية تشمل نوعين من التدفقات:

(1) التدفقات الشائبة الحكومية.

(2) التدفقات متعددة الأطراف والتي تتم من خلال المنظمات والوكالات الحكومية.

#### -التدفقات الشائبة (الحكومة):

إن معظم التدفقات الرسمية يتم منحها على أسس تفضيلية أي أنها تتضمن عنصر المنحة ولهذا تسمى

<sup>1</sup>مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، مرجع سبق ذكره، ص 208.

مساعدات إئتمانية رسمية وتتكون التدفقات الثنائية من العناصر الآتية: المساعدات أو المنح، القروض، الاستثمار المباشر.

أ) **المنح:** إن المنح لا تمثل أية التزامات على البلدان المستلمة لها، بل إنها تمثل انتقال رؤوس الأموال الأجنبية من البلدان المانحة إلى البلدان النامية وفي مثل هذه الحالة فإن البلد المستلم للمنحة ليس مجبرا على أو ملزما يدفع أي شيء لا أقساط ولا أسعار فائدة.

والحقيقة أن الدوافع وراء تقديم المساعدات الائتمانية الثنائية عديدة وتشمل كالاتي:

- الدوافع الأخلاقية الإنسانية أي مساعدة البلدان الفقيرة.

- الدوافع السياسية والعسكرية والتاريخية حيث أن معظم المساعدات الأمريكية وجهت بهدف منع انتشار الشيوعية.

- الدوافع الاقتصادية للبلدان المتقدمة فالاستثمار في البلدان النامية لا يهدف فقط إلى زيادة معدل نمو البلد النامي ولكن لتحسين مستوى الرفاهية في البلد المتقدم للمساعدات وهكذا فإن المساعدات الدولية هي نافعة للطرفين معا.

ب) **القروض:** وهي نوعان الأول قروض طويلة الأجل والثاني قروض قصيرة الأجل والقروض طويلة الأجل تنقسم بدورها على قسمين:

- قروض ميسرة أي بفائدة منخفضة وبفترة سداد طويلة أما الثاني القروض غير الميسرة.

- القروض غير الميسرة فالفائدة تكون فيها مرتفعة وتضاهي أسعار الفائدة في السوق العالمي وإن فترة السداد فيها تكون قصيرة.

كما تمنح الحكومات أيضا قروضا قصيرة وعلى أسس تجارية كما هو الحال مع إئتمانات التصدير رغم أن هناك أنواع أخرى من إئتمانات التصدير والتي لا تكون قصيرة الأمد.

ج) **الاستثمار الأجنبي الخاص المباشر:**

ويمثل ذلك الاستثمار الموارد الأجنبية الخاصة في اقتصادات البلدان النامية مع امتلاك هذه النشاطات سواء

بشكل تام أو جزئي ويكون في غالب الأحيان من قبل الشركات متعددة الجنسيات وبطبيعة الحال فإن

الاستثمار الأجنبي المباشر لا يقتصر على رأس المال بل يتضمن أيضا تكنولوجيا الإنتاج وفلسفات الإدارة

وممارسات رجال الأعمال والتي تتضمن إجراءات تقييد التسويق والدعاية وظاهرة تسعير التحويلات التي

تقوم بها الشركات متعددة الجنسية ولا بد من الإشارة إلى أن لعدد من هذه الممارسات لا تمت بالصلة إلى

مصلحة البلدان التي تتواجد فيها هذه الاستثمارات.

-تدفقات المساعدات متعددة الأطراف:

تتمثل المصادر الرئيسية لتدفق المساعدات متعددة الأطراف في البنك الدولي للإعمار والتنمية ثم وكالة التنمية الدولية، ثم وكالة التمويل الدولية. وكذلك الأمم المتحدة والبنوك التنموية الإقليمية مثل بنك التنمية الآسيوي، والصندوق الإفريقي للتنمية... الخ. وتجدر الإشارة إلى أن تدفق الموارد من الوكالات متعددة الأطراف إلى البلدان النامية لا تعتمد فقط على مساهمات البلدان المتقدمة بل تعتمد أيضا على الفوائد التي تحصل عليها من أسواق رأس المال وكذلك من سداد القروض السابقة.

المطلب الثالث: عقبات التنمية الاقتصادية

نقسم هذه العقبات إلى مجموعات رئيسية تمثل العقبات الاقتصادية والعقبات الاجتماعية وعقبات الحكومة وعقبات دولية.

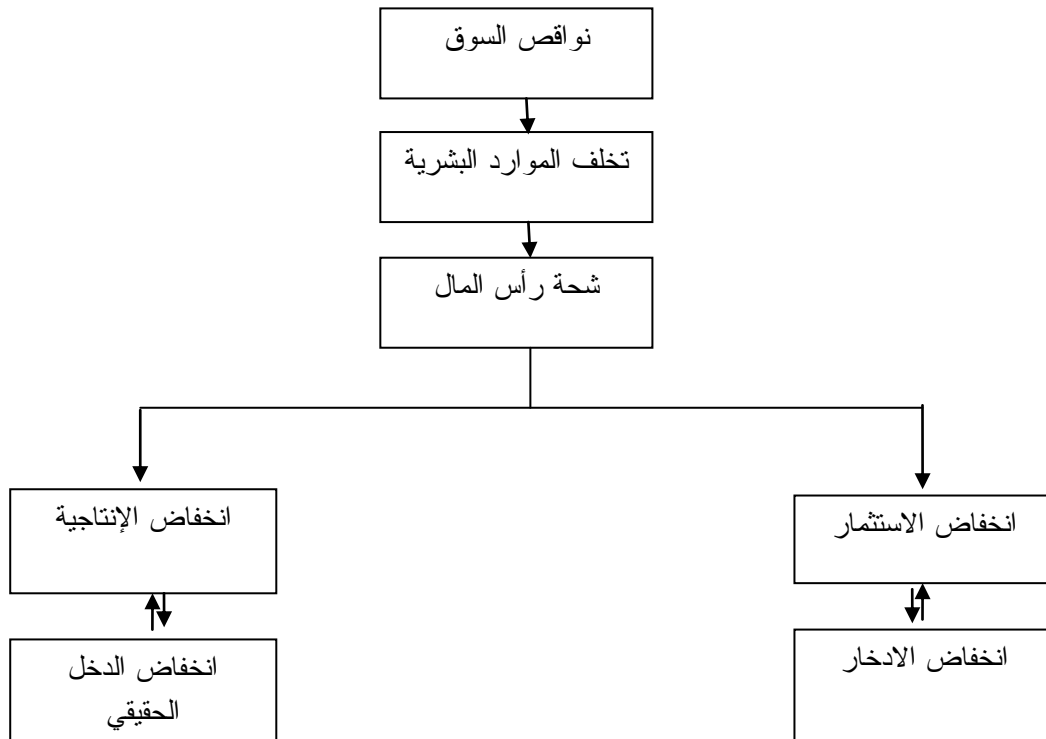
I. العقبات الاقتصادية: وتنقسم بدورها إلى:

1 حلقة الفقر المفرغة: إن صاحب الفكرة هو الاقتصادي Nurkse الذي يؤكد بأن الحلقة المفرغة للفقر تعمل على إبقاء مستوى المنخفض للتنمية في البلدان النامية وبالتالي تعمل على إبقاء البلد الفقير فقيرا، إن أصل الفكرة كما مر بنا سابقا يعود إلى حقيقة أن الإنتاجية الكلية في البلدان الفقيرة منخفضة وذلك بسبب انخفاض مستوى الاستثمار الناجم عن المدخرات وانخفاض مستوى الدخل إضافة إلى عدم كمال السوق بسبب حالة التخلف الاقتصادي وإن حلقات الفقر هذه تعمل من جانب الطلب (ضعف الحافز على الاستثمار) ومن جانب العرض (قصور المدخرات) ولهذا فإن هذه البلدان تجد أنه من الصعوبة بمكان عليها أن تقوم بالادخار والاستثمار بالقدر اللازم للخروج من حالة الفقر سيما ون الاستثمار دورا حاسما في تنمية الدخل<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، مرجع سبق ذكره، ص ص 152-153.



الشكل رقم: 04): الحلقة المفرغة للتنمية



المصدر: بشار يزيد، التخطيط والتطوير الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص 118.

**محدودية السوق:** إن العلاقة بين حدودية السوق والتخلف الاقتصادي تستند على فكرة أن وفرة الحجم في الصناعة مظهر رئيسي في التنمية الاقتصادية وإذا كان على المنشآت الصناعية أن تكون كبيرة الحجم لكي تستطيع استغلال التكنولوجيا الحديثة فإن حجم السوق يجب أن يكون كافياً ليستوعب الحجم الكبير من الإنتاج وبالتالي فإن محدودية حجم السوق في العديد من البلدان النامية يعتبر عقبة في طريق التصنيع والتنمية الاقتصادية<sup>1</sup>.

إن حجم السوق أي سعة السوق أو ضيقه يتأثر بعوامل عديدة أهمها مستوى الدخل الحقيقي للفرد وحجم السكان ودرجة الاكتفاء الذاتي وكفاية طرق ووسائل النقل والمواصلات وكلفة ذلك والإجراءات التي تؤثر في السوق<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، مرجع سبق ذكره، ص 152-153.

<sup>2</sup> فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 213.

- 2 **الازدواجية الاقتصادية** : إن مصطلح الازدواجية الاقتصادية يصف الحالة التي تجد البلدان النامية نفسها فيها من خلال المراحل الأولى للتنمية وإن مثل هذه الظاهرة تترك آثارها على نمو ووتيرة التنمية وهناك تفسيرات مختلفة للازدواجية ولكنه بشكل عام فإنها تشير إلى التقسيمات الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد الوطني والتي تنعكس في الفروقات في مستوى لتكنولوجيا فيما بين القطاعات أو الأقاليم وكذلك الفروقات في درجة التطور فيما بينها وكذلك في العادات والتقاليد الاجتماعية والمواقف فيما بين النظام الاجتماعي المحلي والنظام الاجتماعي المفروض من الخارج<sup>1</sup>.
- 3  **قيد الصرف الأجنبي**: يؤكد العديد من الاقتصاديين من أمثال A. Lewis و Singer وغيرهم بأن قوى التوازنية معينة كانت تعمل في الاقتصاد الدول والتي أدت إلى أن منافع التجارة الدولية تذهب بشكل رئيسي إلى بلدان المتقدمة، الأمر الذي يقود إلى ظهور قيد الصرف الأجنبي وحتى عند افتتاح البلدان النامية على التجارة الدولية ازدادت تجارتها بشكل كبير جدا إلا أن ذلك لم يساهم في تنمية بقية أوجه لاقتصاديات النامية ذلك لأن الاعتماد الكبير على الصادرات قد عرض تلك الاقتصاديات وكشفها على التقلبات الدولية في الطلب وفي أسعار المنتجات خصوصا وأن معظم صادرات هذه البلدان هي من السلع الأولية التي تتميز بانخفاض مرونة الطلب السعرية<sup>2</sup>.
- 4 **محدودية الموارد البشرية** : يعتبر عدم كفاية الموارد البشرية وكذلك عدم ملائمة الموارد البشرية عقبة أمام عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية حيث ينعكس ذلك في عدم تحقق معدلات نمو مرتفعة وكذلك ينعكس في انخفاض مستوى إنتاجية وضعف حركة عوامل الإنتاج (الجغرافية والمهنية) إن الندرة النسبية في المهارات والتخصصات المعنية المختلفة تقف عائقا بوجه تحقيق التنمية وتوسيع الإنتاج قد تضعف من الحوافز المطلوبة لدفع عملية التنمية وبسبب المشكلات المتعلقة بندرة المهارات والمعرفة الفنية فإن البلدان النامية لا تستطيع استغلال رأس المال بالمستوى الكفء والمطلوب لهذا فإن محدودية الموارد البشرية كما ونوعا تمثل قيادا على التنمية الاقتصادية<sup>3</sup>.
- 5 **العقبات التكنولوجية والتنظيمية** : حيث هناك مشروعات اقتصادية لا يستطيع القطاع الخاص فقط القيام بها بل هناك يجب أن يكون هناك تعاون بين القطاع العام في ذلك من أجل دفع عجلة التنمية إلى الأمام حيث يجب التطوير الإداري في شتى المجالات بركب التقدم بكل ما يناسب كل دولة بالنسبة

<sup>1</sup>مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات) ، مرجع سبق ذكره، ص ص 153-154.

<sup>2</sup>مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات) ، مرجع سبق ذكره، ص ص 153-154.

<sup>3</sup>مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات) ، مرجع سبق ذكره، ص 154.

لنقل التكنولوجيا في الجهاز الإداري مع التكثيف والتركيز على الدورات التدريبية بما يناسب كل دولة لنقل التكنولوجيا لها<sup>1</sup>.

### II. العقبات الاجتماعية: وتنقسم إلى قسمين وهما

إن الكثير من التحليلات التي تربط ما بين منظومة القيم الاجتماعية وبين التنمية قد برزت إلى الوجود من خلال الاهتمام بمسألة كيفية قيام المجتمعات بإيجاد العدد المطلوب من القائدين المنظمين لقيادة الجهد التنموي.

1 **المنظّم:** إن مفهوم المنظم والتنظيم طوره الاقتصادي الألماني Schupcre والمنظم هو لشخص الذي يستخدم الاكتشافات الفنية أو الطريفة الجديدة للإدارة ويطبقها بشكل علمي في مصنعه وعمله<sup>2</sup>. والمنظم هو الذي يحول الاختراع إلى ابتكار من خلال تطبيق الاختراع بشكل علمي وبذلك يؤثر على مسار التنمية.

ولبلدان نامية تفتقر بطبيعة الحال إلى المنظم وذلك بسبب العوامل العديدة التي تزيد من المخاطر وعدم اليقين مثل صغر حجم السوق وتدني مستوى رأس المال وتخلق التكنولوجيا وغياب الملكية الفردية وشح المهارات وعدم توفر المواد الخام بالكمية أو النوعية المطلوبة وضعف الهياكل الإرتكازية.

2 **دوافع التنمية:** إن وفر الدوافع أمر ضروري لتحقيق أهداف التنمية لأنها هي التي تدفع الإنسان للعمل والجدد للوصول إلى تحقيق الأهداف ولهذا فإن أهمية توفر الدوافع أمر هام في عملية التنمية الاقتصادية لدى البلدان النامية وتجدر الإشارة إلى أن سبب بروز العدد الكبير نسبياً من المنظمين لدى الأقليات في المجتمعات هو وجود الدوافع القوية لديهم لتحقيق شيء من أجل التميز.

3 **المدعم الحكومي:** إن القرار الخاص بتحقيق التنمية الاقتصادية يتضمن خيارات صعبة أو مقايضات، فإذا كان المتضررون من هذا الخيار يستطيعون قلب نظام الحكم فإن تلك الحكومة سوف تكون غير راغبة في اتخاذ الخطوات الضرورية لتشجيع النمو.

وعليه فإن تحقيق التنمية بالبلدان النامية يتطلب استعداد ورغبة أكيدة من طرف الحكومة في اتخاذ القرارات والسياسات المطلوبة وأن عدم قدرة أو رغبة الحكومة في اتخاذ القرارات والسياسات الملائمة للتنمية سوف يمثل عقبة أكيدة في طريق تحقيق التنمية.

<sup>1</sup> بشار يزيد الوليد، التخطيط والتطوير الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 119.

<sup>2</sup> مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، مرجع سبق ذكره، ص 157.

### IV. عوائق دولية في طريق التنمية:

يؤكد العديد من الاقتصاديين بأن العقبة الرئيسية للتنمية اليوم تتمثل في العوامل الخارجية أكثر منها في العوامل الداخلية ذلك لأن وجود البلدان الصناعية المتقدمة يخلق ضغوطا دولية تؤدي إلى إعاقه مساعي التنمية والنمو لدى البلدان النامية الفقيرة ورغم أن البعض يعترف بوجود بعض الجوانب الإيجابية والمفيدة للبلدان الفقيرة من جراء وجود العالم الذي يحتوي على البلدان الفنية ومنها مكاسب التجارة وتصدير منتجاتها الفائضة إلى البلدان الغنية وكذلك إمكانية استفادة البلدان النامية من تجارب البلدان المتقدمة وخاصة في مجال العلم والتكنولوجيا في الإدارة الاقتصادية والتخطيط إلا أن البعض يقول إن مثل هذه الاستفادة لم تتحقق لأن البلدان المتقدمة تخلق العقبات أمام التنمية وتطور البلدان النامية<sup>1</sup>.

### III. عقبات الحكومة في طريق التنمية:

عندما بدأت التنمية الاقتصادية في إنجلترا في ق 18 لم تقدم الحكومة إلا مساعدة محدودة ولكنه منذ ذلك الوقت فإن دور الحكومة في التنمية قد ازداد تدريجيا إلى حد أصبح من غير الممكن أن تتحقق التنمية بدون الدعم النشط من الحكومة وعليه إذا كانت الحكومة غير راغبة أو غير قادرة على لعب مثل هذا الدور فعندها يمكن اعتبار الحكومة عقبة أمام التنمية أو أنها أحد أسباب حالة الفقر في البلد والأدوار المهمة التي يمكن أن تلعبها الحكومات في مضمار التنمية تتمثل بالآتي<sup>2</sup>:

أ - **الاستقرار السياسي:** يتعين على الحكومة أن توفر بيئة مستقرة للمنشآت الإنتاجية الحديثة سواء كانت عامة أو خاصة وإذا كان عدم الاستقرار السياسي هو السائد فإن النتيجة العامة هي انعدام أو ضعف الاستثمار في الاقتصادي المحلي وتوجه الثروات الشخصية إلى البنوك الأجنبية و الانغماس في الاستهلاك المظهري وعليه فإن عدم توفر الاستقرار السياسي يعد عقبة في طريق التنمية.

ب - **الاستقلال السياسي:** من المعلوم أن الاستقلال السياسي في معظم الحالات أمر ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي الحديث لأن وجود الاستقلال السياسي يمكن البلد من أن يرسم السياسات الاقتصادية الملائمة لمصلحة البلد وفي خلاف ذلك فإن رسم السياسات الاقتصادية يكون لغير صالح البلد وبالتالي يكون انعدام الاستقلال عقبة في طريق التنمية.

<sup>1</sup> مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، مرجع سبق ذكره، ص ص 159-161.

<sup>2</sup> مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، مرجع سبق ذكره، ص ص 157-158.

### خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا السابقة نستخلص أن تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية يستلزم تطوير هيكل الاقتصاد القومي وتغيير البنيان الاقتصادي للمجتمع ورغم المعوقات الاقتصادية والاجتماعية التي تصادفها التنمية، تسعى الدول إلى النهوض بالتنمية الاقتصادية وذلك بإتباع توجيهات مختلفة بخصوص تغيرات فيكل من هيكل الإنتاج والسلع والخدمات المنتجة وتغيير توزيع الدول لصالح الفقراء .

الفصل الثالث

### تمهيد الفصل:

يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو المسؤول عن منح القروض التي تلعب دورا هاما في تمويل المشاريع الاقتصادية للمؤسسات، حيث يعتبر هذا الأخير وسيط مابين المودعين والمقترضين كون المؤسسات عجز عن توفير الموارد المالية اللازمة للقيام بالاستثمارات المخططة لها لذا سنتطرق في هذا الفصل إلى مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل الاستثمارات والمشاريع الاقتصادية حيث بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالآتي:

- المبحث الأول: تقديم البنك الفلاحة والتنمية الريفية
- المبحث الثاني: دراسة حالة مساهمة بنك الفلاحة و التنمية الريفية في تمويل المشاريع الاستثمارية
- المبحث الثالث: الادخار العائلي في الجزائر

### المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى التأقلم مع التغيرات التي تشهدها الساحة البنكية نتيجة انفتاح هذه الأخيرة على الأسواق العالمية ومن اجل تحقيق ذلك لابد من تطوير وتنويع الخدمات البنكية بغية مواجهة المنافسة التي فرضها اقتصاد السوق والحفاظ على مكانة البنك في السوق البنكية الجزائرية كبنك رائد في مجال العمل البنكي<sup>1</sup>.

### المطلب الأول: نشأة ومراحل بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من بين أهم البنوك العمومية الموجودة في الجزائر، وعل هذا الضوء سنتطرق إلى نشأة ومراحل هذا البنك.

#### 1- نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية على المستوى الوطني بموجب المرسوم رقم 82/106 بتاريخ 13 مارس 1982/ وهو بنك متخصص في تمويل القطاع الفلاحي، يهدف أساسا إلى تنمية هذا القطاع بترقية النشاطات الفلاحية الحرفية، الصناعية، وتنمية المنشآت الفلاحية والإنتاجية.

بعد مضي فترة من الزمن لا سيما مع مطلع التسعينات فيما أوليت للمؤسسات الاقتصادية استقلالية من طرف السلطات العمومية إلى تنمية قطاع الفلاحة بجميع نشاطاته ومجالاته غير أنه وفي الوقت الراهن لم يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية متخصصا بشكل مطلق فيما أنيط به من المهام، بل تعداها إلى مهام أخرى تجارية أكثر منها فلاحية فهو بذلك يسعى إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح، وبذلك توسعت دائرة أعماله ودفعه إلى ذلك الاستجابة إلى متطلبات وميكانيزمات اقتصاد السوق التي تستلزم بالضرورة التحكم في آلية من حيث العرض والطلب والقدرة على المنافسة.

وتطبيقا للقانون رقم 88/01 الصادر في ديسمبر 1988 والمتضمن توجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية (EPE) إضافة إلى المرسوم رقم 88/101 المؤرخ ماي 1988، تم تحويل بنك بدر إلى شركة مساهمة إثر التحولات والاصطلاحات وإعادة هيكلة المؤسسات، فهو عبارة عن مؤسسة عمومية اقتصادية تجارية في شركة ذات أسهم تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وقد بدأ بنك الفلاحة والتنمية

<sup>1</sup> المصدر: مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية .



الريفية برأس مال قدره مليارين ومائتي مليون دينار جزائري 2200 000,000,00 والذي وصل حاليا إلى رأس مال قدره ثلاثة وثلاثون مليار دينار جزائري (33000 000 000,00).

### 2-مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمراحل عديدة تم من خلالها إدراج تنظيمات وتعديلات على كيانه، ويمكن إيجاز هذه المراحل في النقاط التالية:

#### 1 المرحلة الممتدة من سنة 1982 إلى سنة 1990

خلال هذه السنوات الثمانية إنصب اهتمام بنك الفلاحة والتنمية الريفية على تحسين موقفه في السوق المصرفي، وترسيخ مكانته من خلال العمل على ترقية العالم الريفي وكان هذا بفتح العديد من الوكالات المصرفية في المناطق التي تمتاز بكثرة النشاط الفلاحي الزراعي.

#### 2 المرحلة الممتدة من سنة 1991 إلى سنة 1999

بموجب قانون النقد والقرض الذي ألغي من خلاله التخصص القطاعي للبنوك، توسع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليشمل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني خاصة قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة لكم بدون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي يعد كشرىك لأعمالها، أما في مجال القني فقد كانت هذه المرحلة هي مرحلة إدخال الإعلام الآلي وتعميم استخدامه عبر مختلف وكالات البنك.

#### 3 المرحلة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2002:

تمتاز هذه المرحلة أساسا بمشاركة البنوك العمومية في إعادة إحياء المشاريع الاستثمارية المنتجة ومطابقتها مع المعايير الموحدة في السوق الاقتصادية. وكانت مشاركة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل الاقتصاد من خلال الرفع من معدل إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع القطاعات مع التركيز على القطاع الفلاحي ولمواكبة سرعة تطور الاقتصاد الوطني والتغير الاجتماعي الحاصل آنذاك وللإستجابة لمتطلبات الأفراد قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتبني برنامج خماسي يسعى من وراءه إلى عصرنه هيكلته المالية والمحاسبية وتحسين مستوى خدماته المقدمة.

إن تبني البرنامج الخماسي نتج عنه:

- في سنة 2000 تم القيام بفحص دقيق لنقاط القوة والضعف للبنك وسياساته المطبقة ومنه وضع سياسة ترقية المؤسسات وفقا للمعايير الدولية مع تعميم البنكية المصرفية المحلية.
- في سنة 2001 قام البنك بإعادة تقسيم موارده من خلال عملية التطهير المحاسبي والمالي للحسابات المشكوك فيها، وكذا تم النظر في طرق تخفيف الإجراءات الإدارية والتقنية المتعلقة بملفات القروض، وتحقيق في هذه السنة كذلك مشروع البنك الجالس مع الخدمات المستحصنة.
- في سنة 2002 تم تعميم كل من نظام الشبكة المحلية والبنك الجالس مع الخدمات المستحصنة على جميع الوكالات الرئيسية في البلاد.

### 4 المرحلة الممتدة من سنة 2003 إلى سنة 2006

- في سنة 2003 تم أولا إدخال نظام SYRAT لتفادي اللجوء إلى النقل المادي للقيم، وبعده نظام الصيانة عن بعد المعرض من طرف مؤسسة AXYS للتكنولوجيات الحديثة:
- في سنة 2004 تم التحضير لإدخال برنامج E- GOUVERNEMENT في مختلف الوكالات.
- في سنة 2005 تم تعميم استخدام الشبائيك الآلية للأوراق النقدية المرتبطة بطاقة الدفع.
- في سنة 2006 تم إدراج قسم المقاصة الإلكترونية.

### 5 المرحلة الممتدة من سنة 2007 إلى سنة 2010

في هذه الفترة تم إطلاق العديد من المشاريع في مختلف القطاعات، كقطاع الصيد البحري ومجال التأمين، ومن بين هذه المشاريع نجد:

- تمويل المشاريع الخاصة بالصيد البحري.
- تمويل المشاريع الخاصة بالصناعات الغذائية.
- تمويل المشاريع الخاصة بالصناعات التقليدية والحرفية<sup>1</sup>.

SYRAT نظام سيرات هو: نظام خاص بتغطية الأرصد المالية عن طريق الفحص السلبي  
AXYS هي مؤسسة للتكنولوجيا الحديثة.

<sup>1</sup>www. Bank, BADER. dz

### 2- مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من بين المهام المخولة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية نجد:

- 1 للقيام بكل الأنشطة الممهدة للزراعة والصناعة الزراعية والمساهمة في تطبيق المخططات الفلاحية.
- 2 تنفيذ سياسة الائتمان قصيرة الأجل وفقا للقواعد الضابطة للمجال المصرفي.
- 3 تمويل عمليات التجارة الخارجية.
- 4 تسديد واستلام المدفوعات إما عن طريق الشبكات أو التحويلات.
- 5 قبول كل الأوراق التجارية والمتمثلة في الأذونات، المداحيل السنوية والأوراق المالية المصدرة من طرف الخزينة العمومية.
- 6 فتح الحسابات وقبول الودائع الجارية أولا لاجل من أي شخص.
- 7 المساهمة في جمع الادخار الوطن.
- 8 منح الائتمان الزراعي للقطاع المسير ذاتيا مع المساهمة في الرقابة على الوحدات الإنتاج الزراعي.

### المطلب الثالث: النشاطات والمشاريع التي يمولها البنك وأهدافه

يتميز بنك الفلاحة و التنمية الريفية بعدة نشاطات، ويقوم هذا الأخير بتمويل عدة مشاريع ولديه مجموعة من الأهداف كالأتي:

#### 1- نشاطات بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من أهم النشاطات التي يتم تمويلها من طرف البنك هي كالتالي:

- أشغال تحضير تهيئة وحماية الراضي والغابات.
- تطوير السقي الفلاحي.
- إنشاء، تجهيز وعصرن المستثمرات الفلاحية، تربية الدواجن والبيوت البلاستيكية.
- إنجاز المنشآت الخاصة بتخزين، تحويل وتعليب المنتوجات الفلاحية.
- الإنتاج الحرثي.
- نقل المبردات والبضائع.
- التمويل بمعدات المطاعم، المخابز، صناعة الحلويات، صناعة المواد الغذائية... إلخ.
- التمويل بمعدات تعليب المواد الغذائية والمنتوجات الفلاحية.
- تمويل تربية الأسماك والصيد.
- صناعة المشروبات بكل أنواعها.

#### 2- المشاريع التي يمولها البنك:

من هم المشاريع التي يمولها البنك هي كالتالي:

- النشاط الفلاحي بشتى أشكاله، حبوب، خضر وفواكه، الزراعة الصناعية.
- تربية الحيوانات بكل أنواعها "الدواجن، الأبقار، المواشي" ... إلخ.
- الصناعة الغذائية بشتى أنواعها، اللحوم، السمك، الحليب ومشتقاته، الخبز، السكر، الشاي... إلخ.
- صناعة المشروبات مثل المشروبات الغازية، المعدنية... إلخ.
- صناعة التبغ.
- التجارة والتوزيع بكل أنواعها.
- التغليف بمختلف أنواعه "الخشب، البلاستيك، الزجاج، المعادن... إلخ.

- النقل والتبريد<sup>1</sup>.

### 3- أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من بين مجموعة الأهداف التي يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية نُجد:

- 1 تحسين وجعل التسيير أكثر فعالية من اجل ضمان التحولات اللازمة في التطور التجاري وذلك بإدخال تقنيات جديدة في ميدان التسيير والتسويق.
- 2 للتوسع ونشر الشبكة والإقتراب من الزبائن وكذا العمل على التسيير المحكم للموارد البشرية والأخذ بالمشاركة على الصعيد الوطني والخارجي.
- 3 تحسين أنظمة المعلومات والوسائل التقنية.
- 4 تقوية نظام المراقبة داخل كل المديرية التابعة للبلاد.
- 5 تطوير العمل المصرفي من خلال تحسين نوعية وجودة الخدمات المقدمة.
- 6 تحسين العلاقات العامة وتقوية صلة المصرف مع محيطه.
- 7 تحقيق الحبر عائد ممكن.

<sup>1</sup>المصدر: مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

## المبحث الثاني: دراسة حالة مساهمة بنك الفلاحة و التنمية الريفية في تمويل المشاريع الاستثمارية

سوف نتعرف من خلال هذا المبحث على بنك الفلاحة والتنمية الريفية من حيث نشأته ومراحل تطوره وكذا أهداف ومهام هذا البنك تعد القروض مصدرا أساسيا في تمويل الاستثمارات ودفع عجلة التنمية الاقتصادية ومن بينها

### المطلب الأول: القروض الكلاسيكية لتمويل الاستثمارات: وتشمل ما يلي<sup>1</sup>:

- 1 المقرض متوسط الأجل: توجه هذه القروض لتمويل الاستثمارات التي لا تتجاوز مدتها 7 سنوات من الآلات والمعدات ووسائل النقل وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة
  - 2 قروض طويلة الأجل: هي قروض تفوق في الغالب 7 سنوات وتمتد أحيانا إلى 20 سنة وتوجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات مباني بمختلف استعمالاتها المهنية.
- قروض الاستغلال: تسمى قرض العامة أو القروض الموسمية وتوجه لتمويل المؤسسات لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة ويمكن إجمال هذه القروض فيما يلي:

#### - القرض العامة:

- أ) تسهيلات الصندوق: هي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة أو القصيرة جدا التي يواجهها الزبون
- ب) المكشوف: هو عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبون الذي يسجل نقصا في الخزينة وذلك ناجم عن عدم كفاية رأس المال العام ويتجسد ماديا في إمكانية ترك حساب الزبون لدينا في حدود مبلغ معين ولفترة أطول نسبيا قد تصل إلى سنة كاملة
- ت) قروض الموسم: وهو قرض يوجه لتمويل النشاطات الموسمية للزبائن
- ث) قروض الربط: وهي قروض تمنح للزبائن لتمويل عملية مالية في الغالب

<sup>1</sup>المصدر: مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

- 3 المقروض الخاصة: توجه لتمويل أصل معين من بين الأصول وتتمثل في
  - 1 تسبيقات على البضائع: هي قروض تقدم للزبون لتمويل مخزون معين والحصول مقابل ذلك على بضائع كضمان للقرض
  - 2 تسبيقات على الصفقات العمومية: هي قروض تمنح البنوك للمقاولين من أجل إنجاز الأشغال لفائدة السلطات العمومية
  - 3 منح كفالات لصالح المقاولين : تمنح هذه الكفالات من طرف المكتتبين في الصفقة وذلك لضمانهم أمام السلطات العمومية
  - 4 المقرض للالتزام: لا يتجسد هذا القرض بمنح اموال حقيقة للزبون وإنما يتمثل في الضمان الذي يقدمه له البنك لتمكينه من الحصول على أموال من جهة اخرى
- حيث بلغ مبلغ القروض الكلاسيكية وضع اعتمادات التشغيل إلى غاية 2015/12/31 مبلغ إجمالي قدره 697670 دج<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: تعريف القرض الرفيق

يعد القرض الرفيق من أفضل السبل التي من خلالها جسدت السلطات العمومية دعمها للقطاع الفلاحي، وقد جاءت تطبيقاً لقانون التوجيه الفلاحي الصادر بتاريخ 2008/08/02 وذلك بعد إبرام اتفاقية بين وزارة الفلاحة من جهة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية من جهة أخرى بتاريخ 2008/08/05 ويعتبر القرض موسمي يقدمه البنك للفلاح لتمويل نشاطه الفلاحي الموسمي خلال سنة

#### 1 النشاطات التي يشملها القرض الرفيق:

- الزراعة بشتى أنواعها ( الحبوب، الخضرة، الفواكه)
- تربية الدواجن
- تمويل العلف بالنسبة لمربي المواشي

<sup>1</sup>المصدر: مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

- نشاطات التعاونيات الفلاحية، التجمعات، الجمعيات، الفدراليات، أو وحدات مصالح فلاحية.

وتتحمل الخزينة العمومية أعباء فوائد هذا القرض كاملة في حالة إذا ما التزم المستفيد منه بتسديده في آجاله التي وكما نصت عليه الاتفاقية لا يجب أن يتجاوز سنة واحدة إلا في حالة القوة القاهرة فيمكن إفادة المستفيد من تمديد آجال تسديد القرض (06 أشهر أخرى)

### 2- ملف قرض الرفيق:

- طلب خطي للقرض
  - شهادة ميلاد أصلية
  - شهادة إقامة
  - نسخة من بطاقة الهوية مصادق عليها
  - بطاقة أو شهادة فلاح
  - بيان يثبت حق الانتفاع أو ملكية المستثمرة
  - الفواتير النموذجية
  - بطاقة تعريفية للمستثمرة
  - دراسة تقنية اقتصادية للمشروع
  - شهادة عدم المليونية للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA)
  - التفاوض مع البنك حول نفعية الضمان
- في الفترة 2014-2015 مبلغ قرض الرفيق مبلغ إجمالي قدره 577004921 دج .

### المطلب الثالث: قرض الاعتماد الايجاري (الخاص بالعتاد الفلاحي)

هو عملية مالية وتجارية تنشأ علاقة بين البنك والمتعاملين الاقتصاديين ممثلة في عقد تأجير عتاد متعلق مباشر بالاستعمالات ذات المشاريع الاستثمارية الفلاحية حالياً على أن يتم توسيع نطاق الاستفادة من



هذا القرض إلى جميع القطاعات الاقتصادية المدرجة في نطاق مدونة النشاطات الممولة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وفي هذه الحالة يعد البنك مؤجرا والزبون مستأجر.

يهدف العقد بعد إنجاز جميع مضامينه إلى نقل جميع الحقوق والالتزامات بمجرد الانتهاء من تسديد جميع مستحقات بدل إيجار العتاد

### 1 نوعية التمويل:

أ) تمويل ثنائي: بين الزبون ودعم الدولة

ب) تمويل ثلاثي: بين البنك، الزبون ودعم الدولة

المدة: تتراوح ما بين ثلاث سنوات إلى خمس سنوات (03-05)

مدة الإرجاع (التأجيل): 06 أشهر

### 2- ملف قرض الاعتماد الإيجاري (الخاص بالعتاد الفلاحي):

- طلب إيجار عتاد (يملاً من قبل الزبون ملحق لدى البنك)
- شهادة ميلاد أصلية
- شهادة إقامة
- نسخة من بطاقة الهوية مصادق عليها
- بطاقة أو شهادة فلاح
- بيان يثبت حق الانتفاع أو ملكية المستثمرة
- فاتورة نموذجية للعتاد محل الطلب
- بطاقة تعريفية للمستثمرة
- دراسة تقنية اقتصادية للمشروع
- شهادة عدم المليونية للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA)

- أي وثيقة احتمالية لها صلة بالمشروع<sup>1</sup>

### المبحث الثالث: الادخار العائلي في الجزائر

تكتسي المدخرات لفردية أهمية بالغة من حيث مساهمتها في تحقيق إضافات لرأس المال، الذي يستثمر في خطة التنمية ورفع المستوى المعيشي لعام ، وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى واقع وعقبات وسبل معالجة الادخار في الجزائر

#### المطلب الأول: واقع ادخار القطاع العائلي في الجزائر:

قبل الوقوف على التطورات الحاصلة في ادخار الأسر، تجدر الإشارة إلى أن دراسة سلوك ادخار القطاع العائلي يقتضي الحصول على بيانات فردية. والواقع يشير إلى أنه لا يوجد مسح خاص بادخار الأسر، ولكن مسح لميزانية الأسر، والذي يجمع بيانات الإنفاق والدخل المتاح للأسر، وهذا كما توضحها بيانات الجدول رقم (1) التالي:

الجدول رقم : (1) تطور ادخار القطاع العائلي في الجزائر للفترة (2010-2011).

السنوات	الاستهلاك	الادخار	الدخل المتاح	الميل الحدي للادخار	الميل المتوسط للادخار
2010	4 043 142,1	2 084 959,4	6 128 101,5	0,39	0,34
2011	4 475 513,7	2 786 738,6	7 262 252,3	0,62	0,38

Source : Collections Statistiques N 166/2011, ONS, Alger, pp70-105 & www.ons.dz

الفترة (2010-2011) : صار الفرد الجزائري يعطي للادخار أهمية يمكن تلمسها من خلال بيانات الجدول رقم 01 حيث تزايد معدل الادخار العائلي من سنة لأخرى، وظل ينمو إلى نهاية فترة المشاهدة أين سجل متوسط % 38 سنة 2011 ، فالادخار أخذ يتحسن تدريجيا مع استقرار الاقتصاد الوطني و كنتيجة لتحسن الدخل المتاح الذي عرف نوعا من النمو والزيادة بشكل كبير خلال هذه الفترة. هذا التحسن أخذ ينمو بشكل سريع خاصة مع تراجع مؤشر التضخم إلى مستويات مريحة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وقد بلغ الادخار العائلي سنة 2011 ما قيمته 2786,74 مليار دج حسب بيانات ONS ، في حين كشف وزير المالية أن حجم ادخار العائلات الجزائرية قد بلغ 2000 مليار ، دج أو ما يعادل 27

<sup>1</sup> المصدر: مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

مليار دولار في سنة 2011 ، مشيرا إلى أن 40 بالمائة من هذه القيمة ( 800 ) مليار دج تم إيداعها على مستوى بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط *CNEP* وحصه هذا البنك من سوق الادخار الوطني. تؤكد بأن المواطن الجزائري أصبح يفضل الاستثمار على المدين المتوسط والطويل، ولاسيما من خلال اقتناء السكن<sup>1</sup> "وتعكس هذه الأرقام الواردة مدى الأهمية التي تحتلها المدخرات العائلية كمصدر لتوفير الموارد المالية الحقيقية لتمويل البرامج الاستثمارية، والتي يتوقف عليها مدى التقدم في تنفيذ خطط التنمية. ويمكن متابعة تطور مبالغ الادخار العائلي من خلال ما يحصيه بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، باعتباره أول بنك في مجال جمع الادخار في الجزائر، بتعداد 7,5 مليون مدخر على مستوى 220 وكالة على المستوى الوطني، وهذا حسب إحصائيات 2008. .

### المطلب الثاني عقبات الادخار لدى القطاع العائلي:

عند النظر إلى ادخار القطاع العائلي في الجزائر، نجد أنه يعاني من عدة مشاكل وعلى أصعدة عديدة، وهو ما يؤدي إلى قصور الادخار الفعلي عن الادخار الممكن. وفي هذا الاطار، فقد أشارت بيانات 2010 إلى أن الادخار الحكومي قد مثل نسبة %38 من الادخار المحلي، أما ادخار المؤسسات وادخار الأسر فمثل على التوالي %33 و %29، وبهذا يحتل ادخار القطاع العائلي ذيل الترتيب ضمن هيكل الادخار المحلي. ولازالت الحلول المطروحة لمعالجة هذا القصور غير فعالة، فهي تعالج الظواهر دون الوصول إلى أسبابها. وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن الأوعية المصرفية في الجزائر على ضخامة هيكلها، لم تتمكن خلال عقد من الزمن ( 2009 1999 ) من تجميع سوى %14 في المتوسط من إجمالي مدخرات القطاع العائلي ، وقد ترجع عوامل التدهور في حجم هذه المدخرات إلى عدة أسباب نذكر منها<sup>2</sup>:

1) انخفاض متوسط الدخل الحقيقي للفرد : إن انخفاض مقدار الادخار العائلي وقلة أهميته النسبية من الادخار المحلي المتحقق في الجزائر، ربما يرجع إلى انخفاض متوسط الدخل الحقيقي للفرد، حيث يذهب الجزء الأكبر من هذا الدخل إلى الاستهلاك. فاستيفاء الحاجات الأساسية للأفراد تستحوذ على النسبة الكبرى من الدخل الفردي، بحيث يسد الحاجات الضرورية فقط، إذ لا يتبقى فائض يمكن ادخاره. فعدم وجود إيداعات ادخارية يعزى مرده إلى عدم وجود فوائض مالية في دخول المواطنين، ومن ثم فإن الادخار الفردي أو العائلي يبقى ضعيفا. ويمكن القول أن مستوى الدخول الفردية يعتبر منخفضا في معظم الدول النامية بما فيها الجزائر إذا ما قورنت بمثيلاتها من الدول المتقدمة، فقد بلغ مستوى الدخل الفردي السنوي في السودان: \$2500؛ أوغندا: \$1100؛ الهند: \$2700؛ باكستان: \$2600، وذلك في عام

<sup>1</sup> أحمد سلامي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره. ص50.

<sup>2</sup> أحمد سلامي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره. ص 55، 56، 57..

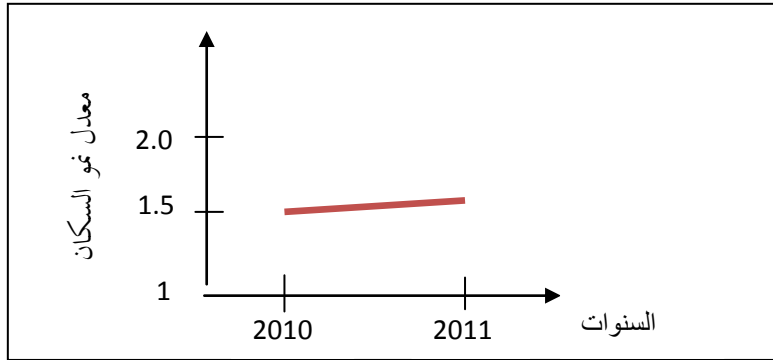
2007 بينما بلغ مستوى الدخل الفردي السنوي في بعض البلدان المتقدمة مثل بريطانيا: \$38500 ؛ إيطاليا: \$31000 ، فرنسا: \$33800 الدنمارك: \$37400 في نفس العام، وذلك وفقا لبيانات البنك الدولي. وفي الجزائر بلغ نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام لعام 2013 بالقيم الثابتة . ومع ذلك تبقى ضعيفة مقارنة بالدول المتقدمة . وبشكل عام، فإن قدرة الجزائر على تكوين الادخار العائلي تبقى قدرة ضئيلة ومحدودة . وفي الحقيقة فإن انخفاض متوسط الدخل الحقيقي للفرد الجزائري مرده إلى الفقر وانتشار البطالة، بسبب الضعف الهيكلي للاقتصاد . الأمر الذي لا يسمح بخلق مناصب عمل كافية، فتزداد بذلك قيمة الاستهلاك التلقائي الذي يؤدي إلى تأخير عتبة الادخار، بسبب ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لدى الطبقات الفقيرة . ويمكننا التطرق بإيجاز إلى كل من ظاهري الفقر والبطالة في الجزائر.

**2- نمط توزيع الدخل :** إن نمط توزيع الدخل يؤثر بطريقة مباشرة في انخفاض معدل الادخار، حيث نجد في الجزائر أن الجزء الأكبر من الدخل يذهب لطبقة خاصة، وهي ذات الدخل المرتفع، التي تتميز بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وخاصة الاستهلاك التفاخري، وبالتالي لا تقوم بالادخار . بينما النسبة القليلة من الدخل لبقية المجتمع، وهذا يختلف عما هو واقع في الدول المتقدمة، أين نجد أصحاب المداخيل المرتفعة تميل إلى الادخار " . فحسب تقرير الأمم المتحدة لسنة 1999 ، نجد أن 20 % من أغنى فئات المجتمع تحصل على 50 % من المداخيل، فيما لم يتحصل 20% من الفئات الفقيرة الأعلى على أقل من 7% من المداخيل، والباقي يوزع على باقي الفئات . وهذا ما يقضي على المدخرات الفردية، لكون الطبقة المتوسطة في الجزائر هي التي تتصف بميوها للادخار، بينما الطبقة الغنية تتميز بالاستثمار في العقارات، وأحيانا تهريب الأموال إلى الخارج"

**-الارتفاع المستمر في معدل زيادة السكان :** يسهم النمو السكاني المرتفع في زيادة الضغوط الاقتصادية الداخلية، مما يشكل عبئا متزايدا على التنمية ، كما أنه يضغط باستمرار على متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، ويؤدي إلى انخفاضه، فكلما زاد معدل نمو السكان كلما انخفضت المدخرات وبالتالي الاستثمارات، وذلك في الوقت الذي تزداد فيه الاحتياجات الاستثمارية للعدد الأكبر من السكان، مما يؤدي إلى معدل أقل لنمو الإنتاج ومتوسط الدخل الفردي . وهكذا فإن النمو السكاني يتعارض مع التنمية من زاويتين ؛ الأولى تخفيض معدل الادخار والاستثمار وتفاقم مشكلة تكوين رأس المال، والثانية زيادة الاحتياجات الاستثمارية . إن معدل نمو الناتج الكلي ومتوسط دخل الفرد أقل في حالة النمو السكاني السريع المرتفع عن حالة النمو السكاني الأقل ارتفاعا، نتيجة لانخفاض معامل رأس المال الناتج أو معامل رأس المال العامل من جهة، وتحويل نمط الاستثمار إلى ما يسمى بالاستثمار الديمغرافي، وهو يعتبر إما أنه

غير منتج، وإما أنه أقل إنتاجية من الاستثمار في القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة من جهة أخرى . بل إنه يترتب على ذلك أن معدل النمو الأعلى يصطحب بمشكل اقتصادي أقل تقدما من حيث أنه يتميز بقطاع زراعي أكبر وقطاعات صناعية وخدمات أصغر . وكذلك كبر حجم الأسرة يقلل بدوره من حجم الادخار ؛ فتوسع حجم الأسرة في الجزائر يجعل من المنطقي أن يتوسع الاستهلاك الأسري، الأمر الذي يقلل من حجم الادخار . وقد تعدى عدد سكان الجزائر عتبة 38,7 مليون نسمة في أول جانفي . 2014 كما بلغت معدلات نمو السكان خلال السنوات 2010، 2011، 2012، 2013 النسب التالية: 2.03%، 2.04%، 2.16% و 2.07% على الترتيب .

الشكل رقم (03): تطور معدل نمو السكان في الجزائر خلال الفترة (1971-2013).



**4- الوازع الديني :** إن الوازع الديني من شأنه التأثير على سلوكيات الأفراد بعزوفهم عن التعامل مع البنوك، بسبب نظرة المجتمع لها على أنها بنوك ذات إرث ربوي، فالزيادة الربوية تعتبر كسبا غير مشروع، وبالتالي فهي محرمة بحكم الشريعة الإسلامية، وهذا ما يؤدي إلى هروب مدخرات الأشخاص، مما يربك عمل البنوك، من خلال انخفاض فرص جمع الموارد المالية التي هي بمثابة الشرط الأساسي والضروري لتمويل القطاعات الاقتصادية.

**5- أثر التقليد والمحاكاة لأنماط المعيشة في البلدان الغنية :** إن أثر التقليد والمحاكاة الذي ينتشر بين الطبقات ذات الدخل المرتفع، يؤدي إلى حفز أفراد تلك الطبقة على زيادة الاستهلاك الترفي، والذي يعد استنزافا للموارد والدخول، إذ هو إنفاق بدون عائد، كما أنه استهلاك غير ضروري، ويدخل في إطار إهدار الثروة . مثل هذا الإنفاق لا يخدم أو يحقق أية فائدة للاقتصاد الوطني، بل يؤثر على الادخار الوطني سلبا . أما عن تغير العادات الاستهلاكية للطبقة الفقيرة، فقد تجلت في البحث عن ما يسد رمقها من

الغذاء والشراب، وأصبحت عاجزة عن تأمين حاجياتها الاستهلاكية المتوسطة أو ما دونها، حتى انحدرت مستوى الاستهلاك لذوي الدخل المحدود، بحيث تخصص القسم الأكبر من دخلها للغذاء الرئيسي فقط. ونحن اليوم من أكثر دول العالم في الإسراف والاستهلاك، فالكثير منا يشتري كل شيء تقريبا، ويشتري ما يحتاج له فعلا وما لا يحتاج له أصلا، والإسراف دليل على ضعف الوعي الاقتصادي. هذا الأخير المقترن بالفوارق الدخلية الكبيرة، والآخذة في مزيد من الاتساع، أصبح له تأثيرا واضحا على النمط الاستهلاكي، ومن ثم إعاقة القدرة الادخارية للاقتصاد. فكثير من الناس إما لا يدخرون رغم أنهم يدركون أن عليهم أن يفعلوا ذلك، أو يقللون من مقدار الادخار للحفاظ على مستوى معين من المعيشة، وبذلك انتشر الاستهلاك غير الاقتصادي.

**6- تنامي أسلوب البيع بالتقسيط :** لقد تحول البيع بالتقسيط إلى عنصر أساسي في حياة الكثير من المواطنين، خاصة في ظل الفجوة الكبيرة بين متطلبات الأسرة ودخلها، أضف إلى ذلك تأزم ظروف المعيشة وخاصة لذوي الدخل المحدود، بسبب موجات الارتفاع المستمرة للأسعار. والبيع بالتقسيط في حد ذاته أمر مفيد، إذا ما تم التعامل معه بعقلانية واعتدال، لسد الثغرات الاستهلاكية والمعيشية الضرورية. وعكس ذلك، يصبح عدوا رابضا إذا ما أقدم عليه الشخص بشكل مستمر، وجعله الطريق الوحيد لتوفير احتياجاته دون ترتيب للأولويات، ذلك أنه سيجد نفسه غارقا في الديون، مرهونا لأصحاب الأقساط، ولن يتعلم الادخار. وقد تنامت ثقافة البيع بالتقسيط في المجتمع الجزائري في الآونة الأخيرة بدرجة كبيرة، وأصبحت ظاهرة اقتصادية منتشرة ورائجة، كما لم يعد التقسيط سلوكا مقصورا على شراء السلع الضرورية، بل خرج عن إطاره في كثير من الحالات، وأصبح يشمل سلعا غير ضرورية ترهق الأسرة ولا تفيدها؛ الأمر الذي ساهم وبشكل مباشر في تعميق النزعة الاستهلاكية، والدخول في دوامة الشراء بما يفوق قدرات الدفع، ومحاكاة الآخرين بشراء السلع الكمالية والترفيهية دون وجود حاجة ماسة لهذه السلع. وهذا في الغالب سيلتهم الدخل، وهو ما يؤدي إلى اعتماد البعض على الاستدانة بشكل دائم، وبالتالي ستكون النتيجة مطالبات قضائية، وإفلاسا وديونا متراكمة على المواطنين وزيادة تكلفتها لصالح البنوك وشركات التقسيط، وهذا الأمر سيكون له تأثير سلبي على رصيد الادخار العائلي.

**7- ضعف الوعي الادخاري المصرفي واتساع ظاهرة الاكتناز :** ترتبط المدخرات العائلية بصورة إيجابية مع انتشار الوعي الادخاري المصرفي، ولكن حدوث العكس سيعني زيادة نسبة غير المتعاملين مع البنوك إلى حد كبير، وذلك سيؤدي إلى التحول إلى الاكتناز. هذا الأخير الذي يعبر عن ظاهرة عقيمة اقتصاديا وسلبية اجتماعيا، ويؤدي توسعها إلى تقليص في حجم الادخار، أي إلى تقليص في مجمل الاستثمار، وبالتالي لجم حركة نمو الدخل الوطني والحد من حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتطوير

الاقتصاد الوطني . وإذا بحثنا ظاهرة التسرب النقدي وظاهرة الاكتناز نجد لها متجذرة في الاقتصاد الجزائري، حيث قد سجل تسرب النقود القانونية خارج الجهاز المصرفي مبلغ مليار دج بين ديسمبر 1990 وديسمبر 1993، مما أدى إلى تآكل السيولة المصرفية ، وانخفاض حجم الأموال المعروضة للإقراض على مستوى السوق النقدي . وسجل تسرب النقود القانونية خارج الجهاز المصرفي سنة و 241,75 مليار دج سنة 1995 بنسبة (M 1994) مبلغ 222,98 مليار دج بنسبة % 30,8 من الكتلة النقدية ( 31,23% بالإضافة إلى أن حوالي نصف الودائع المتواجدة في البنوك تعود ملكيتها للخزينة العمومية ، مما يؤكد محدودية تطور درجة الوعي المصرفي . 38 وهذا حقيقة مرده إلى نقص الحس الاقتصادي، وغياب الثقافة البنكية في المجتمع، وهو من عواقبه استحالة استجابة المواطنين لنداء البنوك عن طريق إيداع أموالهم فيها ، فافتقاد سياسات إعلامية وتعليمية تعنى بهذا الميدان، ساهمت بقسط كبير في الجهل، ونقص الوعي باليات عمل النظام المصرفي، وفلسفة سيره وبعده الاقتصادي، حتى إن ثقافة الادخار لدى المواطن الجزائري، وكيفية سحب أمواله من المراكز البريدية ومن البنوك، باتت تغذي أزمة في السيولة النقدية وتشكل أحد أسبابها.

**8 ضعف الوعي والثقافة التأمينية: إن قطاع التأمين لا يزال يعاني من بعض المشاكل منها ضعف الوعي والثقافة**

التأمينية، وتجاهل دوره الاقتصادي والاجتماعي المهم . وهذا يشكل خسارة للاقتصاد الجزائري يجب التخلص منها.

إن ضعف الثقافة التأمينية لدى نسبة كبيرة من المواطنين حقيقة لا مجال لنكرانها، ومع ذلك فالحقيقة التي هي أكثر أهمية وأكبر أثرا، ألا وهي ضعف الدخل الفردي، وبالتالي عدم القدرة الشرائية للغطاء التأميني لدى معظم المواطنين، حتى لو كان الوعي التأميني والإجازة الشرعية بذلك . كما أن ضعف الإنفاق على التأمين يأتي منسجما مع ضعف الإنفاق بصورة عامة.

**9- عدم الاستقرار السياسي والأمني :** إن المناخ السياسي والأمني في أي بلد يؤثر على قرار الادخار، فإذا كانت البيئة السياسية والأمنية ملائمة ومستقرة، فستكون هناك فرصة لاستقطاب المدخرات . أما إذا كانت الأوضاع السياسية والأمنية في البلاد سيئة، فحتى وإن كانت فرص الربح كبيرة، إلا أن عامل المخاطرة هنا سيكون كبيرا، ولذلك سيحجم المدخر عن استثمار أمواله، لأن المدخر لا يخاطر، كما سيشجع ذلك على تهريب رؤوس الأموال نحو الخارج أو اكتنازها بدل توظيفها . ولا شك أن عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الأمنية التي شهدتها الجزائر في العشرية السوداء قد أثرت سلبا على الادخار العائلي.

### المطلب الثالث: سبل معالجة عقبات الادخار لدى القطاع العائلي

على الرغم من الانخفاض النسبي للمدخرات العائلية في الجزائر نتيجة للعقبات التي تم تشخيصها سابقا، إلا أن ذلك لا يشكل عقبة غير قابلة للتخطي أمام عملية التنمية الاقتصادية، وذلك إذا توفرت سياسة ادخارية فعالة. ومن المعروف أن قدرة أي مجتمع على الادخار، ترتبط بشكل قوي بالسلوك الادخاري القائم في هذا المجتمع ومدى تحققه، ثم بالدخل وحجمه، ولن يتحقق ادخار ما لم يكن هناك سلوك ادخاري. وإن تنمية الادخار العائلي الممكن أمر في غاية الأهمية، لذلك لا بد من تعزيز الجهود للرفع من مستواه، والعمل على وضع سياسات اقتصادية فعالة للتأثير على سلوك الأفراد، ومن أهم الوسائل في هذا المجال نذكر ما يلي<sup>1</sup>:

**1- ضرورة زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي :** نظرا لأن المحدد الأساسي للطاقة الادخارية هو الدخل، فإنه من الضروري العمل على زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي، وهذا لن يتأتى إلا من خلال الحد من ظاهرتي الفقر والبطالة.

**2- مراعاة الدافع الديني للأفراد :** قد يكون من محفزات الادخار العائلي لدى الاقتصاد الوضعي، هو تحسين أو رفع معدلات العائد على الادخار، ولكن نجد في مقدمة الدوافع الادخارية لدى المسلمين هو دافع حث العقيدة الإسلامية على الادخار، لذا يصبح سعر الفائدة في مؤخرة هذه الدوافع. لا ؛ بل تحول بالنسبة لغالبية المدخرين إلى دافع سلبي لتعارضه مع العقيدة الإسلامية. وعلى الرغم من تعدد الاقتراحات الرامية إلى رفع مستوى الادخار العائلي في الدول النامية، فهي أقرب إلى العلاج الموضوعي محدود الأثر، لأن جزءا غير قليل من معوقات الادخار يرجع إلى طبيعة النظم الاقتصادية القائمة، وعدم ملاءمتها لتلك المجتمعات. فعلى سبيل المثال، سعر الفائدة) ربا (هو أهم إغراء لتشجيع على الادخار في أكثر أوعية الادخار انتشارا، فكيف يتوقع النجاح لهذه الوسيلة في الجزائر، التي للدين فيها أثرا على سلوك الأفراد ؟ لذا وجب على البنوك أن تعي بأنه يوجد الكثير ممن يفضلون عدم الاستجابة في قراراتهم الادخارية لأسعار الفائدة، ويفضلون بالمقابل الربط بين توظيف أموالهم، وبين مؤشرات الربحية في الأنشطة الاقتصادية. ويبدو أن معالجة ضعف الميل للادخار يقتضي التحلي عن معدل الفائدة، أو على الأقل عدم إجبار الأفراد على التعامل به أخذا أو عطاء. والفرد الجزائري يعيش بالطبع ضمن مجتمع مسلم، والذي يحث أصلا على الادخار والاعتدال في الإنفاق الاستهلاكي والتحسب للمستقبل. وهذه الخاصية التي تجمع ما بين العامل الديني والعامل الاقتصادي، بمثابة إطار لتحرك الجهات المسؤولة عند وضع السياسات الاقتصادية، وكذلك

<sup>1</sup> أحمد سلامي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره. ص 59. 60.



المهتمين بمسألة تطوير المصادر التمويلية، في اتجاه تطوير السلوك الادخاري للمواطن الجزائري، وصولاً إلى جعله أكثر استجابة لمتطلبات التوسع الادخاري والاستثماري التي تقتضيها مرحلة النمو الاقتصادي.

**3- ترشيد الاستهلاك :** إن ترشيد الاستهلاك يعمل على تأمين احتياطي كبير من الموارد المالية، مما يساعد في بقاء الدولة في وضع الاستقلالية. وهذا الترشيح لا يعني الرضا بالحدود الدنيا للاستهلاك، وإذا كان الأمر كذلك، فليكن على الأقل توفر المستوى اللائق للمعيشة. والفرد مطالب بأن يسعى لتحسين وضعه الاستهلاكي، ولا يمنع هذا أن يصل إلى درجة الرغد، شريطة أن لا يتجاوز هذا إلى حد التبذير والسرف. ولترشيح الاستهلاك لا بد من وضع حدود وضوابط له بحيث لا يجوز تخطيها أو عدم الالتزام بها، ومنها الابتعاد عن كافة مظاهر التقليد الأعمى التي لا تتفق مع السلوك الرشيد، والالتزام بالتوسط والاعتدال واعتماد مبدأ القوام في الإنفاق والتحلي بالانضباط الذاتي، وهي تمثل السبيل إلى تغيير اتجاهات الطلب الاستهلاكي لدى المجتمع، حيث سيؤدي إلى زيادة ميله الادخاري .

وبالتالي التمكن من تكوين المدخرات. ويفوت الاعتدال في الاستهلاك الفرصة على مروجي ثقافة الاستهلاك، ومشوهي الطلب الاستهلاكي، الذين يسلطون أدواتهم الإعلامية بشتى الطرق والوسائل للترويج لسلعهم، وخدماتهم الترفية، وتسويقها إلى عقول وقلوب الناس، لتوجه قراراتهم الاقتصادية نحوها، حتى وإن فاقت قدراتهم الشرائية. ونستطيع أن نعالج مشكلة التبذير والإسراف والترف بـ:

- التربية السليمة والاهتمام بالإعلام وتوجيهه الوجهة الصحيحة، لتخريج جيل لا يمت بصلة إلى التبذير والإسراف والترف، وعقد الندوات التثقيفية لبيان الأضرار الناجمة عن هذه الظواهر السيئة.
- تدخل الدولة عن طريق الصلاحيات المعطاة لها لمنع أية بادرة من بوادر التبذير والإسراف والترف.
- توجيه محدودتي الدخل إلى استهلاك السلع الضرورية، وبالتالي توجيه الإنتاج إلى مثل هذه السلع، وعدم الإغراق في السلع الكمالية التي لا يكون المستهلك بحاجة ماسة إليها، وفي هذا محافظة على رأس المال وضمان عملية الادخار.
- ضرورة الإلتزام بثقافة الاستهلاك الاقتصادي، الذي يعد نمطا معتدلا، ويحسب عواقب الأمور، ويتطلع إلى الأفضل ويسعى بكل وعي ومثابرة إلى الصواب الاقتصادي في المكان والزمان.
- وضع برامج لتوعية الأسر بأهمية ترشيح الاستهلاك، إضافة إلى إنشاء الجمعيات الاستهلاكية لمحاربة العادات والأنماط الاستهلاكية الخاطئة في المجتمع، ولتكتيف الاهتمام بمسألة تطوير السلوكيات

الادخارية لدى الأفراد بالشكل الذي يساعد على ترشيد السلوكيات الاستهلاكية وزيادة ميولهم الادخارية.

### 4- العمل على تقوية الوعي الادخاري المصرفي للأفراد:

إن تعبئة الادخار العائلي ستظل هدفا يستحق تضافر الجهود الوطنية، ومن أجل ذلك، تعتبر قضية زيادة الوعي الادخاري وتنميته قضية وطنية في المقام الأول، ويتعين على الجزائر الشروع بحزم في طريق سياسة نشطة لتقوية الوعي الادخاري للأفراد. إن نشر هذا الوعي ليس بالضرورة قضية اقتصادية وحسب، بل هو ضرورة اجتماعية أيضا، تتطلب خطة وطنية تقوم على أسس تربوية وإعلامية، تغرس مفاهيم الادخار وأهميته في التنمية لدى الأجيال الناشئة في المدارس والجامعات. ويكون نشر الوعي الادخاري بالتربية الادخارية، عن طريق المساهمة في صقل سلوك الإنفاق، والحث على تكريس فضيلة الادخار في المجتمع، وإبراز مزاياها على الفرد والمجتمع، وبتخاذ تدابير ترمي إلى تحسين محو الأمية المالية، ومنها تصحيح مفهوم الادخار الشائع الذي يراه الناس مجرد عملية الامتناع عن الإنفاق فقط، من خلال توضيح أن ذلك قد يدخل في نطاق الاكتناز، وأن المفهوم الأصيل للادخار هو ضرورة توجيه المدخرات نحو الاستثمار.

إضافة إلى ضرورة التوعية بأهم المشاريع الاستثمارية المتاحة للادخار، والعائد المتوقع منها الذي يمكن أن تحققه في المستقبل. كما يتعين غرس عادة التعامل مع البنوك لدى مختلف فئات المجتمع، ويتحقق ذلك بإحساس الأفراد بأهمية الادخار كأحد مستلزمات الحياة، أي وجود دوافع ادخارية قوية، ووجود مزايا بالجهاز المصرفي تدعم تحقيق الدوافع الادخارية والتي تنحصر في ثلاثة أمور؛ دافع الطمأنينة والأمن؛ دافع الربحية ودافع رفع مستوى المعيشة، ويتطلب ذلك إثارة مستمرة لهذه الدوافع. كذلك إحساس الأفراد بوجود أجهزة التمويل ونشاطها واقتناعهم بالتعامل معها، مما يتطلب استخدام وسائل لكسب ثقة الأفراد وتدريب العاملين في البنوك على معاملة الجماهير وكسب صداقتهم، وإتقان وسائل الجذب، عن طريق أداء خدمات لازمة لهم في سهولة ويسر.

ولتعميق الوعي الادخاري وتنميته لدى الأفراد، يتطلب الأمر دعوة الأجهزة المركزية للدولة، وفي مقدمته وزارة التعليم العالي؛ وزارة المالية ووزارة الإعلام والاتصال، إلى تبني برامج متكاملة للتوعية بأهمية تنمية قيم الادخار كضرورة تنموية للاقتصاد الوطني، وتشجيعهم على الادخار والترويج لذلك بمختلف الوسائل الممكنة من قنوات التوعية المتعددة، كالصحف والمجلات والإذاعة والتلفزيون وغيرها، وأن يقوم على هذه البرامج أفراد ذوو قدرة علمية، وقدرة فذة على إقناع مختلف فئات المجتمع. ويجبذ أن يتم التنسيق في هذا المجال مع البنوك نظرا لقدورها المتميزة على الاحتكاك بالجمهور، فضلا عما تملكه من مقومات على

الانتشار الجغرافي، وبالتالي إتاحة العديد من البرامج والفرص الاستثمارية، التي من شأنها المساعدة على تعميق مستوى الوعي الادخاري لدى أكبر عدد ممكن من المواطنين، وبالتالي جعلهم أكثر انجذاباً نحو استثمار مدخراتهم في مجالات استثمارية مجزية، مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية. ومن الأمثلة الناصعة في هذا المجال، تابونق حجي في ماليزيا، أحد المؤسسات المصرفية. فبرنامج تابونق حجي في تنمية الوعي الادخاري بين المجتمع الماليزي، بجميع فئاته، بدءاً من تلاميذ المدارس، يدعو بحق إلى الإعجاب؛ فالتلميذ بالمدرسة يستطيع أن يفتح حساباً ادخارياً في هذا البنك، بمبلغ زهيد لا يتجاوز حوالي 5 ريالات سعودية، وقد استطاع البنك بذلك أن يجمع مئات الملايين من الدولارات

### 5- العمل على محاربة الاكتناز وتشجيع الادخار عن طريق الزكاة:

لتشجيع الادخار لابد من محاربة الاكتناز، ويكون ذلك عن طريق الزكاة. هذه الأخيرة تعتبر أمضى سلاح في محاربة الكنز، وهي أمثل خطة للقضاء على حبس النقود واكتنازها؛ ذلك الداء الوييل الذي حار علماء الاقتصاد في علاجه، حتى اقترح بعضهم أن تكون النقود غير قابلة للاكتناز، بأن يحدد لها تاريخ إصدار، ومن ثم تفقد قيمتها بعد مضي مدة معينة من الزمن، فتبطل صلاحيتها للادخار والكنز، وتسمى هذه العملية المقترحة النقود الذائبة.

والزكاة هي إخراج جزء مخصوص من مال مخصوص بلغ نصاباً إن تم الملك وحال الحول 43، وبالتالي فهى تمثل لإنقاص تدريجياً للأموال المكتنزة حتى تبلغ مقدار النصاب،؛ حيث إن استقطاع 2,5% من الأموال البالغة للنصاب يؤدي إلى استقطاع 10% منها في أقل من خمس سنوات، وثلاثها في أقل من سبعة عشر عاماً. وبالتالي فإن الزكاة تعتبر أداة فعالة لحفز الأموال، وأداة تهييب للأموال المعطلة والصالحة للنماء للمشاركة في الإنتاج، حيث تدفعه بقوة إلى النشاط الاقتصادي حتى لا تأتي عليها الزكاة بعد حين، لتقلل منها في حالة عدم توظيفها واستثمارها. بذلك تعمل الزكاة على توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد، بتحويلها للموارد المكتنزة إلى مجالات الادخار وقنواته الرسمية، وبالتالي زيادة القدرات الاستثمارية وتنمية التراكم الرأسمالي في المجتمع. وتعد الزكاة العامل المحرك والمحفز لزيادة الادخار، ذلك أن تخصيص جزء من أموال الزكاة مثلاً لأصحاب المهن، والذين ليس لديهم دخلاً، أو لا يكفيهم دخلهم لتمويل استثماراتهم، سينقل هذه الفئة من عملية استنزاف المدخرات إلى تكوين الادخار المناسب لتمويل الاستثمارات، وبالتالي سيزداد الادخار الاجتماعي التضامني، ويرتفع الاستثمار الكفائي، ويحدثان تأثيرات إيجابية في ارتباطهما بتطور النشاط الاقتصادي، وفي تقليصهما للنفقات الحكومية الموجهة إلى الأغراض الاجتماعية ومساعدة الفقراء. ذلك لأن الزكاة إنما شرعت لتغطية حاجة الفقراء والمساكين، وهذا مما

يساعد في زيادة حجم الادخار الحكومي الذي يمكن توجيهه إلى المشاريع التنموية الأخرى، وهكذا تحدث حركة نوعية تتعلق بالادخار والاستثمار الكليين على المستوى الوطني.

والحقيقة أن الزكاة هي تيار خير يزيد من القوة الشرائية في يد الفقراء والمساكين والمحتاجين، ويؤدي إلى زيادة الاستهلاك، فالإنتاج، فالدخل، فالادخار، وهكذا تزيد الزكاة من الاستثمار. وتقدر الكتلة المالية الحقيقية لزكاة الجزائريين ب 5 ملايين دولار، وهذا الرقم يبين أن مورد الزكاة هو مورد دائم و وافر الحصيصة إذا توفر التطبيق الإلزامي لها من طرف الدولة. لكن لا تزال حصيصة صندوق الزكاة بعيدة جدا عن النسبة الحقيقية لأموال الزكاة التي يخرجها الجزائريون المعنيون بهذا الركن، حيث تمكن الصندوق في غضون سنة 2011 من تحصيل 1,14 مليار دج، ثم ليبلغ 1,50 مليار دج سنة 2012، بعد أن كان في حدود 0,90 مليار دج سنة 2010 وصلها بشكل تدريجي بطيء، باعتبار أن قيمة الأموال المحصل عليها بدأت بحوالي 0,12 مليار دج سنة 2003. رغم ذلك، تُعد هذه النتائج ضعيفة، وتوضح محدودية ثقة المزمكين في الصندوق، وفشل مسؤوليه في إقناعهم بضخ أموال زكاتهم في حساباته. ولما كانت الزكاة تعد عملا من أعمال السيادة، فإن الدولة بعمالها وأجهزتها هي المنوط بها مهمة جباية الزكاة وتوزيعها، لكن الواقع يثبت عكس ذلك. ويبقى من الضروري على الدولة أن تعمل على كسب ثقة المزمكين، ونشر ما يسمي بالوعي الإيماني والعقائدي، والشعور بالأخوة الإسلامية والتكامل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، والرفع من المستوى الأخلاقي للفرد والمجتمع على حد سواء، من أجل تطبيق فريضة الزكاة، ووضع أموالها في الصندوق المخصص لها. بالإضافة إلى ضرورة إشراك نسيج القطاع الاقتصادي، وإقناع كافة المؤسسات والوحدات الإنتاجية والصناعية العمومية منها والخاصة، بضرورة تخصيص جزء من أرباحها لفائدة صندوق الزكاة، لتقليل من الفقراء. ذلك أن الزكاة مقتصرة على تبرعات المحسنين، وهذا غير كاف إذا ما أريد الارتقاء بهذا الصندوق، وجعله شريكا فعالا في التنمية.

### 6- العمل على نشر الوعي الادخاري التأميني للأفراد وبناء الحوافز:

يعتبر قطاع التأمين من أهم آليات تعبئة المدخرات الاجتماعية، ويمثل أحد مصادر الادخار الرئيسية اللازمة لتمويل النشاط الاقتصادي. وجوهره يتضمن تشجيع الجميع على توفير، فأقساط التأمين تعمل على تجميع مبالغ نقدية كبيرة تحتفظ بها شركات التأمين، توفر رأس مال عملاق يجب أن يستغل في خدمة برامج التنمية الاقتصادية، مما يعكس أثره الإيجابي على زيادة الإنتاج ومكافحة التضخم وزيادة الرفاهية والازدهار. ونظرا للأهمية الكبيرة التي يتمتع بها قطاع التأمين، فإنه لابد من الاهتمام به وتطويره ليواكب التطور الاقتصادي، والعمل على زيادة إنتاجيته وتفعيل دوره في تجميع المدخرات، مع مراعاة وفرة الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة والتي لم تستثمر تأميني، وبالتالي يجب استغلال كامل طاقته

ليقوم بدوره المهم كمصدر ادخاري واستثماري يساهم في زيادة الناتج المحلي، ويدفع بالتنمية الاقتصادية إلى الأمام. ولا يتأتى ذلك إلا بنشر الوعي والثقافة التأمينية، لإثارة دافع التأمين لدى المجتمع من خلال وسائل الإعلام كافة المقروءة والمسموعة والمرئية، مع التوسع في صور الادخار التعاقدية، بتشجيع التأمين على الحياة، وتطبيق نظم المعاشات والتأمينات الاجتماعية، وتوسيع نطاقها لتشمل جميع المواطنين. لكن رغم ارتفاع مستوى وعي الأفراد في بعض الأحيان بموضوع الادخار، إلا أنه غير كاف، وأن الدولة لا بد أن تضع حوافز مضافة للادخار. ويكون بناء حوافز الادخار من خلال المنح التشجيعية التي تقدمها الدولة، ويشترط في استمرار التمتع بمزايا هذه المنح أن يتم استخدامها فيما منحت من أجله، ويكون ذلك بالاعتماد على عمليتين أساسيتين، الأولى: رصد المخطات التي يمر بها الفرد في حياته العملية، والثانية: ترتيب وبناء الحوافز المالية على الادخار التي تناسب الاستعداد للوفاء بما هو مطلوب ومتوقع في هذه المخطات. وفي المقابل يتعين على شركات التأمين أن تؤدي دورها كاملا في التنمية الاقتصادية، ذلك أن طريقة عملها الحالية تقتصر على تجميع أقساط التأمين، ولا تستخدم المبالغ المحصلة إلا لتعويض الخسائر التي يتعرض لها المؤمن. وبهذه الطريقة تتجمع لدى مؤسسات التأمين مدخرات هائلة، لكنها سلبية من حيث مساهمتها في التنمية الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، بلغ رقم أعمال مؤسسات التأمين الجزائرية سنة 2010 ما قيمته 80,71 مليار دج بعدما كان قد بلغ 22,1 مليار دج سنة 2001.

### 7- تشجيع زيادة تحويل مدخرات المواطنين العاملين في الخارج

هناك مصدرا للادخار لم يتم الاستفادة منه بشكل فعال، وهو مدخرات الجزائريين في المهجر، والواقع أن هذه المدخرات تمثل موردا هاما للعملة الأجنبية، وبالتالي فإن انتهاج سياسة فعالة لاستقطابها وعودتها إلى الوطن للاستفادة منها في التنمية يعد من الأولويات التي يجب أن تحظى بالاهتمام. ولاجتذاب هذه المدخرات من الضروري العمل على:

1. التخفيف من دور السوق الموازية: فطالما أن هناك اختلافا واضحا بين السعر الرسمي للعملة الصعبة وبين سعرها في السوق الموازية، فسوف تظل هذه السوق مجالا خصبا لتحويلات المغتربين.
2. علاج ما يصيب المدخرات من امتصاص بالخارج، وبسبب المضاربة النقدية في الداخل، مما ينشأ عنه تباين واضح بين سعر الصرف رسميا وتشجيعيا وبين سعره في السوق غير الرسمية.
3. تشجيعا لتحويل مدخرات الجزائريين بالعملة الأجنبية قد يكون مقبولا أن يتم طرح سندات بالعملة الأجنبية من فئات مختلفة، تعطي فائدة ثابتة وتقبل الاسترداد بكامل قيمتها بعد مدة معينة (خمس سنوات مثلا).
4. إعفاء الأموال المودعة من الجزائريين في الخارج وفوائد استثماراتهم من بعض الضرائب.

5. تشجيع الاستثمار داخل الوطن، ومن ذلك السماح للجزائريين المغتربين بتأسيس شركات برأس مال مدفوع كله بالعملة الصعبة على أن يكون من حق الشركات تحويل عائد المال المستثمر فقط دون رأس المال.
  6. دراسة إمكانية الأخذ بنظام تعدد أسعار الصرف، بمنح علاوة خاصة على الأسعار الرسمية لما يتم تحويله من عملات أجنبية إلى الجزائر بواسطة الجزائريين العاملين في الخارج.
  7. دراسة إمكانية إنشاء بنك وطني، يتخصص في قبول ودائع وتحويلات المغتربين، بسعر فائدة متميز على سعر الفائدة الذي يمكن الحصول عليه في البنوك الأجنبية الموجودة في الخارج، على أن توظف هذه الودائع في مشاريع استثمارية تخصص لهذا البنك، ويكون للمودعين حق المشاركة فيها إذا رغبوا في ذلك.
  8. تخصيص عددا من المشاريع الاستثمارية تعدها الوزارات المختصة وتطرحها على المغتربين. وتقتصر المشاركة فيها عليهم، بشرط أن يتم إسهامهم فيها بالعملات الأجنبية التي يتم تحويلها إلى البنوك المعتمدة.
  9. الحد من الطلب على العملة الأجنبية، وذلك بترشيد الاستيراد عن طريق ترشيد استيراد السلع الكمالية بوضع رسوم جمركية عالية على المستورد منها، مما يحد من استيرادها.
- 8- العمل على ضمان الاستقرار السياسي:**
- ذلك أن وجود استقرار سياسي في البلاد يعتبر بمثابة حجر الزاوية لكل سياسة تهدف إلى تجنيد الادخار العائلي وتنميته، بالإضافة إلى توطينه ومنعه من الهروب نحو الخارج.

### خلاصة الفصل:

انطلاقاً من الدراسة التي قمنا بها في هذا الفصل حول مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل الاستثمارات والمشاريع واتضح لنا إن هذا البنك يعد ممول رئيسي للمشاريع التنموية التي تساهم في نمو الاقتصاد الوطني وهذا وفقاً لوضعه لعملية الإقراض حيث تعتبره هذه الأخيرة من أولوياته إذ أنه قادر على كم هائل من الأموال القابلة للإقراض ويمكننا القول أيضاً إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يسعى لكسب مختلف العملاء بالتعامل الجيد معهم ويهدف البنك في تحقيق الثقة المتبادلة بينه وبين العملاء وذلك بتقديم أو منح قروض لهم مقابل ضمانات يقدمونها لتسديد هذه القروض .

حائز



## خاتمة:

التنمية الاقتصادية وسيلة لزيادة رفاهية الأفراد وتثبيت دعائم النهضة الاجتماعية والاستقلال السياسي، تركز على عملية تكوين رأس المال أو بناء الطاقات الإنتاجية الجديدة بوضعها موضع الإنتاج ومن ناقلة الفول الحديث عن الحلقة المفرغة في عملية التنمية التي تعني نقص التكوين الإنتاجي إلى قلة الادخار، وقلة الادخار إلى انخفاض الفردي ولا انخفاض الفردي إلى انخفاض الدخل المحلي وزيادة الضغط السكاني: انخفاض الدخل المحلي إلى انخفاض الإنتاجية وعدم استغلال الموارد الطبيعية الذي يعود إلى نقص التكوين الإنتاجي وقصوره عن تحقيق هذه الأغراض وللقيام بعملية التكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة لا بد للمجتمع من تخصيص جزء من الموارد المتمثلة في سلع والخدمات المنتجة لتحقيق هذه الغاية.

وهذا في الواقع هو كونه عملية تكوين إنتاجي أو ما يسمى بالوجه المادي لعملية تمويل التنمية أما الوجه الآخر لعملية تمويل التنمية هو وجهها النقدي الذي يتمثل في توفير النقدية اللازمة للحصول على السلع والخدمات الضرورية لعملية التكوين الإنتاجي وهذا يبين بوضوح أن النقل بعملية التكوين هذه إنما يستمد دوره كونه يمثل قوة شرائية تستطيع حيازة جزء من عوامل الإنتاج لتوجيهها نحو تكوين الطاقات الإنتاجية ثم إن المصدر المحقق لتكوين إنتاج هو الادخار بوصفه امتناعا عن الاستهلاك جزء محلي بصدق ثمينة وتوجيهه للأغراض التكوين الإنتاجي بدون الادخار لن يكون هناك استثمار ولا تنمية الأمر الذي لن يمح بالتطور الاقتصادي والاجتماعي تعتبر تعبئة مدخرات العائلات الجزائرية أكثر من ضرورة في وقتنا الحالي وذلك لما هذه الخيرة من دور كبير في التنمية الاقتصادية وتمويل المشاريع الاستثمارية ومن ذلك أتت هذه الدراسة لتلقي الضوء على بعض الحقائق لتجيب على عدد من التساؤلات فيما يتعلق بأهمية الادخار في تمويل التنمية الاقتصادية بالجزائر .

## 1. اختبار الفرضيات:

**الفرضية الأولى:** يعتبر الادخار أداة للتنمية الاقتصادية ومن خلال معالجة هذا الموضوع تبين هذه الفرضية الصحيحة نظرا لكون الادخار العائلي أداة في تمويل التنمية الاقتصادية.

**الفرضية الثانية:** ارتفاع في الادخار العائلي من خلال معالجة هذا الموضوع تبين هذه الفرضية صحيحة لكون ارتفاع في المدخرات العائلية يساهم ويساعد في تمويل التنمية الاقتصادية وذلك عن طريق القروض بمختلف أنواعها بالنسبة:

**الفرضية الثالثة:** الإيداع العائلي عامل يتأثر بعوامل اقتصادية وأخرى غير اقتصادية.

من خلال معالجة تبين أن هذه الفرضية صحيحة لأن الإيداع العائلي يتأثر بمحددات اقتصادية مثل الدخل، سعر الفائدة، حجم الثروة وعوامل غير اقتصادية ومثل العوامل الديموغرافية والاجتماعية والسياسية.

**الفرضية الرابعة:** لعل السبب في ضعف الادخار العائلي راجع إلى ارتفاع معدلات التضخم والبطالة، تبين ان هذه الفرضية صحيحة لتأثر الادخار بعدة عوامل منها الدخل والاستهلاك.

## 2. النتائج:

النتائج من خلال دراستنا هذه توصلنا إلى عدة نتائج سواء في الجانب النظري أو التطبيقي فيما يلي:

- ترتبط وتتحكم في الادخار العائلي العديد من العوامل منها اقتصادي و أخرى غير اقتصادية و أهمها الدخل الشخصي المتاح وسعر الفائدة
- يتأثر الادخار العائلي بالظروف الاجتماعية والسياسية
- لقد حاولت العديد من النظريات تفسير سلوك اتجاه الادخار وذلك انطلاقا مكن التحليل الكلاسيكي والتحليل الكينزي، لكن منها عجز عن إعطاء تفسير شامل وكامل لهذا السلوك.
- ارتفاع في الإدخارات العائلية 2015 بسبب ارتفاع في الأجور والدخول و التشجيعات التي تقوم بها الحكومة ، وسوف نتوقع زيادة في نسبة المدخرات العائلية للسنة الحالية بسبب التشجيعات منها القرض الوطني 2016.
- إحجام العديد من الأفراد عن توظيف مدخراتهم في البنوك نظرا لأسباب دينية.
- طغيان ظاهرة الاكتناز في المجتمع وذلك راجع إلى عوامل غير اقتصادية أكثر منها اقتصادية كالتخلف الفكري.

3. التوصيات: بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج هذه الدراسة فإنه يمكن إبداء اقتراحات التالية:

1 - تحسين خدمات وإعانات النظام المالي والمصرفي وذلك بتنظيم وتنويع المؤسسات المالية والوكالات البنكية وترقية الخدمات الممنوحة للزبائن للتمكن من تعبئة شاملة لمدخراتهم وهو ما ينطبق على بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

2 - تطوير المنتجات المالية ووسائل التوظيف للمدخرين، مما يعيد الثقة لديهم الأمر الذي يسمح لهم بالاستغناء عن الخدمات المؤسسات والأسواق الخارجية والاكتناز.

3 - السعي نحو تعبئة وتوظيف المدخرات للمناطق الريفية عن طريق زيادة عدد الوكالات البنكية والمراكز البريدية والمؤسسات المالية.

4 - الوقاية ضد انخفاض العملة وذلك بانتهاج سياسة التي تساعد على تخفيض آثار التضخم على الادخار .

5 - تهيئة الشروط والظروف العامة لمكافحة التضخم عن طريق ضبط التفاعل بين العرض والطلب

6 - تشجيع الأفراد عن الادخار عن طريق توعيتهم بأهميته في حياته حيث أن الشرائع من المجتمع غير واعية بأهمية الادخار في تنمية البلاد وأيضا تربية النشء على الادخار في ترسيخ معناه ومفهومه لدى الأفراد منذ الطفولة وذلك بوضع برامج تربية حول محاسن ومزايا الادخار وترشيد السلوكات الاستهلاكية.

7 - مساهمة ادخار العائلات في تنمية الاقتصاد الوطني وذلك عن طريق توجيه نحو القطاعات المنتجة

8 - تشجيع إنشاء البنوك الإسلامية، الأمر الذي يسمح من تعبئة مدخرات الأفراد الذين تمنعهم قناعاتهم الدينية من توظيف مدخراتهم في البنوك الربوية.

#### 4. آفاق البحث

بعد دراسة هذا البحث لا يمكن الجزم من أنه تم التمكن الإمام بجميع جوانبه والتاعمق في دراسة مختلف عناصره، وذلك المحافظة على حدود الموضوع، فأبي بحث يعالج إلا وتكون فيه نقائص، يبقى المجال امام الباحثين الذين يهتمون بدراسة هذا النوع من المواضيع، حيث يبقى موضوع الإدخار العائلي ثريا جدا من عدة جوانب أخرى.

وفي الأخير بقي أن نتمنى بأن نكون وفقنا في العمل، فإن أصبنا فمن الله وإن أخطأنا فمن أنفسنا .

ألمة الحق

# قائمة المراجع

- 1 أحمد الشقر "الاقتصادي الكلي".
- 2 أحمد رمضان نعمة الله، محمد سيد عابد وآخرون : النظرية الاقتصادية الكلية ، ناصف، الدار الجامعية.
- 3 إسماعيل عبد الرحمان وحربي عريفات: مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر والتوزيع الطبعة الأولى: 2004 الأردن.
- 4 جشار اليزيد الوليد "التخطيط والتطوير الاقتصادي" دراسة تطورات الاقتصادية في الدول العربية، دار الراية للنشر والتوزيع.
- 5 للدكتور محمد الشريف إلمان "محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي" نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن، منشورات برقي، 1994.
- 6 للدكتور محمد الشريف إلمان "محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي" نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن، منشورات برقي، 1994.
- 7 رشيد حيمران : مبادئ الاقتصاد، عوامل التنمية في الإسلام دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
- 8 رياض إسماعيل: الادخار في المجتمع الاستدراكي، القاهرة، دار جامعات المصرية، 1982.
- 9 سهيلة فريد النباتي "التنمية الاقتصادية دراسات ومفهوم شامل" دار الراية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، طبعة 2015.
- 10 -عبد القادر محمد عبد القادر عطية، أستاذ الاقتصاد، "اتجاهات حديثة في التنمية" الناشر دار الجامعية، سنة الشر 2000.
- 11 -عمر صخري: التحليل الاقتصادي الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية، بين عكنون، الجزائر، الطبعة الخامسة، 2005.
- 12 -فليح حسن خلف "التنمية والتخطيط الاقتصادي" جدار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع عمان.
- 13 -محدث قريشي: التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات) دار وائل للنشر والتوزيع الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2007.
- 14 -محمد عبد العزيز عجمية ودكتورة إيمان ناصف "التنمية الاقتصادية دراسات نظريات وتطبيقية، الناشر قسم الاقتصاد.

## المذكرات:

1 خلادي إيمان نور اليقين: دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة الجزائر  
مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر السنة 2011-  
2012.

2 طالي خيرة: نمذجة قياسية اقتصادية لسلوك ادخار العوائل الجزائرية في ظروف التضخم،  
رسالة ماجستير (غير منشورة)، العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير الجزائر 1999-2000.

## الدوريات :

1- احمد سلامي، مدخرات القطاع العائلي في الجزائر بين الواقع والطموح، دراسة تحليلية (1970-  
2013)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد الثاني ، الجزائر، جوان 2015

## مراجع الكترونية:

1. تاريخ التصفح 2012.01.22 [https://to22to.com/vb/show\\_thread.php?t=3381](https://to22to.com/vb/show_thread.php?t=3381)
2. www. Bank, BADER. dz

# فجر لاس المكنونات



## فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
2	شكر و تقدير مقدمة
<b>الفصل الأول : ماهية الإدخار العائلي</b>	
07	المبحث الأول: ماهية الادخار ومعانيه
07	المطلب الاول: الادخار العائلي
08	المطلب الثاني: الادخار والاكتناز
09	المطلب الثالث: أنواع الادخار العائلي وأهميته
19	المبحث الثاني: محددات الادخار العائلي
19	المطلب الأول: المحددات الداخلية
19	المطلب الثاني: المحددات غير الداخلية أو الخارجية
21	المطلب الثالث: دوافع و أساليب تشجيع الادخار العائلي وفوائده
23	المبحث الثالث: الادخار من وجهة نظر المدارس الاقتصادية
23	المطلب الأول: النموذج الكلاسيكي "توازن السلع والخدمات"
25	المطلب الثاني: النموذج الكينزي الادخار العائلي عند المدرسة الكينزية
30	المطلب الثالث: عوائق ووسائل تعبئة المدخرات
32	المبحث الرابع: علاقة دالة الادخار بالدخل والاستهلاك والاستثمار
32	المطلب الأول: علاقة الادخار العائلي بالدخل
32	المطلب الثاني: علاقة الادخار العائلي بالاستهلاك
35	المطلب الثالث: علاقة الادخار العائلي بالاستثمار
<b>الفصل الثاني : ماهية التنمية الاقتصادية</b>	
39	المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية
39	المطلب الأول: تطور مفهوم التنمية
41	المطلب الثاني: متطلبات التنمية
44	المطلب الثالث: مقاييس التنمية

47	المبحث الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية
47	المطلب الأول: نظرية الدفع القوية
42	المطلب الثاني: نظرية النمو المتوازن
50	المطلب الثالث: نظرية النمو غير المتوازن
53	المبحث الثالث: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية ومعوقاتها
53	المطلب الأول: مصادر التمويل الداخلية
57	المطلب الثاني: مصادر التمويل الخارجية
61	المطلب الثالث: عقبات التنمية الاقتصادية
الفصل الثالث: دور الادخار في تمويل التنمية الاقتصادية	
69	المبحث الأول: تقديم البنك الفلاحة والتنمية الريفية
69	المطلب الأول: نشأة ومراحل البنك الفلاحة والتنمية الريفية
72	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية مهامه
74	المطلب الثالث: النشاطات والمشاريع التي يمولها البنك وأهدافه
76	المبحث الثاني: دراسة حالة مساهمة بنك الفلاحة و التنمية الريفية في تمويل المشاريع الاستثمارية
76	المطلب الأول: القروض الكلاسيكية لتمويل الاستثمارات: وتشمل ما يلي
77	المطلب الثاني: تعريف القرض الرفيق
78	المطلب الثالث: قرض الاعتماد التجاري (الخاص بالعتاد الفلاحي)
80	المبحث الثالث: الادخار العائلي في الجزائر
80	المطلب الأول: واقع ادخار القطاع العائلي في الجزائر
81	المطلب الثاني عقبات الادخار لدى القطاع العائلي:
86	المطلب الثالث: سبل معالجة عقبات الادخار لدى القطاع العائلي
94	خاتمة
98	الملاحق
105	قائمة المراجع
108	فهرس المحتويات

